جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

الخرطوم
سبتمبر (أيلول) 2000

E-Mail: aoad@sudanmail.net ـ برقية تلكس: Telex:22554 AOAD SD ـ تلكس ـ Postal Code:11111 ـ الرمز البريدي ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. (7) ـ جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شارع
P.O. Box: 474 ـ ص.ب ـ Telephones: (249-11) 472176 ـ 472183 ـ تلفونات ـ Fax : (249-11) 471402 ـ تلكس ـ Cable: AOAD Khartoum ـ برقياً: أوابد الخرطوم

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم - سبتمبر (أيلول) 2000
الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي
الرقم الكودي 00/RG-S/72-0095
AG634.9
aoad

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

الخرطوم
سبتمبر (أيلول) 2000

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شارع [7] ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. [7]
برقيا : أواد الخرطوم ـ Cable: AOAD Khartoum ـ فاكس : 471402 (249ـ11ـ) ـ Fax : (249ـ11ـ) 472176 ـ 472183 : تلفونات ـ Telephones: (249ـ11ـ) 472176 ـ ص.ب : P.O. Box: 474
E.Mail: aoad @ sudanmail. net : بريد الكتروني ـ Telex:22554 AOAD SD : تلكس ـ Postal Code:11111 : ترميز البريد

تقديـــم

تقديـــم

تعد الغابات والمراعي من أهم الموارد الطبيعية في الوطن العربي ، كما أنها تلعب دوراً هاماً في التوازن البيئي . ومع التزايد المضطرد في عدد السكان في العالم العربي ، أصبحت الغابات والمراعي تعاني من إستنزاف مستمر أدى الى تدهورها وخلق ذلك وضعاً يصعب معه الحفاظ على هذه الموارد وإنتاجها المستدام .

ولما كانت المجتمعات الريفية هي الأكثر إرتباطاً بالغابات والمراعي كان لا بد من الإهتمام بدورها في تنمية وصيانة الغابات والمراعي . لذلك بادرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد هذه الدراسة حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي ضمن البرنامج الفرعي لصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها والمنبثق عن البرنامج الرئيسي لحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية .

هذا وقد إهتمت الدراسة بالوضع الراهن للمجتمعات الريفية تعريفاً وإنتشاراً وكثافة إضافة إلى المعوقات التي تواجه هذه المجتمعات في المشاركة الفعالة والنشطة للتنمية والمحافظة على الغابات والمراعي .

وتضمنت الدراسة إقتراح خطة تهدف الى تعزيز دور المجتمعات الريفية في تنمية وصيانة الغابات والمراعي والعمل على إزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه المشاركة الحقيقية لهذه المجتمعات في التنمية المستدامة لهذه المجالات إضافة إلى تحسين إستفادة أفرادها من الجهود المشتركة المبذولة في المناطق الريفية .

والمنظمة إذ تقدم هذه الدراسة تأمل في أن تساعد في تعزيز دور المجتمعات الريفية في الإستخدام المستدام والمتوازن للغابات والمراعي بما يحافظ على هذه الموارد الطبيعية وينميها لفائدة الأجيال الحالية والقادمة .

ولا يسع المنظمة إلا أن تتقدم بالشكر والتقدير للخبراء الذين شاركوا في إنجاز هذه الدراسة القومية ، وكذلك الخبراء الذين قاموا بإعداد الدراسات القطرية التي تمت في إطار هذه الدراسة وساهمت في مادتها ومعلوماتها . آملة أن يتواصل عطاء الجميع لما فيه خير الأمة العربية ونهضتها ورفعتها .

والله ولي التوفيق ،،،

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

	رقم الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
موجز الدراسة	1
المقدمة	14
الباب الأول: المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الرعوية والغابية :	17
1- 1 خلفية	17
2-1 مفهوم التنمية الريفية والغابية والرعوية المستدامة	20
1-2-1 الشروط اللازمة للتنمية الريفية والغابية والرعوية المستدامة	22
2-2-1 تنظيم التنمية وتوجيهها نحو أهدافها	23
3-2-1 إدارة الموارد الرعوية والغابية	25
3-1 الإتفاقيات الدولية في مجال صيانة وحماية الموارد الطبيعية	30
1-3-1 إتفاقية الإطار للتغيرات المناخية	30
2-3-1 إتفاقية التنوع الأحيائي	32
3-3-1 إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف	34
الباب الثاني: خصائص المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي :	36
1-2 تمهيد	36
2-2 مفهوم المجتمعات والتنظيمات الريفية	37

2-2-1 تعريف المجتمعات الريفية 37
2-2-2 الخصائص العامة للمجتمعات الريفية العربية وأنماط الإستيطان 40
2-2-3 مؤسسات وتنظيمات المجتمعات الريفية 43
2-2-4 عمل مؤسسات وتنظيمات المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية 45
2-3 طبيعة المجتمعات الريفية ، وتكويناتها الإجتماعية 46
2-3-1 المجتمعات الريفية المستقرة 47
2-3-2 المجتمعات الريفية شبه المستقرة 47
2-3-3 المجتمعات الريفية المتنقلة 47
2-3-4 أعداد السكان الريفيين 48
2-3-5 التوزيع الجغرافي للمجتمعات الريفية 51
2-4 أسس تنظيم حقوق الإنتفاع للمجتمعات الريفية في تعاملها مع الموارد الطبيعية والغابية والرعوية 51
2-4-1 حقوق الإنتفاع وفقاً لنوع الملكية السائدة 52
2-4-2 حقوق الإنتفاع وفقاً للإعتبارات القبلية والعشائرية 52
2-4-3 حقوق الإنتفاع وفقاً للتشريعات واللوائح القانونية 52
2-5 المجتمعات والتنظيمات الريفية وعلاقتها مع الموارد الغابية والرعوية في الأقطار العربية 53
2-5-1 المملكة الأردنية الهاشمية 53
2-5-2 دولة الإمارات العربية المتحدة 54
2-5-3 الجمهورية التونسية 55
2-5-4 الجمهورية الجزائرية 56
2-5-5 جمهورية جيبوتي 57
2-5-6 جمهورية السودان 57
2-5-7 الجمهورية العربية السورية 58
2-5-8 جمهورية العراق 59

2-5-9 سلطنة عمان 60
2-5-10 دولة قطر 60
2-5-11 دولة الكويت 61
2-5-12 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى 62
2-5-13 جمهورية مصر العربية 63
2-5-14 المملكة المغربية 64
2-5-15 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 64
2-5-16 جمهورية اليمن 65

الباب الثالث: دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي 67
3-1 أهمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي 67
3-2 السياسات والبرامج المرتبطة بأهمية دور المجتمعات الريفية 68
3-3 الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية العربية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة الثروات الغابية والرعوية 69
3-3-1 الإدارة القبلية أو الأهلية (نظام الحمى) 70
3-3-2 التنظيمات الإجتماعية الأهلية الريفية 71
3-3-3 دور الدولة 72
3-3-4 الأوضاع الراهنة لحماية وصيانة الثروات الغابية والرعوية على المستوى القطري 74
3-4 تقويم أداء المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات 81

الباب الرابع: المعوقات والمشاكل التي تواجه المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي في الوطن العربي 86
4-1 على المستوى العام للوطن العربي 86

4-1-1 المعوقات الفنية 87
4-1-2 المعوقات المؤسسية 88
4-1-3 المعوقات المالية والإقتصادية 88
4-1-4 المعوقات التشريعية والقانونية 89
4-2 المعوقات والمشاكل التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في بعض الأقطار العربية 90
4-2-1 المملكة الأردنية الهاشمية 90
4-2-2 دولة الأمارات العربية المتحدة 91
4-2-3 الجمهورية التونسية 91
4-2-4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 93
4-2-5 جمهورية جيبوتي 94
4-2-6 جمهورية السودان 94
4-2-7 الجمهورية العربية السورية 96
4-2-8 جمهورية العراق 98
4-2-9 سلطنة عمان 99
4-2-10 دولة قطر 100
4-2-11 دولة الكويت 100
4-2-12 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى 103
4-2-13 جمهورية مصر العربية 103
4-2-14 المملكة المغربية 104
4-2-15 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 105
4-2-16 جمهورية اليمن 106

الباب الخامس: بعض التجارب والدروس المستفادة في مجال تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية 109

5-1 نماذج من بعض الدول المتقدمة 109

5-1-1 التجربة الكندية 109
5-1-2 التجربة الهولندية 110
5-2 نماذج من بعض الدول النامية (غير العربية) 111
5-2-1 التجربة الأندونيسية 111
5-2-2 التجربة الكينية 112
5-2-3 التجربة النيبالية 113
5-3 نماذج من بعض الأقطار العربية 115
5-3-1 التجربة السودانية 115
5-3-2 التجربة المغربية 118
5-3-3 التجربة الجزائرية 120
5-3-4 التجربة الموريتانية 121

الباب السادس: خطة عمل مقترحة لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي 122
6-1 مبررات خطة العمل المقترحة 122
6-2 أهداف الخطة المقترحة 123
6-3 مجالات التطوير المقترحة 124
6-4 مكونات الخطة 124
المراجع 149
الملخص الإنجليزي 151
الملخص الفرنسي 155
فريق الدراسة 162

موجـــز الدراسة

موجز الدراسة

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد هذه الدراسة حول "تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي" ، في إطار خطة عملها لعام 2000 وضمن البرنامج الفرعي لصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ، المنبثق عن البرنامج الرئيسي لحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الراهنة لدور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي، وإستخلاص التجارب الرائدة والدروس المستفادة في مجال تعزيز دور هذه المجتمعات الريفية، وإقتراح خطة عمل تستهدف تعزيز وتفعيل دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي .

وتقع هذه الدراسة في ستة أبواب ، تناول **الباب الأول** منها محوراً عاماً حول المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الرعوية والغابية ، حيث تم التأكيد بأن هذه المجتمعات تعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الريفية والزراعية ، وأن الموارد الرعوية والغابية هي من أهم الموارد الداعمة للإنتاج الغذائي لتغطية حاجيات المجتمعات الريفية وغيرها .

وبينت الدراسة في هذا الباب أن عدد السكان الريفيين في الوطن العربي وصل في عام 1998 إلى حوالي 135.3 مليون نسمة وبنسبة 51.3٪ من إجمالي عدد سكان الأقطار العربية (والتي تقع معظم أراضيها (66.5٪) في أقاليم بيو مناخية جافة وشبه جافة شحيحة الأمطار) . كما تبلغ مساحة الغابات والمراعي في الوطن العربي (443.5) مليون هكتار منها (349.5) مليون هكتار مراعى ، (94) مليون هكتار غابات ، وبدأت هذه الموارد في السنوات الأخيرة تتأثر سلباً نتيجة الممارسات الزراعية والإستغلال الجائر لهذه الموارد ، مما ترتب عليه إنتشار ظاهرة التصحر وعلامات تدهور البيئة الطبيعية والزراعية في الأقطار العربية .

وإستوجب الوضع في معظم الدول العربية بذل جهود كبيرة لتدارك الموقف وإعادة تأهيل المجالات الغابية والرعوية ، من بين هذه الجهود تعزيز دور المجتمعات الريفية ومشاركتها في العمل على تحقيق التنمية الريفية المستدامة عموماً والغابية والرعوية على

الخصوص .

ولقد أوضحت الدراسة أنه خلال العقود القليلة الماضية خاصة منذ عقد الثمانينات وبداية التسعينات برزت العديد من المفاهيم والأهداف والصيغ والآليات التنموية التي أولت أهمية وأولوية بالغة للبعد والقضايا البيئية في إطار المشروعات التنموية التي يتم إعدادها من طرف الدول نفسها و/أو بتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى .

كما تم التأكيد على منهج التنمية المستدامة التي تتمثل في إدارة قواعد الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التقانات والمؤسسات بما يضمن التغطية بإستمرار للحاجات البشرية إضافة الى تحقيق التوازن ما بين ضرورة التنمية الإقتصادية الشاملة وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة .

وإستعرض الباب الأول الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الريفية والرعوية والغابية ، حيث تم حصرها في العمل على تخفيف الضغط السكاني ، الإرادة السياسية والإلتزام بها، ودعم البنية الأساسية الريفية بالإضافة إلى توجيه أهداف التنمية لتعزيز مشاركة المجتمعات الريفية والرفع من كفاءة النظم والأطر المؤسسية لترشيد إستخدامات الموارد الرعوية والغابية، وتعزيز التخطيط الإستراتيجي في مجال السياسات الغابية والرعوية والبحوث والنظم المتكاملة التي تجمع بين الزراعة والغابات والمراعي، وتحسين إدارة موارد الإنتاج الغذائى والرعوي والغابي .

كما تطرق هذا الباب إلى أهمية الإتفاقيات الدولية المنبثقة عن مؤتمر الأرض الذى إنعقد في عام 1992 بالبرازيل التي تمثلت في الرفع من مستوى الوعي الدولي حول ضرورة حماية البيئة ومكافحة التصحر ، والحد من تدهور المجالات والموارد الطبيعية والتخفيف من آثار التغيرات المناخية ، وساعد هذا في وضع إطار جديد للتعامل مع المشاكل البيئية بصفة جادة، وذلك بإعتماد النهج المتكامل الذي يعنى بالتنمية المستدامة ، ويعتمد على إتخاذ القرارات الخاصة بها من القاعدة إلى القمة بمشاركة حقيقية من المجتمعات الريفية والسكان المعنيين في إعداد وتنفيذ وتقويم برامج ومشروعات هذه التنمية الريفية المستدامة للموارد الطبيعية والرفع من مستوى العيش في المناطق الريفية والمتضررة .

وتناول **الباب الثاني** خصائص وتطور المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي ، حيث أنها عرفت مراحل مختلفة في تطورها الإقتصادي والإجتماعي، فرضتها تطورات نمط الحياة الإنسانية من نمط بدائي وبسيط الى مرحلة الصيد والقنص التي بدأت معها التجمعات الصغيرة من الجماعات الإنسانية ونشأت العشائر والقبائل، التي إنتشر أفرادها في مناطق الغابات والبحيرات للقنص والصيد . وتلتها مرحلة الرعي التي صاحبها تقارب أفراد القبيلة أو العشيرة للسكن في بيوت وأكواخ متجاورة ، وتطورت الجماعات إجتماعياً نحو التنظيم والخضوع لرئيس وفرد واحد هو رئيس القبيلة والعشيرة . كما بدأ إستغلال الموارد الأرضية والطبيعية المحيطة بشكل بسيط وبدأت معه مرحلة الزراعة وإنتشارها والتي أصبحت الوسيلة الأساسية لإشباع حاجات السكان من الغذاء ، مع إستمرار الرعي في المناطق الجبلية . وكانت الأرض مشاعاً بين الجميع للزراعة والرعي وعرفت الجماعات الإنسانية إستقراراً أدى الى نشأة القرى التي تعد أقدم مجتمعات محلية مستقرة ومثلت النواة الأولى للمجتمعات الريفية الحالية ، ومن خصائص هذه التنظيمات آنذاك أنها كانت لا تعرف الملكية الخاصة للأرض حيث كان سكان القرية يزرعونها لحساب الجماعة ويستغلون أراضي المراعي والغابات التي كانت مشاعاً وملكاً للجميع . إلا أن إستمرارية العمل بهذا النظام لم يمنع مع مرور الوقت بداية تقسيم الأراضي المستغلة للزراعة بين أفراد القبيلة أو العشيرة، وكان هذا التقسيم يتم الإتفاق عليه بالتراضي بين أفراد القرية، وعلى أساس المساواة والعدالة والشفافية .

وإستعرض الباب مفهوم المجتمعات الريفية وبين أن طبيعة المجتمع الريفي تختلف عن المجتمع الحضري بإختلاف سكان الريف عن باقي سكان الحضر وذلك للتباين الملموس في الخصائص العامة لكلا المجتمعين ، ويدل مفهوم المجتمع الريفي بأنه مجموعة الأفراد الذين يشكلون مجتمعاً محلياً صغيراً قياساً بالمجتمع الحضري الذى تحده منطقة جغرافية معينة لها ظروفها وخصائصها، وهو نموذج يمثل طريقة معينة في الحياة الإنسانية ، ويتميز أفراده بالتجانس الإجتماعي وقوة الروابط والعلاقات الأسرية ويعتمدون بشكل أساسي في معيشتهم على الزراعة والرعي . وبالنسبة لتعريف المجتمعات الريفية أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من إهتمام علماء الإجتماع الحديث بنشأة وتطور المجتمعات الريفية إلا أنه لا يوجد تعريف موحد للمجتمع الريفي متفق عليه .

وبينت الدراسة أن هناك قواسم وعناصر مشتركة في التعريفات المختلفة التي أطلقت على المجتمع الريفي ، وتتمثل هذه العناصر في قلة الكثافة السكانية، وحجم المجتمع الذي غالباً ما يكون صغيراً قياساً بالمجتمع الحضري من حيث عدد السكان في نقطة جغرافية من نقط التجمع السكاني . ويتميز أفراد المجتمع الريفي بالتجانس الإجتماعي وقوة الروابط والعلاقات الإجتماعية . كما تمثل الزراعة المهنة الرئيسية التي يمارسها أفراد المجتمعات الريفية التي تتصف ببساطة المؤسسات المتواجدة في المناطق الريفية .

ومن جهة أخرى أوضحت الدراسة أن التعاريف التي لاقت قبولاً لتصنيف وتعريف وتحديد المجتمعات الريفية منها التى إرتكز على أساس إحصائي لأعداد السكان، وأخرى ترتكز على أساس التقسيم المهني أو الوظيفي لأفراد المجتمع الريفي خاصة في القطاع الزراعي ، إضافة إلى تعريف آخر يرتكز على أساس التقسيم الإقتصادي للمهن ويعرف المجتمع الريفي بأنه المجتمع الذي غالبية أفراده يعملون في مجالات الصناعات الأولية التي تقوم على الزراعة والصيد والرعي والغابات والصناعات التحويلية البسيطة، مثل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والخدمية . كما هناك تعريف آخر يعتمد على أساس إداري حيث تحدد السلطات الحكومية المختصة التقسيم الإداري للمناطق الريفية والمناطق الحضرية . وفي الوقت الراهن يتم تحديد هذه المناطق في كافة الدول العربية على هذا الأساس الإداري .

يعيش سكان الأرياف في معظم الدول العربية في مجتمعات محلية تتخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة من بينها المجتمعات المحلية المستقرة، وتعرف بالقرى وأخرى شبه مستقرة من البدو والرعاة الذين إستقروا مع مرور الزمن، أو الذين تم توطينهم بالإضافة الى المجتمعات الريفية التي تنتقل دوماً بحثاً عن الماء والكلأ .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة صنفت أشكال الإستيطان والتكوينات الجغرافية للمجتمعات الريفية الى القرية الزراعية المركزية، والقرية الخطية أو الممتدة على طول طريق أو نهر ، إضافة الى المزارع المنفردة التى تعرف بالعزبة أو الضيعة وعادة يبني المالك منزله على أرض مزرعته وحوله المنشآت الأخرى المخازن والحظائر وبيوت العمال .

كما أن الدراسة تناولت المؤسسات وتنظيمات المجتمعات الريفية التقليدية وأوضحت أنها تستمد صلاحياتها من الأعراف والتقاليد الموروثة ، وقد تم حصرها في التنظيمات القبلية الأهلية وتشمل القبيلة والعشيرة والأسرة الممتدة إضافة الى التنظيمات المحكومة بضوابط إدارية وتتمثل في التجمعات والتعاونيات الفلاحية والجمعيات الغابية والرعوية وجمعيات حماية البيئة والغابات والمراعي والإتحادات الفلاحية.

ومن جهة أخرى فإن هناك المؤسسات والتنظيمات الرسمية وشبه الرسمية الحكومية التى صنفتها الدراسة في المؤسسات التشريعية والفنية والحكومية ، بالإضافة الى المؤسسات والتنظيمات الطوعية وبرامج العون الإقليمية والدولية التى تعمل في مجال التنمية الريفية .

وبالنظر الى الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية نجد أن دورها يكاد ينحصر في توفير العمالة لإنجاز المشاريع والمساهمة في تنظيم إستغلال الموارد الطبيعية وضبط ممارسة حق الإنتفاع تحت رقابة الجهات الرسمية المتخصصة، ومكافحة حرائق الغابات والمراعي عند نشوبها ، وإن الجهات الرسمية والجمعيات الغير حكومية المنتظمة والجهات الدولية والإقليمية هي في حقيقة الأمر التي تتحمل معظم متطلبات إنجاز المشاريع التنموية الغابية والرعوية بسبب أن الوسائل والموارد والتنظيم الجماعي لا يزال بصفة عامة منعدماً أو ضعيفاً لدى العديد من المجتمعات الريفية العربية .

ولقد تطرقت الدراسة من خلال هذا الباب إلى أسس تنظيم حقوق الإنتفاع للمجتمعات الريفية في تعاملها مع الموارد الطبيعية والغابية والرعوية والتي قد يحددها نوع الملكية السائدة ، وإن كان في معظم الأقطار العربية ترجع ملكية الأراضي والموارد الطبيعية القائمة عليها إلى ملكية الدولة التي ترخص للسكان المحليين الإستفادة من الموارد المتاحة، والتي تتمثل في حقوق الإنتفاع وفقاً لإعتبارات قبلية وعشائرية ووفقاً للتشريعات واللوائح القانونية . وتشمل هذه الحقوق على الخصوص الإستفادة من الحطب والمرعى ومواد أخرى تستثمر خاصة للأغراض المنزلية التي تحتاجها الأسر ذات الحقوق التقليدية .

وعلى مستوى الأقطار العربية بينت الدراسة أنه وإن كان هناك بعض التباين في أوضاع المجتمعات والتنظيمات الريفية، وعلاقاتها مع الموارد الطبيعية الغابية والرعوية إلا أنه هناك تشابه كبير بينها في الخصائص العامة، وإنتشار هذه المجتمعات وفي نظم حقوق الإنتفاع والمنافع التي تستفيد منها في تعاملها مع هذه الموارد .

تناول **الباب الثالث** من الدراسة دور المجتمعات الريفية في تنمية المجالات الغابية والرعوية ، التي تعرف تدهوراً مستمراً وتقع غالبيتها في مناطق جافة وشبه جافة ، وأوضح أن عمل المجتمعات الريفية وتعزيز دورها ضروري الى جانب جهود الجهات الرسمية لحماية الغابات والمراعي ، للمشاركة في هذه الجهود لترشيد الإستغلال للموارد المتاحة والحد من تراجع مصادر الدخل، ومقاومة ظاهرة الفقر في المناطق الريفية وتنويع مصادر الدخل التكميلية خارج الأنشطة الرعوية والغابية ولتخفيف الضغط الحادث على المراعي والغابات وحماية البيئة الزراعية والريفية على العموم .

كما ركز الباب الثالث على السياسات والبرامج المرتبطة بتعزيز دور المجتمعات الريفية والتنمية الريفية والغابية والتي تعتمد أساساً على منهجية المشاركة الشعبية في تنمية وحماية الموارد الطبيعية لتحقيق مستويات متزايدة من النمو المتسق مع العدالة في توزيع الدخول لإستفادة الشرائح الدنيا من المجتمعات الريفية من ثمار التنمية ، إضافة الى تحقيق أهداف التنمية بواسطة الإستغلال الأمثل لموارد الغابات والمراعي وتقديم الدعم المؤسسي والفني والمادي والإجتماعي لتعزيز قدرات المجتمعات الريفية في التنمية المتكاملة . وإستعرض الباب الجهود التي بذلتها الدول العربية لمواجهة الوضع المتدهور للموارد الرعوية والغابية ، والتى يتضح منها ضآلة مشاركة المجتمعات الريفية في هذه الجهود بما تضمنه من إعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات ما عدا مشاركة أفراد هذه المجتمعات في العمل الميداني، والمتمثل في توفير اليد العاملة ، بحيث كان دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات منعدماً في العديد من الأقطار العربية ، ويعكس ما أكدته التجارب والخبرات السابقة على الأثر الإيجابي لمشاركة المجتمعات الريفية وخاصة إذا ما أتيحت فرص سانحة للقيام بدور كبير في إدارة الموارد الغابية والرعوية، الأمر الذي يحفز أفراد هذه المجتمعات ويزيد من إحساسهم بمسؤوليتهم تجاه حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابية والرعوية وإستدامة المنافع وتغطية الحاجيات منها.

وبخصوص التنظيمات المجتمعية الريفية المعنية فإن الدراسة بينت أن هناك تباين واضح ما بين الأقطار العربية نسبة للنظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة في كل منها ، إلا أنه يمكن تصنيف هذه المجتمعات على مستوى الوطن العربي ، وخاصة التنظيمات التقليدية التي تتشابه عربياً حيث هناك الإدارة القبلية أو الأهلية (نظام الحمي) وتعتمد على قوة العلاقات الإجتماعية والأعراف والتقاليد الموروثة في إدارة شؤون القبيلة

وتنظيم إستغلال الموارد الطبيعية وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وتنظيم حقوق الإنتفاع خاصة على مستوى الإستغلال الجماعي للمراعي وتوزيع حصص مياه الري ، وهناك التنظيمات الإجتماعية الأهلية الريفية التي نشأت إما بدافع ذاتي وتلقائي من أفراد المجتمع الريفي لعمل مشترك، وإما بتشجيع من الدولة للمساعدة كأجهزة شعبية مكملة للأجهزة المختصة العمومية الرسمية . وتتمثل هذه التنظيمات في الجمعيات التعاونية الزراعية والغابية والرعوية التي تلعب أدواراً مختلفة، منها ترشيد ممارسة حق الإنتفاع وإستغلال الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني إضافة إلى حماية حقوق أفرادها . كما أن هناك نمط من تنظيمات المزارعين تتبع في إدارتها المؤسسات الحكومية وهي الإتحادات الفلاحية التي لها هياكل تنظيمية وتمثيلية ديمقراطية حيث يتم إنتخاب أعضاء الغرف المحلية الفلاحية والإتحادات من بين المزارعين وتخضع هذه التنظيمات لنوع من الوصاية وتستمد جزءاً من مصادر تمويل أنشطتها من الدعم المالي الذي تقدمه لها الحكومة، إضافة إلى أنه وضع رهن إشارة هذه الإتحادات أطر وموظفون يقومون بالعمل الإداري والفني داخل هذه التنظيمات .

وعلى مستوى معظم الأقطار العربية أوضحت الدراسة أن الدولة تلعب الدور الأساسي في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية ، وذلك يرجع لعدم قدرة المجتمعات الريفية في تحمل كلفة الإستثمارات اللازمة في هذا المجال ولطبيعة عائدات هذه الإستثمارات التي لاتظهر فوائدها إلا على المدى الطويل، وهي غير مضمونه بالنظر إلى الخطورة القائمة بسبب إحتمال وقوع كوارث طبيعية تؤدي إلى تدهور الموارد الرعوية والغابية مثل ظاهرة التصحر والجفاف وقلة الأمطار .. الخ .

أما فيما يتعلق بتقويم أداء المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات فإن الدراسة بينت أن التنظيم الجماعي في المناطق الريفية على العموم عمل لازال في بدايته في العديد من أقطار الوطن العربي ، ذلك أن السكان المجاورون للغابات والمستقرون في المجالات الرعوية في تعاملهم مع هذه الموارد الطبيعية يركزون أساساً على تغطية حاجياتهم من الحطب والأخشاب للبناء والمواد الغابية المختلفة ذات الإستعمالات المحلية إضافة إلى الأعلاف وزراعة المجالات الرعوية بطريقة تقليدية دون ترشيد الإستخدام للموارد الطبيعية . وبفعل مختلف الإستخدامات الغير مرشدة والغير منظمة لهذه الموارد ، كانت النتيجة تدهور وتصحر هذه الموارد .

ونسبة إلى قلة الموارد المالية والإعتمادات المرصودة لقطاع الغابات والمراعي فإن إعادة تأهيل المجالات الرعوية والغابية جد صعبة، وتتطلب مجهودات كبيرة لإنجاز هذا العمل في إطار تشاركي يشجع مشاركة المجتمعات الريفية لتقوم بدورها إلى جانب الجهات الرسمية لتحقيق تنمية الأرياف والرفع من مستوى معيشة السكان الريفيين .

إن الإمكانيات الذاتية المادية والفنية للمجتمعات الريفية ضعيفة ومحدودة لا تمكنها القيام بدور فعال في مجال حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات وبالتالي فإن تقويم دور هذه المجتمعات قد يكون غير ملائم في الوقت الذي لا تقدم لهذه التنظيمات المعونة الفنية والمادية اللازمة لتمكينها من التواجد الفعلي في الميدان من جهة، وتوسيع مجالات مشاركتها الفعالة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة للمراعي والغابات من جهة أخرى .

والجدير بالذكر أنه بإعتبار المنجزات التي تمت في إطار مشروعات معينة في بعض الأقطار العربية والتي أعطت بعداً هاماً للمشاركة الشعبية الريفية يتضح أن كلما أعطيت الفرصة للمجتمعات الريفية في إدارة شؤونهم التنموية كانت النتائج ذات الوقع الحميد على مستوى تنمية المراعي والغابات، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة هذه الفئات من السكان في الوطن العربي .

وفي الباب الرابع بينت الدراسة أن تنظيمات المجتمعات الريفية تختلف بإختلاف النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الأقطار العربية ، وأن تحليل المعلومات التي وردت في الدراسات القطرية والدراسات المتاحة يستدل منه على أن تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المجالات الغابية والرعوية يواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تصنف إلى، معوقات فنية ومالية وإقتصادية ومؤسسية وتشريعية وقانونية ، وحسب طبيعة هذه المجتمعات فهناك مشاكل ومعوقات متشابهة وتعتبر قاسماً مشتركاً على صعيد الوطن العربي ، إلى جانب معوقات خاصة بكل قطر تم التطرق إليها في هذا الباب .

هذا وقد تناولت الدراسة بالتفصيل المعوقات الفنية التي تتمثل في غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة حول المجالات الغابية والرعوية من حيث أهميتها وإستخداماتها وعن المجتمعات الريفية المجاورة لهذه الموارد ، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية

المتخصصة في مجال الإرشاد وعلم المجتمعات الريفية ، ويترتب على هذا صعوبات متعددة للإهتمام اللازم بالمشاركة الشعبية في التنمية الغابية والرعوية . كما أن تجزئة الثروات الغابية والرعوية بسبب تقاطع مساحتها بالمزارع والعمران والطرق، وكذلك قلة المواصلات والتجهيزات الأساسية خاصة في المناطق الجبلية التي تعرف عزلة جغرافية ، لا تساعد على تنظيم المجتمعات الريفية بصفة مستقرة للقيام بدورها لحماية الغابات والمراعي وخلق الظروف والشروط الضرورية لوضع خطة متكاملة لتعزيز هذا الدور .

وإستعرضت الدراسة **المعوقات المؤسسية** التي تتمثل في تعدد الجهات الفنية والسلطات الإدارية التي تتدخل في مجال التنمية الغابية والرعوية ، مما يؤدي بالمجتمعات الريفية إلى عدم التحكم في قدرتها على بناء علاقات ثابتة وواضحة مع هذه الجهات للقيام بدورها في حماية وصيانة الغابات والمراعي . إضافة إلى عدم وجود التنسيق بين الجهات الرسمية المسؤولة عن الغابات والمراعي وغياب وحدة تنسيق عمل هذه الجهات على الصعيد المحلي مع المجتمعات الريفية.

كما تناول الباب الرابع **المعوقات المالية والإقتصادية** وتم حصرها في نقص وضعف الموارد المالية المرصودة في الموازنات الحكومية لتنمية المراعي والغابات، والتي لا تغطي إحتياجات برامج التحريج والإدارة وتحسين المراعي ، مما يجعل الإدارات الفنية المسؤولة على هذا القطاع لا تقدر على إتباع خطة تستهدف المشاركة الكثيفة للمجتمعات الريفية من جهة ، ومن جهة أخرى لا تستطيع هذه الإدارات أن تتبنى برامج إرشادية وإعلامية لتطوير القطاع التعاوني الغابي والرعوي ولتوسيع قاعدة التنظيمات الأهلية المتعاملة مع هذه الموارد مما يضعف فرص تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

كما أن المجتمعات الريفية لا تتوفر لها موارد مالية ذاتية تمكنها من مواجهة مصاريف التنظيم والإدارة لشؤونها الداخلية والمساهمة بجزء من التمويل اللازم لإعداد وتنفيذ مشروعات تنموية تكمل ماتقوم به الجهات الرسمية في مجال التنمية الريفية والغابية والرعوية .

وبخصوص **المعوقات التشريعية والقانونية** أوضحت الدراسة بأنه إضافة إلى ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم لمقتضيات الترسانة القانونية والتشريعية التي تنظم القطاع الغابي والرعوي والعلاقات بين المواطن العربي وثرواته الطبيعية والبيئية ، يتمثل ضعف الإطار التشريعي والقانوني في معظم الوطن العربي في التباين الحاصل على مستوى مختلف الضوابط والتدابير القانونية التي تنظم قطاع الغابات والمراعي وعدم وجود ميثاق جامع لكل القوانين الخاصة بهذا القطاع . بحيث يوجد إلى جانب القانون الغابي المتعدد النصوص قوانين أخرى تطبق على إدارة القطاع الرعوي والغابي مثل قوانين الإستثمار الزراعي ، القانون الخاص ، القانون الجنائي والقانون التجاري والجمركي وقانون تنظيم المجتمعات والجمعيات الأهلية عامة . إضافة إلى الغياب النسبي للقوانين المنظمة لعمل المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات والتي يتم ضمنها توضيح العلاقات بين هذه المجتمعات والجهات الحكومية والتنظيمات المتعددة ذات الصلة، حتى يتاح لهذه المجتمعات المجال للقيام بدورها في أحسن الظروف وخلق البيئة العامة التي تساعد وتمكن من تحقيق تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

وبخصوص التجارب والدروس المستفادة في مجال تعزيز مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية تناول **الباب الخامس** نماذج من بعض **الدول المتقدمة** . كما في كندا حيث الشكل الأقرب للمجتمعات الريفية هم السكان الأصليون من الهنود . فمثلاً في مقاطعة كولمبيا البريطانية وهي أكبر مقاطعة بها غابات ، نصت قوانين المقاطعة وقانون وسياسات الغابات على عدم تعارضها مع إحتياجات المجتمعات المحلية وتطلعاتها وعاداتها الإستهلاكية ومعتقداتها الدينية وظروفها الإجتماعية . وقد أتاحت القوانين إلتزاماً صارماً من الدولة نحو إشراك المجتمعات المحلية في إتخاذ القرارات والمساهمة الفعالة في إنجاز المشروعات المختلفة . وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة نحو تعزيز دور المجتمعات المحلية في إدارة شؤون التنمية الريفية إلا أن العادات والأعراف الإستهلاكية لهذه المجتمعات لازالت تحتاج إلى المزيد من بث الوعي البيئي وتغيير العادات الإستهلاكية والمعيشية .

أما في **هولندا** بينت الدراسة أن النظرة لوظائف الغابات تغيرت من إنتاج الأخشاب إلى الوظائف الأخرى مثل صيانة الموارد الطبيعية المختلفة، وحماية البيئة وتوفير المناخ الصحي . لذلك أصبحت أهمية الغابات تقاس بمدى ما تقدمه من وظائف بيئية عدا إنتاج الأخشاب مما حتم على مراكز إتخاذ القرار التنسيق التام والدقيق بين الإدارة الفنية للموارد وإحتياجات المجتمع الفعلية.

وتناول كذلك الباب الخامس **نماذج من دول نامية غير عربية** حيث قدم نموذج من **أندونيسيا** ويهم غابات المرتفعات في الأراضي الخاصة، حيث أنها تعرف إنجراف حاد في حوض نهر جاوا أدى إلى توقف النشاط الزراعي تماماً في أكثر من 240 ألف فدان في أعالي نهر صولو ناميك ويمتد فيها الضغط السكاني بكثافة 870 نسمة/كلم2 ، كما أن الإنتاجية متدنية جداً، ويعيش أغلب المزارعين في مستوى الكفاف . مما أدى بالحكومة إلى إقامة مشاريع لوقف تدهور الموارد الطبيعية، ومساعدة المجتمعات الريفية بتعاون مع جهات دولية . وإحتل التشجير مكانة هامة في هذه المشاريع وقد مكن هذا العمل من خلق دخل ثابت وإستقرار للمجتمعات الريفية المحلية بالمنطقة ، وقدمت خدمات حكومية أساسية لهذه المجتمعات في شكل السلفيات للأسمدة وتربية الحيوانات وإنتاج العلف وتنوع الإنتاج . إضافة إلى نشر التعليم والإرشاد لتشجيع المزارعين في المشاركة الفعلية في التخطيط والتنفيذ والمشروعات .

أما في **كينيا** قدمت الدراسة نموذج حول طريقة شامبا حيث أن أفراد قبيلة داكيكو يحصلون تصاريح حكومية للزراعة داخل الغابات الحكومية بسبب محدودية الأراضي ، وأن المزارعين وهم عمال موسميون في إدارة الغابات لمدة 9 أشهر في العام ، وتوفر لهم السكن والأرض للزراعة وتساعدهم في قطع الأشجار الضخمة وتسمح لهم بزرع الحبوب وتربية 15 رأس من الضأن لكل منهم ويستفيد المزارع من إيرادات المحاصيل الزراعية. ومن واجبات المزارع الري والحش وتقليم الأشجار وإنشاء المساكن والطرق .

وتتمثل أهمية هذه الطريقة أنها تضمن حماية المناطق الغابية وتمكن المزارع من الحصول على الغذاء من المحاصيل الزراعية ويكسب من بيع الفائض للمحاصيل الغذائية ثلاثة أضعاف الأجر مقارنة بالعمل الزراعي خارج منطقة الشامبا .

ي نيبال قدمت الدراسة نموذجاً من التنمية الريفية المتكاملة يركز على الإرشاد
ي وتنمية الغابات والمحاصيل وتطوير الإنتاج الحيواني وصيانة التربة وتوفير
يات وإنشاء المراكز الصحية وشبكات مياه الشرب وتشجيع الصناعات .

وبخصوص المنطقة العربية قدمت الدراسة نماذج من بعض الدول العربية ، كما
جمهورية السودان حيث يوجد نموذج مشروع إدارة الموارد المتكاملة لمكافحة
تصحر الذى يركز على المشاركة الفعلية للسكان في تخطيط وإعادة تعمير المواقع
متدهورة والإرشاد والتوعية ويتم تنفيذ العمل بمنهجية خاصة تعتمد على تكوين لجان
محلية للتنمية بمجالس القرى ، إضافة إلى نموذج مشروع تأهيل المراعي وإمتصاص
الكربون والتنوع الحيوي والخدمي الذي يتم بنفس المنهجية وآليات التنفيذ وأهداف
النموذج السابق .

كما قدمت الدراسة نموذجين من المملكة المغربية ، الأول يهتم بنظام الرعي
التقليدي الجماعي والذي تكون فيه الجماعات السلالية (العرقية) العمود الفقري في تنظيم
الإستخدام للموارد الرعوية وتنظيم أنشطة أفراد هذه التنظيمات الريفية .

أما النموذج الثاني فإنه يقدم نظام الترحال بين الأنظمة البيئية الذي يتم فيه إستغلال
المراعي بصفة متكاملة ما بين المناطق وفي الفصول المعينة من السنة ، وتحديد
الإستخدامات المائية والرعوية والزراعية التى تسهر على تنميتها المجتمعات الريفية
المعنية نفسها .

ومن الجمهورية الجزائرية قدمت الدراسة مشروع دعم التشغيل في المناطق
الريفية ويستهدف السكان الريفيين والمرأة الريفية، ومشاركتهم في إختيار وتنفيذ وإدارة
أنشطة المشروع .

أما في الجمهورية الإسلامية الموريتانية فقد تم تقديم نموذج التعاونية الغابية
لغابة كاني، ويهدف حماية الغابة من القطع والحرائق ويهم أربع قرى متاخمة للغابة ،
وتكمن أهمية هذا النموذج رغم صغر حجمه في أنه يمثل تجربة ناجحة ونواة لتنمية عمل
المجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة الغابات والمراعي من جهة ومكن
إستفادة هذه المجتمعات من الموارد المتاحة من جهة أخرى .

وفي **الباب السادس** من الدراسة تم إقتراح خطة عمل تهدف أساساً لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي . وبعد أن قدمت الخطة المبررات الرئيسية التي تؤكد على ضرورة المشاركة الفعلية لهذه المجتمعات في الجهود الوطنية المبذولة في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التنموية في المناطق الريفية وخاصة التنمية الغابية والرعوية المستدامة ، ركزت الخطة على أساليب تطوير الطرق التقليدية المتبعة في إستخدام الغابات والمراعي، وعلى الخصوص توسيع وتنمية الغابات المزرعية ونظم الزراعة الغابية الرعوية بمختلف أنواعها إضافة إلى الغابات الشعبية التي تهدف إلى توفير الحطب والعلف والمواد الخشبية وغير الخشبية العديدة التى تمكن من تخفيف الضغط الحاصل على الموارد الغابية والرعوية .

كما تم في هذا الباب كذلك تقديم مشروع إرشادي وإعلامي لرفع مستوى الوعي البيئى لدى المجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات ويتكون هذا المشروع من أربع محاور يتمثل المكون الأول في نشر الوعي بأهمية الغابات والمراعي في وسط المجتمعات الريفية وتعزيز دور هذه المجتمعات في تنمية الموارد الطبيعية ويتم تنفيذه على أربعة مراحل مدتها 40 شهر وبتكلفة لم يتم تقديرها بإعتبار أن هذا المكون يرتبط أساساً بالمجهود الذاتي لكل قطر .

ويتمثل المكون الثاني في تعميم نماذج الغابات المزرعية ونماذج التشجير الزراعي الغابي (Agroforestry) يتم تنفيذه على أربعة مراحل وفي مدة 17 شهر وبتكلفة واحد مليون دولار أمريكي .

أما المكون الثالث فيتمثل في إقامة غابات مروية بمياه الصرف الصحي يتم تنفيذه كذلك على أربعة مراحل وفي مدة 17 شهر وبتكلفة 750 ألف دولار أمريكي .

ويتمثل المكون الرابع في إستخدام تقنيات الجرد والإحصاء المتقدمة في وضع خطط التنمية ومراقبة أوضاع الغابات والمراعي ويتم تنفيذه في ثلاث مراحل وبتكلفة 410 ألف دولار أمريكي .

المقدمـــة

المقدمة

تستند أهمية موضوع هذه الدراسة إلى ضرورة الإهتمام بالمراعي والغابات والعمل على صيانتها وحمايتها وحُسن إستغلالها لما لهذين الموردين من أهمية حيوية سواء كبيئات طبيعية هامة في إحداث التوازن البيئي في المناطق التي تتواجد بها، أو بإعتبارها مورداً إقتصادياً هاماً للعديد من المنتجات والأنشطة الإنتاجية والخدمات، بالإضافة إلى أهميتها في الحفاظ على التنوع الحيوي ، بما تشمله بيئاتها النباتية من تباين في الأجناس وأنواع النباتات .

ولن يتم الإهتمام والحرص على الإستخدام الأمثل لهذه الموارد عبر السياسات والإستراتيجيات المنفذة من طرف السلطات الرسمية الحكومية فقط ، بل يتطلب الأمر المشاركة الفعلية لسكان المجتمعات الريفية المجاورين للغابات والمراعي والمستفيدين منها .

إن التنمية الريفية الشاملة بصفة عامة والغابية والرعوية على الخصوص، تحتاج إلى مشاركة المجتمعات الريفية وتدعيم وتعزيز دورها في حماية وصيانة الموارد الطبيعية ومن ضمنها الغابات والمراعي ، ويجب أن تتمثل مشاركة هذه المجتمعات في إدماج ممثليها ضمن فرق العمل التي تكلف بإعداد الخطط والبرامج والمشروعات ، إضافة إلى إشراكها في مختلف مراحل تنفيذ العمليات التنموية والمتابعة والتقويم لنتائج الجهود المبذولة الهادفة إلى حماية وصيانة المراعي والغابات ويؤكد الإعتماد على هذه المنهجية في العمل المشترك ما أوضحته الدراسات التى قامت بها المنظمة بأن دور المجتمعات الريفية هو أساسي في تنمية الموارد الطبيعية المختلفة وإن كان يحتاج إلى تعزيز وتدعيم وتنظيم لتحقيق المشاركة الفاعلة في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية بحكم النمو

الديمغرافي المرتفع نسبياً في كافة أرياف الأقطار العربية الذي أدى إلى إنتشار وتمركز المجتمعات الريفية بجوار الغابات إضافة إلى إستقرارهم داخل المناطق الرعوية ، وماصاحب هذا التمركز والإستقرار للمجتمعات الريفية من الممارسات وسوء الإستخدام لهذه الموارد ، مما أدى تدريجياً إلى الإستغلال الجائر وإستنزاف وتدهور القدرة الإنتاجية للثروة الغابية والرعوية ، كان من الأسباب الرئيسية لهذه الممارسات ضعف وهامشية دور المجتمعات الريفية على المستوى الفردي والمؤسسي في مواجهة أسباب وعوامل ظاهرة تدهور الغابات والمراعي وفي المشاركة في الجهود الهادفة إلى التنمية الغابية والرعوية المستدامة .

لذا تبحث هذه الدراسة في الأوضاع الراهنة لدور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعى والغابات في الوطن العربي وإمكانيات وسبل تعزيز هذا الدور .

ولقد إعتمدت الدراسة في منهجيتها على خبراء المنظمة والخبراء الوطنيين في إعداد الإطار العام لها وتوفير البيانات والمعلومات القطرية، والتى عولجت في شكل دراسة قومية شاملة إرتكزت على هذه الدراسات القطرية والدراسات المتاحة في هذا المجال .

ولقد صدرت الدراسة في ستة أبواب حيث تناول الباب الأول محوراً عاماً حول المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية الرعوية والغابية .

وتناول الباب الثاني خصائص المجتمعات الريفية المتواجدة حول الغابات وفي المناطق الرعوية وأوضح التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي عرفته هذه المجتمعات إضافة إلى التغييرات والتعديلات التي عرفتها التنظيمات الأهلية التقليدية بفعل تنمية دور الدولة في إدارة شؤون السكان في المناطق الريفية وتنظيم إستخدام الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها .

كما تناول الباب الثالث أهمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات ، وفي الباب الرابع أوضحت الدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية .

وفي الباب الخامس تم تقديم بعض النماذج التي أعطيت فيها أهمية المشاركة الشعبية في التنمية الريفية الغابية والرعوية ، وتهم هذه النماذج بعض الدول المتقدمة وأخرى نامية غير عربية بالإضافة إلى بعض النماذج من الدول العربية .

وفي الباب السادس تم تقديم إقتراح خطة عمل لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

الباب الأول

المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الرعوية والغابية

الباب الأول

المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الرعوية والغابية

1-1 خلفية :

تعتبر المجتمعات الريفية محوراً أساسياً لتحقيق التنمية الزراعية في الوطن العربي، ولقد بلغ عدد السكان الريفيين عام 1998 حوالي 135.3 مليون نسمة بنسبة 51.3٪ من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي خلال نفس العام[1] . والذى تقع معظم أراضيه في بيئات جافة وشبه جافة حيث تتلقى 66.5٪ من أراضيه هطولاً سنوياً في حدود 100 ملم، وتعتبر الموارد الرعوية والغابية من أهم الموارد الداعمة لإنتاج الغذاء بالنسبة للمجتمعات الريفية . وتقدر المساحة الكلية للغابات والمراعي في الوطن العربي بحوالي 443 مليون هكتار منها 349 مليون هكتار للمراعي ، 94 مليون هكتار للغابات [2] .

تساهم المراعي بشكل رئيسي وهام في التنمية الريفية، حيث ترتبط بها أنشطة الإنتاج الحيواني وبعض الصناعات التقليدية التى تقوم علي المنتجات الحيوانية وتساهم في رفع دخل الفرد مما يساعد كثيراً في إستقرار سكان الريف ويقلل من معدلات الهجرة للمدن .

كما تلعب المراعي دوراً بيئياً نو أهمية كبرى في المحافظة على البيئة وحمايتها، فضلاً عن الحفاظ على الموارد الطبيعية من تربة ومياه ومن أخطار التصحر والإنجراف، إضافة إلى تحقيق التوازن المناخي الذي يؤدي إلى الإنتاج المستدام، وذلك من خلال حماية التربة من التعرية والإنجراف بواسطة جذور نباتات المرعى التي تعمل على تماسك حبيبات التربة ووصول هذه الجذور لأعماق بعيدة تساعد على إمتصاص المواد الغذائية من التربة . ونباتات المراعي تبطىء من سرعة مياه الأمطار، وبالتالي تساعد على تسرب المياه

---

(1) ، (2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي الاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 19، الخرطوم ، ديسمبر ، 1999 .

إلى داخل التربة مما يساهم في زيادة كمية المياه الجوفية والمحافظة عليها وتقليل التبخر ، وتعتبر المراعي من أهم مصادر التنوع الإحيائى، لإحتوائها على أنواع كثيرة من النباتات المتعددة البيئات خاصة ذات القيمة الغذائية العالية .

وتتمثل كذلك أهمية المراعي في التنمية الريفية في أنها توفر فرص هامة للعمل في المناطق الريفية ، حيث تقدر نسبة القوى العاملة في مجال الإنتاج الحيواني بحوالي 70٪ من جملة القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي والتي قدرت بـ 17 مليون نسمة . وتتواجد معظم هذه العمالة في أماكن التربية التقليدية للحيوانات في البادية وأماكن الرعي الطبيعي في الدول العربية، وتعتمد في معيشتها بدرجة أساسية على المنتجات الحيوانية من الألبان واللحوم ومنتجاتها ويأتي الدخل مباشرة من بيع الحيوانات الحية أو فائض المنتجات من الألبان والجلود والصوف، كما يرتبط بمهنة الرعي مجموعة من الصناعات التقليدية التي يشارك فيها معظم أفراد الأسرة مما يساهم في التنمية الإجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق، وتلعب المراعي دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، حيث أنها تساهم بنسبة هامة في الناتج المحلي الزراعي، وفي قيمة الصادرات من الحيوانات الحية من أبقار وجاموس وضأن وماعز ومن اللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها.

تلعب الغابات دوراً هاماً في حماية البيئة من خلال حماية مصادر المياه والنظم الإيكولوجية بصورة فعالة ، كذلك حماية التربة من الإنجراف وزيادة خصوبتها عن طريق تحلل الأوراق والأغصان الى عناصرها الأولية التي تضاف للتربة، كما أن الأشجار البقولية مثل الأكاسيا وغيرها تساهم في زيادة مركبات النيتروجين في التربة عن طريق العلاقة التكافلية بين جذور هذه الأشجار وبكتريا الرايزوبيوم، التي تعمل على تثبيت النتروجين في الهواء وإضافته للتربة في صورة مركبات نتروجينية إضافة إلى العلاقة التكافلية مع المايكورايزا التي تزيد من خصوبة التربة أيضاً.

ومن جهة أخرى ثبت أن الغابات تلعب دوراً هاماً في زيادة كمية الأمطار من خلال عمليات النتح ، حيث تتكثف المياه المتبخرة من الأشجار في طبقات الجو العليا لتكون السحب الممطرة ، وقد تلاحظ أن توزيع وهطول الأمطار يتبع حزام الغابات ، وإرتفاع نسبة رطوبة الهواء وإنخفاض درجة حرارته الأمر الذى يقلل تبخر المياه من التربة والنباتات

وبالتالي يقلل من جفافها .

وتوفر الغابات بيئة نظيفة وصحية وخالية من الملوثات ولها فوائد طبية خاصة لمرضى الربو وإجهاد العمل، ولا أدل على ذلك من التوسع في زراعة الغابات في شكل متنزهات في العالم المتقدم ، وتعتبر الغابات بيئات طبيعية لكثير من الحيوانات البرية مما يشجع على إنشاء الحظائر الطبيعية والمحميات الطبيعية بداخلها ، كما توفر الغابات بيئة مناسبة للسياحة والصيد مما يساهم في التنمية الإقتصادية .

ومن ناحية أخرى، تمتص الغابات كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون وبالتالي تقلل من ثقب الأوزون وتسخين الكرة الأرضية – فمثلاً في أندونيسيا وفي الفترة من 1988-1991 وجد أن الكمية الكلية من الكربون وصلت 293.53 طن، بينما بلغت كمية الإنبعاث 21.3 مليون طن من الكربون فقط أي أن الغابات إحتفظت بـ 272.23 مليون طن من الكربون (93٪) كان من الممكن إنبعاثها في الهواء وبالتالي التسبب في زيادة درجة حرارة الأرض وزيادة ثقب الأوزون (Eulis, 1997) كما وجد في كوريا الشمالية أن الغابات تحتفظ سنوياً بـ 7.2 مليون طن من الكربون، وهذا يعادل 11٪ من الكمية الكلية لإنبعاث ثاني أكسيد الكربون (Kyenna, 1997) .

ويمكن تلخيص العوامل الرئيسية المؤثرة على الحالة الراهنة والإتجاهات المستقبلية للموارد الغابية والرعوية فيما يلي :

- تعاقب فترت الجفاف منذ الستينات .
- سيادة مجموعات الترب التابعة لرتبة التربة الجافة، ورتبة التربة غير المتطورة (التربة الكلسية والملحية والجبسية والرملية) وكل هذه المجموعات لها معوقاتها ومحدداتها الإنتاجية .
- قلة موارد المياه السطحية والجوفية وموسميتها وعدم إنتظام توزيعها الجغرافي.

وقد إستوجبت الآثار المترتبة على هذه العوامل وإنعكاساتها على الخصائص الكمية والنوعية لموارد الغابات والمراعي ، بالإضافة الى تنامي ظاهرة الإستغلال الجائر لها من

قبل المجتمعات الريفية ، ضرورة إعداد إستراتيجيات تنظم العلاقات والتدخلات بين الإنسان والموارد الطبيعية بصفة متوازنة، ومنهجية تسترشد بأطروحات التنمية المستدامة التي تتضمن ضرورة اشراك المجتمعات الريفية في إدارة وصيانة موارد الغابات والمراعي .

2-1 مفهوم التنمية الريفية والغابية والرعوية المستدامة :

خلال العقود القليلة الماضية طرأ على المفاهيم والأهداف والصيغ والآليات التنموية الكثير من التعديلات والتنقيحات، فرضتها ضرورات تعديل مسار التنمية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي لمختلف مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وخلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، برزت على الساحة الدولية قضية البيئة وأساليب ومناهج إدماجها في الخطط والبرامج والمشروعات التنموية . وبإثارة هذه القضية، كرست المؤسسات والمنظمات التنموية الدولية والإقليمية جهودها لزيادة الوعي وتأصيل بعض المفاهيم الخاصة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية . وفي مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودى جانيرو بالبرازيل عام 1992، تم التأكيد على منهج التنمية الزراعية المستدامة والتعريف بها على أنها الإدارة والإستخدامات الرشيدة للموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التقانات والمؤسسات بما يضمن تحقيق إستمرار إشباع الحاجات البشرية الحاضرة والمستقبلية ، إضافة الى تحقيق التوازن ما بين ضرورة التنمية الإقتصادية الشاملة وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة .

وتشمل الجوانب الرئيسية للإستراتيجيات الداعمة لمفهوم التنمية الريفية والرعوية والغابية المستدامة ما يلي :

* **الشروط اللازمة للتنمية :**

وتتمثل في الآتي :

- تخفيف الضغط السكاني .
- الإرادة السياسة والإلتزام بها .
- دعم البنية الأساسية الريفية .

* **تنظيم التنمية وتوجيهها نحو أهدافها :**

وتتمثل في الآتي :

- مشاركة المجتمعات المحلية .
- كفاءة النظم والأطر المؤسسية .
- تنظيم الحيازة ونظم إستخدام الموارد .
- البحوث والتخطيط .

* **إدارة موارد الإنتاج الغذائي والرعوي والغابوي :**

وتتمثل في :

- إدارة الثروة الحيوانية والمراعي .
- إدارة الغابات ونظم الزراعة المختلطة بالغابات ومصادر الوقود .
- صون موارد التربة والمياه .

وهذه الجوانب الرئيسية ليست مرتبة بحسب أولويتها وإنما تبعاً لمدى قابليتها للتطبيق ، ويقع على عاتق السلطات المحلية الوطنية تحديد الأولويات بين تلك العناصر وإتباع نهج منظم .

وثمة شرط أساسي لازم للتنمية الريفية والغابية والرعوية المستدامة، هو إعطاء أولوية متقدمة لتحسين الموارد الغابية والرعوية ، تبعاً لمدى إنتشار الفقر وتدهور الموارد في المناطق الأكثر عرضة للتدهور ، وينبغي الموازنة بين تكلفة الفرصة البديلة لإعادة توزيع الموارد بالنسبة للمناطق والقطاعات الأخرى التي تلقى إهتماماً أقل . ولا شك أن ضرورة توفير البنية الأساسية الريفية يعتبر شرطاً أساسياً لتطبيق التنمية المستدامة مع التركيز على إحتياجات مناطق ومجتمعات محلية مستهدفة وإنتشار وتشغيل برامج موحدة للإرشاد، وضمان مشاركة المجتمع المحلي .

1-2-1 الشروط اللازمة للتنمية الريفية والغابية والرعوية المستدامة :

1-2-1-1 تخفيف الضغط السكاني :

ألقى النمو السكاني المتصاعد في العقود الأخيرة على الموارد الطبيعية الغابية والرعوية ضغوط تفوق طاقتها، مما أدى إلى بروز مظاهر التدهور المتمثلة في إنجراف التربة والتصحر وإنحسار الغطاء النباتي وتراجع التنوع الحيوي والفقر والنزوح .

ولا سبيل إلى تحقيق التنمية القابلة للإستمرار في البلدان النامية، إلا اذا تم الحد من الضغط السكاني على الموارد الطبيعية . وما لم يكن هناك إلتزام بالحد من النمو السكاني على كل من المستوى الحكومي ومستوى المجتمعات المحلية ، فإن أي إستراتيجية من أجل التخفيف من وطأة الفقر، وزيادة الإنتاج ستكون قصيرة الأجل وغير قابلة للإستمرار، مما يؤدي لاحقاً إلى مزيد من تدهور الموارد تحت وطأة الزراعة وتزايد أعداد الماشية .

1-2-1-2 الإلتزام السياسي :

يلاحظ أحياناً إنعدام الإلتزام السياسي بالتنمية الريفية ، وتعطي كثيراً من الحكومات الأولوية لإستراتيجيات الدفاع والأمن أو للإصلاح السياسي والبنيات الأساسية، بيد أن قضايا الأمن والبنيات الأساسية قد لا يكون لها معنى كبير في الحالات التي تكون فيها الموارد الغابية والرعوية متدهورة والمجتمعات الريفية تعاني من الكفاف . ومن هنا يتعين أن يكون مستوى الإهتمام السياسي والموارد الموجهة إلى استدامة الثروات الغابية والرعوية متناسباً مع المشكلات الانمائية الماثلة في تلك المناطق ، لذلك تعتبر الإرادة السياسية شرطاً لا بد منه . ويستتبع ذلك منطقياً ضرورة ترجمة الإرادة السياسية إلى تشريعات تكفل الصلاحيات الضرورية ، ويستلزم الأمر توافر بيانات تخطيطية تسترشد بها القرارات السياسية . وينبغي إتاحة الوقت والموارد اللازمة للتخطيط ، وكذلك لصياغة السياسات وتحقيق التنمية وقد يحتاج الأمر الى بعض التشريعات فضلاً عن الموارد ، لترجمة القرار السياسي الى واقع ملموس، وتقع مسؤولية العمل على عاتق السلطات الوطنية . ويمكن للوكالات الدولية تقديم المشورة والمساعدة من أجل تحسين بيانات إدارة وحماية الموارد النباتية والرعوية بمنهجية تكفل الإستدامة .

3-1-2-1 دعم البنى الأساسية الريفية :

إن السياسة الزراعية الموجهة نحو التنمية المستدامة بحاجة الى مشاركة شعبية واسعة ، ويرتهن نجاحها باهتمام قوي ومؤثر من جانب الدولة لتأمين عناصر البنية الأساسية التي تحتاجها إستراتيجيات التنمية المستدامة للموارد الرعوية والغابية .

وإلى جانب ذلك، فان توفير الخدمات الريفية مثل مرافق الخدمات التعليمية ووحدات الخدمات الصحية ، ونظم تسجيل الحيازات وإستخدام الأراضي ، والأسواق المنتظمة ، ووحدات الرعاية البيطرية ومراكز الإتصال الإرشادي ومراكز المراقبة الفنية للمتابعة والرصد ، يعكس مدى الإلتزام بتوجهات السياسة الزراعية فيما يتعلق بالإستخدامات المرشدة للموارد الإنتاجية الطبيعية . وتقع المسؤولية على عاتق الحكومات مع إشراك المجتمعات المحلية بصورة جوهرية في تحديد الإحتياجات المحلية وضمان التنفيذ الناجح للمبادرات التي يجري إتخاذها .

2-2-1 تنظيم التنمية وتوجيهها نحو أهدافها :

1-2-2-1 مشاركة المجتمعات الريفية والرفع من كفاءة الأطر والنظم المؤسسية:

تتمثل أهم معوقات تفعيل دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات ، في نقص الأطر الفنية والإدارية اللازمة لضمان إدخال التغيرات والنظم المطلوبة للحماية والصيانة، وتتلخص المشكلة في جوهرها في قلة فاعلية كثيرٍ من المؤسسات والعاملين نتيجة لعدم تحديد صلاحياتهم بدقة ، مع عدم تلقيهم التدريب الكافي في منهجية تنظيم وتوجيه التنمية الريفية . وتتمثل التدابير المطلوبة كلياً أوجزئياً تبعاً للظروف القطرية فيما يلي :

- إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية على نحو يضمن تنفيذ إستراتيجية شاملة تناسب كل قطاع أو منطقة مستهدفة لتفعيل دور المجتمعات الريفية في الحماية والصيانة، ويستلزم إعطاء أولوية مناسبة للحماية والصيانة وجود وحدات خاصة أو جهاز مسؤول عن السياسات والتنسيق . كما ينبغي تحديد صلاحيات كل

دائرة تبعاً للمهام والنتائج المتوقعة .

- رفع كفاءة العاملين في مجال إعداد السياسات والبرامج والتنفيذ والمتابعة بواسطة التدريب .
- إشراك قطاعات المجتمعات الريفية في اعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج.

1-2-2-2 تنظيم الحيازة ونظم إستخدام الموارد الغابية والرعوية :

يعد عدم وضوح لوائح تنظم حيازة الموارد الغابية والرعوية من بين المعوقات التي تستدعي إتخاذ قرارات سياسية ، بإعتبار أن فرص إستغلال تلك الموارد مشاعة بين المجتمعات الريفية، مما يفاقم من مشكلة الإستغلال الجائر وبروز مظاهر التدهور البيئي . ويتمثل تنظيم الحيازة في تخصيص جزء من الموارد بموجب سند أو ملكية أو ترخيص صادر من السلطات ، ومن مزايا هذه التراخيص أو السندات أنها تسمح للسلطات بالإشراف على إدارة المنتفعين بالموارد وتشجيعهم على إدارتها .

ويعتبر إعادة توزيع الموارد وإصلاح نظم الحيازة من الوسائل الأساسية للتخفيف من وطأة الفقر الذي يترتب عليه الإستغلال الجائر لزيادة مصادر الدخل، ويستحسن عند الشروع في تنظيم الحيازه ونظم إستخدام الموارد أن تتضمن المقترحات والبرامج التشاور مع قطاعات الرعاة والفلاحين الريفيين، ومن المهم أن تتمسك السلطات بزمام المبادرة فيما يتعلق بتخصيص الموارد ، ويمكن الإستعانة بالوكالات الدولية من خلال تقديم الخبرات في شؤون التنظيم والإدارة والتدريب .

1-2-2-3 البحوث والتخطيط :

إن نقص البحوث التطبيقية (القابلة للتطبيق) يشير الى ضرورة إعطاء أولوية للبحوث التطبيقية وبحوث المواءمة في مجالات الزراعة والري والحراجة ،. وهناك ثمة تساؤل حول وجود منجزات تقنية كافية لحماية وصيانة موارد المراعي والغابات .

ويرى البعض أن هناك قصوراً حاداً من حيث أن التقانات التى لا تكون متاحة إلا اذا ثبتت جدواها بإعتماد الفلاحين والرعويين لها . غير أن كثيراً من الآراء تقول بأنه يمكن في ظروف كثيرة التوصية محلياً مع بعض التدخلات العملية والمفيدة بعد تحليل متعمق لطبيعة الموارد ، ويقصد بتعبير الموارد كل أشكال إستغلال الموارد الطبيعية بما في ذلك الزراعة المحصولية ، والزراعة المختلطة بالغابات والإنتاج الحيواني والرعي وإستخدامات منتجات الغابات . ويتضمن تحليل طبيعة الموارد تحديد العلاقات القائمة بين الموارد وإنتاج المحاصيل والتربية الحيوانية ، والأنشطة المنزلية وأهداف الأسرة ، ويمكن عن طريق هذا التحليل تحديد الفرص المتاحة للتدخلات وأولويات البحوث . وتستخدم التطبيقات الجيدة لنهج النظم الطبيعية للغابات والمراعي هذا التحليل الأولى للتنبؤ بالمسارات المحتملة للتنمية الريفية والغابية والرعوية، ثم تختبر التدخلات الرعوية في ظل الظروف الفلاحية أو الرعوية الواقعية . وتساعد البحوث على تخطيط تنمية الموارد بإتباع منهج متكامل يشتمل على تقويم شامل للموارد الطبيعية الغابية والرعوية .

1-2-3 إدارة الموارد الرعوية والغابية :

1-3-2-1 إدارة الثروة الحيوانية والموارد الرعوية :

يعتبر الرعي الجائر من المعوقات الهامة للتنمية القابلة للإستمرار في الأراضي الجافة ، ويمثل ظاهرة مركبة تكمن أسبابها الحقيقية في طبيعة نظام الإنتاج الحيواني الرعوي . فالقضية المحورية تتمثل في كيفية زيادة كفاءة نظم الإنتاج الحيواني، بما في ذلك زيادة إنتاج الأعلاف عن طريق منع حرق الأعشاب دون مبرر وإستخدام مرشد للأسمدة الفسفورية في زراعة البقول مع تجنب تدهور الأراضي أو تدارك آثاره. ويستلزم الأمر من حيث التطبيق العملي ، إتباع إستراتيجيات وتدابير مختلفة تبعاً لإختلاف نظم الإنتاج الحيواني مع إختلاف النظم الإيكولوجية أو النظم الإجتماعية السياسية أو كليهما .

وتشمل الإستراتيجيات والتدابير المطلوبة ، أولاً إعتماد نهج النظم الزراعية ، وثانياً ضمان تولي المنظمات المحلية للمسؤولية عن الإدارة ، وبعد ذلك يمكن إجراء التخطيط الإنمائي فيما يتعلق بالتدخلات الآتية :

تبر توافر إحتياطيات من الأعلاف لمواجهة الجفاف وموسم إنقطاع الأمطار من
المستلزمات ذات الأولوية في الإنتاج الحيواني ، ولكن مثل هذه الإحتياطيات قد
تتسبب في زيادة عدد الحيوانات عن الحد المناسب وإتلاف المراعي، ولذلك
يفضل تنظيم الإحتياطيات على أساس ما يمكن إنتاجه داخل كل وحدة إدارية ،
وعدم اللجوء إلى الدعم الحكومي لأسعار الأعلاف .

* نادراً ما يكون من الممكن التوسع في أراضي الرعي ، بإستثناء الحالات التي
توجد فيها بعض الأراضي غير المستغلة بكامل طاقتها بسبب قلة المياه أو تفشي
ذبابة تسي تسي كما في مناطق السافنا في بعض بلدان إفريقيا ، ولهذه
المناطق أهمية إستراتيجية بالغة ولكنها لا ينبغي أن تفتح للرعي إلا بعد ضمان
الرقابة على أساليب إستخدامها .

* يعتبر تسويق الماشية أحد الخيارات المهمة، سواء فيما يتعلق بزيادة عائدات
المنتجين أو الحد من ضغوط الرعي . وينبغي إتخاذ الترتيبات الخاصة لتسويق
الحيوانات أثناء فترات الجفاف ، ويفضل أن يتم ذلك قبل أن تفقد الحيوانات
جزءاً كبيراً من وزنها وقيمتها . كما يعد تحسين التسويق وسيلة لتعديل
المردودية النسبية للأنواع المختلفة من الحيوانات أو السلالات ، ومن ثم يجب
التشجيع على قيام المشروعات التسويقية من قبل القطاع الخاص .

* تعتبر الخدمات البيطرية من الملحقات اللازمة للتسويق وتتيح للرعويين ، إذا ما
توافرت في المكان والزمان المطلوبين ، ضمان مستوى مناسب من الدخل بعدد
أقل من الماشية . إلا أنه يتعين أن تكون هذه الخدمات موثوقة ومتاحة محلياً ،
وينبغي قدر المستطاع مساعدة أصحاب الماشية على القيام بأنفسهم بالرعاية
الصحية الإعتيادية لماشيتهم .

* إن إدارة الرعي يمكن أن تعود بالفائدة أيضاً على كل من الإنتاج وأراضي
الرعي، ويلاحظ أن نظم الإدارة التقليدية التي كانت فعالة في الماضي آخذة في
الإنهيار ويلزم تقويمها أو إعادة النظر فيها ، وينبغي إقامة منظمات رعوية لتعزيز

القدرات والمسؤوليات المحلية في مجال الإدارة . بيد أن الأمر قد يستلزم تدخل الحكومة في حالة التنازع على حقوق الرعي ، وينبغي أن تظل الإدارة بسيطة قدر المستطاع في البداية ، والإستفادة الى أقصى حد من المعارف المحلية في تصميم خطط الإدارة . ويرجح أن يستلزم الأمر في مرحلة مبكرة تقسيم المراعي الى وحدات، وإتباع نظام رسمي لتناوب الرعي في الحالات التي تتطلب السيطرة على الحرائق أو الحرق الدوري لمكافحة الأحراش الكثيفة .

* ينبغي الإمتناع عن إستخدام التقانات المتخصصة الى أن تتم إقامة الإطار المؤسسي اللازم لتطبيقها ومتابعتها ، وينبغي إختيار التكنولوجيا التي تبشر بنتائج طيبة من خلال البحث والتطوير في النظم الزراعية قبل تعميمها ولايستثنى من ذلك ، إلا ماينفذ على أساس التجربة والخطأ مثل زراعة وإنشاء مساحات حراجية للحطب والعلف الأخضر .

وبصفة عامة يقع على عاتق السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية إتخاذ التدابير وتنفيذ الإستراتيجيات وإجراء الدراسات التخطيطية اللازمة ، وينبغي ضمان مشاركة المجتمع المحلي والمنتجين وتشجيع القطاع الخاص على تولي الريادة في تسويق الماشية وإقامة النظم المصرفية التي يحتاج إليها المنتجون ، وتستطيع الوكالات الثنائية والدولية المساعدة في بعض أعمال التصميم وفي إسداء المشورة بشأن بعض مكونات التنمية المحددة .

2-3-2-1 إدارة الموارد الغابيـــة :

يعتبر النقص الموسمي في حطب الوقود والعلف الأخضر من الظواهر الشائعة في الأراضي الجافة ، لذا يلزم في كثير من الأحيان الأخذ ببعض التدابير الإستراتيجية اللازمة مثل زراعة حطب الوقود وتوفير الأعلاف الخضراء التكميلية ، وتشجيع إستخدام مرشد للأسمدة الفوسفورية في زراعة البقول ، وتنظيم إجراءات السيطرة على الحرائق . وبينما تعتبر خصوبة التربة والمياه القليلة نسبياً في المناطق الهامشية من العوامل المحددة لتنمية الزراعة المختلطة بالغابات (Agroforestry) ، كان لابد أن تعطى الأولوية لوضع وتنفيذ الأسس المتعارف عليها بخصوص الإدارة الرشيدة للموارد المائية

والتربة، بالتركيز على تحسين وضعها للتمكن من توسيع الرقعة الخضراء والغابية والرعوية وتكاملة مع مختلف العمليات الزراعية .

وتجدر الإشارة إلى أن حطب الوقود لا زال يمثل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة لمعظم فقراء الريف في العالم ، ولكثير من سكان الحضر أيضاً ، وهو يشكل ما يقرب من 85٪ من إستهلاك الأخشاب في البلدان النامية، وأكثر من ثلاثة أرباع الإستهلاك الكلي للطاقة في البلدان الأكثر فقراً . وفي الأراضي الجافة يزداد الطلب على حطب الوقود بينما يتناقص العرض بسرعة ، بحيث أصبحت كثير من المناطق (مثل شمال إفريقيا) تعاني من العجز في حطب الوقود ، ويؤدي إستمرار عملية قطع الأشجار والشجيرات الى تسارع معدلات تدهور الأراضي .

ولم تلق محاولات الحد من الإستهلاك المنزلي لحطب الوقود إلا نجاحاً محدوداً، وستظل الحال على ماهي عليه الى أن تتوافر وسائل أكثر جاذبية للإقتصاد في الوقود ويمتد إستعمالها الى المجتمعات الريفية بواسطة النساء .

ومن الممكن أن تؤدي الحراجة وظائف أخرى مهمة للحفاظ على موارد التربة والمياه في الأراضي الجافة ، فيما يتعلق بمكافحة تعرية التربة ، وتحسين بيئة الإنتاج الغذائى عن طريق إقامة الأحزمة الواقية ومصدات الرياح والمساهمة في توفير الأعلاف للماشية ودعم المتحصلات الغذائية لسكان الريف ، ويتطلب هذا إستكشاف الفرص الممكنة للإستفادة من هذه الوظائف عن طريق برنامج موسع لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات بما يتلاءم مع الأحوال المناخية والنظم الزراعية المختلفة ، وينبغي النظر الى الزراعة المختلطة بالغابات بإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستقبلية للأراضي الجافة . ورغم أن الزراعة المختلطة بالغابات تحقق فوائداً جمة في الأمد الطويل، فإن الأخذ بها يستلزم توافر خيارات ميسرة ومغرية ، قد يتطلب تطبيقها إستثمارات ضخمة على مستوى الزراعة للحصول على المستلزمات الأولية ، وفيما يتعلق بالمزارع الشجرية المجتمعية هنالك حاجة واضحة الى تحديد حقوق الملكية .

وتشمل التدابير المطلوبة للتوسع في الزراعة المختلطة بالغابات مايلي :

* الإعتراف على المستوى الوطني بالدور الهام الذي تؤديه الحراجة في تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني بالأراضي الجافة ، وفي تحقيق فوائد إقتصادية مباشرة للمجتمعات المحلية ، وذلك عن طريق إدماج غرس الأشجار والزراعة المختلطة بالغابات في برامج البحث والتطوير في المناطق الريفية .

* من أجل تنمية الوعي بالحراجة والتشجيع عليها، ينبغي زيادة الإهتمام ببرامج التثقيف والإرشاد التي تبرز أهمية الحراجة في النظم الزراعية والرعوية ، كما يلزم إستحداث مجموعات من التقنيات الزراعية الحراجية الملائمة للنظم الزراعية والرعوية المختلفة .

* وينبغي أن يشمل تدريب الحراجيين والتقنيين على الزراعة المختلطة بالغابات، وأن تدرس معاهد التدريب برامج تتعلق بالإحتياجات الخاصة للأراضي الجافة .

* ينبغي كذلك أن تشجع الحكومات الوطنية الحراجة المجتمعية (مثل المساحات الحرجية القروية) ، على أن تديرها المجتمعات المحلية مع تحديد واضح لحقوق الملكية . وأن تستفيد الحراجة المزرعية بإعانات حكومية في مرحلة الإنشاء ، وبأنشطة إرشادية متزايدة تركز على مهارات تربية الأشجار وغرسها .

* يمكن تحقيق وفورات كبيرة في إستهلاك حطب الوقود عن طريق إستخدام مواقد أكثر كفاءة في إستعمال الوقود أو مصادر بديلة للطاقة مثل مواقد الطهي الشمسية ، ويلزم إتخاذ تدابير التشجيع على إستخدامها وبيان كيفية إستعمالها، ويستحسن أن تقوم بذلك أخصائيات إرشاد مع تشجيع التصنيع المحلي لها كصناعة محلية إضافية .

هذا ومع أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات الوطنية ، إلا أن الوكالات الدولية تستطيع أن تؤدي دوراً مهماً في تأمين التكامل بين النظم الزراعية والحراجة في أي برامج أو مشروعات إنمائية ممولة من الخارج ، وضمان توفير القدر الكافي من التدريب والإرشاد ، إضافة إلى أنه من البديهي إعتبار مشاركة المجتمعات الريفية في مثل هذه البرامج وفي المجالات الأخرى

للتنمية الريفية ، من الضروريات الملحة ، وذلك تماشياً مع ما أكدته مختلف الإتفاقيات الدولية التي تعنى بالتنمية المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث البيئى .

3-1 الإتفاقيات الدولية في مجال صيانة وحماية الموارد الطبيعية :

إستشعاراً من العالم بخطورة التدهور الكبير في الموارد الطبيعية والذي أدى بدوره إلى إستفحال مشاكل بيئية خطيرة ، إنعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل في عام 1992 ، وإتخذ هذا المؤتمر مدخلاً جديداً للتعامل مع المشاكل البيئية، وذلك بإعتماد النهج المتكامل الذي يعنى بالتنمية المستدامة والذي يعتمد على إتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية من القاعدة إلى القمة وليس العكس، وتمخض عن المؤتمر عدداً من الإتفاقيات على رأسها :

* إتفاقية الإطار للتغيرات المناخية .
* إتفاقية التنوع الإحيائي البيولوجي .
* إتفاقية مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف .

1-3-1 إتفاقية الإطار للتغيرات المناخية :

إن الدلائل العلمية التي أثبتت العلاقة بين إنبعاث الغازات الدفيئة البشرية المصدر وتغير المناخ العالمي قد أثارت القلق العام في الثمانينات . وفي التسعينات إستجابت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لهذه النداءات وأنشأت لجنة مشتركة ما بين الحكومات للتفاوض، وتم التوقيع على إتفاقية تغير المناخ في قمة الأرض في عام 1992 في ريودي جانيرو . وقد وقع على هذه الإتفاقية ما يقرب من 160 دولة، وبدأ إنفاذها في 21 آذار (مارس) 1994 . وتدل البيانات المتوفره على أن أكبر قسط من الإنبعاثات للغازات الدفيئة ينشأ في البلدان المتقدمة، وأن متوسط الإنبعاثات للفرد في البلدان النامية ما زال منخفضاً نسبياً ، ومن المتوقع أن يزيد بسبب التحسن المحتمل تحقيقه على مستوى تلبية إحتياجاتها الإجتماعية والإنمائية (إتفاق تغير المناخ 1992) . ويمكن تلخيص الإتفاقية العالمية بشأن تغير المناخ كما يلي :

- من نتائج تغير المناخ الآثار الضارة على البيئة الطبيعية أو الحيوية، بما في ذلك النظم الايكولوجية المختلفة .

- وضع قوائم وطنية لحصر الإنبعاثات البشرية المصدر ، ومصادر جميع الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال .

- إعداد برامج وطنية وإقليمية ملائمة تتضمن التدابير اللازمة لمعالجة الغازات الدفيئة ذات المصدر البشري .

- العمل والتعاون على تطوير وتطبيق ونشر الوسائل اللازمة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة .

- تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الغابات والمراعي .

- الإعداد للتكيف مع تغير المناخ .

- العمل والتعاون على إجراء البحوث العلمية والتكنولوجية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها المتصلة بالمناخ .

- تبادل المعلومات والتكنولوجيا بين الدول .

ويتمثل العمل على الصعيد الوطني والإقليمي فيما يلي :

- وضع وتنفيذ برامج للتعليم والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وآثاره .

- إتاحة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وآثاره .

- مشاركة الجمهور في تناول قضية تغير المناخ وآثاره وإعداد الإستجابات المناسبة .

- تدريب الموظفين والفنيين والإداريين .

- الفحص الدوري لإلتزامات الدول الموقعة على الإتفاقية .

- حل النزاعات عن طريق محكمة العدل الدولية .

1-3-2 إتفاقية التنوع الأحيائي :

يعني التنوع الأحيائي تنوع جينات المخلوقات وتنوع بيئاتها التي تعيش فيها وتنوع النظم الإيكولوجية من هواء ومياه وتربة وغيرها، وهذا التنوع يكفل فرصاً أكبر لإستمرار المخلوقات ، وكلما زادت وتنوعت النظم الإيكولوجية للكائن الحي زادت فرصته في البقاء والإستمرار في الحياة[1] ، خاصة ما إذا تمت وتتابعت المحافظة على أكبر عدد من الأصول الوراثية للكائنات الحية المكونة للمحيط الحيوي ، مما يساهم ويدعم الطاقات الإنتاجية على مستوى الزراعة والموارد الطبيعية وما إلى ذلك من موارد بيئية وغيرها .

كما تشكل الغابات أحد المصادر الأساسية للأكسجين الذي تتحول بموجبه الطاقة الشمسية عبر عمليات التمثيل الضوئي إلى مواد غذائية، فضلاً عن أهمية الأكسجين لحياة الكائنات عبر عملية التنفس التي تؤدي إلى أكسدة المواد الغذائية وتحويلها إلى طاقة. يضاف إلى ذلك، أن الغابات تمتص كميات مقدرة من غاز ثاني أكسيد الكربون وتقلل من إنبعاثات الغازات الدفيئة ومن ثقب الأوزون، وبالتالي التقليل من تسخين الهواء على الكرة الأرضية .

ومن جهتها، تعتبر المراعي الطبيعية زاخرة بالتنوع الأحيائي لإحتوائها على العديد من الأعلاف ذات القيمة الغذائية العالية والمتلائمة مع بيئتها الطبيعية .

كما يشكل التنوع الأحيائي مصدراً رئيسياً للدواء فالعديد من المستحضرات الطبية تستخلص من النباتات والحيوانات وغيرها، فضلاً عن كونها مصدراً للزيوت الطبيعية المستخدمة في العطور ومستحضرات التجميل .

وتشكل مفردات التنوع الأحيائي مصدراً أساسياً للسياحة والنماء الإقتصادي كالمحميات الطبيعية والمتنزهات .

كانت أولى محاولات تنظيم التنوع الأحيائي ذات طبيعة قطاعية، فقد اهتمت بالمحافظة على المحاصيل الزراعية وأبرمت إتفاقية حماية الأسماك عام 1933، وإتفاقية التجارة في الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض CITES عام 1973 ، وأخيراً إتفاقية حماية الحيوانات المهاجرة في عام 1979 .

وبإنعقاد قمة الأرض، أصبح الإهتمام بالتنوع الأحيائي ضمن الأجندة الدولية وذلك

(1) إتفاقية الإطار للتنوع البيولوجي ، 1992 .

بإبرام إتفاقية التنوع الأحيائي لعام 1992 التي هدفت إلى خلق شرعية للتعاون الدولي من أجل الحفاظ على هذا التنوع في توازن مع الحاجة الآنية للبشر ولن يتم ذلك دون التعاون والتكامل بين دول الشمال والجنوب .

كذلك نصت الإتفاقية على أن تمتد الإصلاحات التشريعية والقانونية والسياسية لفض الإشتباك بين التنمية الإقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية . فإستغلال الموارد الطبيعية يحقق إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي ذات الوقت فإن إستغلال هذه الموارد بصورة غير مرشدة يؤدي إلى تدهورها وربما زوالها، وبالتالي حرمان الجيل الحالي والأجيال القادمة من حق إستغلالها والإستفادة منها .

وحتى يتحقق هذا التوازن، لابد من تبني سياسة التنمية المستدامة وقد نصت الإتفاقية على العديد من التوصيات، يمكن تلخيصها كما يلي :

* وضع سياسات قطرية وخطط وبرامج لصيانة وإستخدام التنوع الأحيائي بصورة مستدامة، وتوجيه السياسات الحالية نحو الإنتاج المستدام .
* لابد من إهتمام خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بمبدأ التنوع الأحيائي وإستخدامه بصورة مستدامة ووضعه نصب أعينها .
* إنشاء محميات طبيعية لصيانة التنوع الأحيائي .
* تنظيم وإدارة الموارد الحيوية العامة لصيانة التنوع الأحيائي داخل وخارج المحميات الطبيعية وبمشاركة المجتمعات الريفية المعنية والتنظيمات ذات الصلة.
* تأهيل وصيانة الأنظمة البيئية التي تعرضت للتدهور .
* العناية بالأنواع النباتية والحيوانية المهددة بخطر الإنقراض .
* خلق وسائل لإدارة والتحكم في الكائنات الحية الناتجة عن إستخدام التقنيات الحيوية التي تؤثر على الكائنات الأخرى ، بما في ذلك صحة الإنسان .
* منع إستخدام الكائنات الحية التي تشكل خطراً على الأنظمة البيئية المختلفة .
* تبني المعرفة والإبتكار النابع من المجتمعات المحلية من العادات والأساليب الايجابية المساعدة على صيانة التنوع الأحيائي .

* وضع السياسات والتشريعات اللازمة لحماية الأنواع المهددة بالإنقراض .
* إدخال البعد البيئي في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ودراسة آثاره على الأنظمة البيئية، وذلك بالتنبيه للمخاطر البيئية وإتخاذ التدابير اللازمة لإحتوائها بأقل خسائر ممكنة وهذا ما يعرف بـ Environmental Impact Assessmen.
* توفير الدعم المالي اللازم لتحقيق صيانة وحماية التنوع الأحيائي .

3-3-1 إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف :

التصحر هو تدهور الأراضي الجافة وفقدها الإنتاجية البيولوجية والإقتصادية من المحاصيل الزراعية والمراعي والغابات (اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر 1994) ويعزى التصحر أساساً إلى تقلب المناخ والأنشطة البشرية غير المستدامة كالإفراط في الزراعة والرعي وتدهور ونزع الغابات وسوء أساليب الري . ويشكل التصحر أخطاراً كبيرة على القاعدة الموردية والتوازن البيئي والحياة الإجتماعية والإقتصادية لكثير من دول العالم. فالتصحر يهدد حوالي 110 قطراً و 900 مليون نسمة من سكان العالم، ويقدر عدد البلدان النامية المتأثرة بذلك حوالي 90 بلداً . وتترتب على ظاهرة التصحر آثار بيئية وإقتصادية وإجتماعية مدمرة تتلخص في الآتي :

1-3-3-1 الآثار البيئية :

* تتعرض التربة العليا والمتآكلة للتعرية بواسطة الرياح وإكتساحها بواسطة العواصف الممطرة وتظهر عليها الأخاديد والشقوق وتزداد نسبة الملوحة فيها لعدم كفاية الصرف وتصبح التربة مدمجة وغير قادرة على الإحتفاظ بالماء مما يؤدي إلى زيادة التبخر .
* إتلاف الغطاء النباتي حيث يؤدي ضياع الغطاء النباتي نتيجة لتدهور الأرض إلى الإسراع في الإنجراف وتراكم الرمال وتدني الإنتاجية . كما يتسبب الرعي المفرط الذي يفوق الحمولة الرعوية في إنقراض أنواع النباتات الصالحة للرعي وتدهور المجالات الرعوية وتراجع الإنتاجية .

1-3-3-2 الآثار الإجتماعية :

* إنخفاض إنتاج الغذاء الذي يعتبر من الآثار الأكثر خطورة، خاصة في ظل إزدياد الطلب على الغذاء تبعاً لزيادة السكان في العالم . وقد ظهرت المجاعات في مناطق عديدة من البلدان النامية نتيجة للتصحر .
* من الآثار الإجتماعية للتصحر أيضاً، أنه يؤدي الى هجرة أعداد هائلة من السكان تاركين أوطانهم إلى دول أخرى حيث يعيشون في مخيمات وفي حالة إقتصادية مزرية، ويشكلون ضغطاً هائلاً على الموارد الطبيعية حول هذه المخيمات إضافة لفقدهم للهوية الثقافية ونزاعهم مع المجتمعات المحلية للتنافس على موارد طبيعية محدودة ، كما أن ظاهرة الهجرة الريفية بسبب تصحر المجالات الطبيعية قائمة كذلك على مستوى كل قطر .

1- 3-3-3 الآثار الإقتصادية :

على الرغم من عدم توفر إلا القليل من المعلومات عن الخسائر الإقتصادية المترتبة على التصحر ، فإن المعلومات المتاحة تشير إلى أن التصحر أدى إلى خسائر تعادل 20٪ من إجمالي الناتج المحلي لإحدى دول الساحل ، وعلى المستوى الدولي تقدر خسائر الدخل السنوي في المناطق المتأثرة مباشرة بالتصحر بما يقرب من 42 مليار دولار أمريكي سنوياً، يضاف إلى ذلك الخسائر الإقتصادية والإجتماعية غير المباشرة خارج المناطق المتأثرة بما في ذلك تدفق اللاجئين وخسائر الإنتاج الغذائي الوطني .

الباب الثاني

خصائص المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي

الباب الثاني

خصائص المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي

1-2 تمهيد :

مرت المجتمعات الريفية بمراحل مختلفة في تطورها الإقتصادي والإجتماعي حتى أصبحت على ما هي عليه الآن – فبعد أن تخطى الإنسان مرحلة البحث عن القوت المؤقت وهي المرحلة التي كان فيها الإنسان وحيداً منعزلاً يهيم على وجه يقتات على ما يجده من ثمار الأشجار وعلى الطيور والأسماك – بدأت مرحلة الصيد والقنص وبدأت معها التجمعات الصغيرة من الجماعات الإنسانية في التكوين فنشأت العشائر والقبائل التي إنتشر أفرادها في مناطق الغابات والبحيرات للقنص والصيد ، وتلتها مرحلة الرعي التي صاحبها إستئناس الحيوان ، وتقارب أفراد القبيلة أو العشيرة للسكن في بيوت أو أكواخ متجاورة أو كهوف يأوى إليها أفراد العشيرة أو القبيلة ، وتطورت هذه الجماعات إجتماعياً نحو التنظيم والخضوع لفرد واحد هو رئيس القبيلة أو رئيس العشيرة ، كما بدأ أفرادها في إستغلال الموارد الأرضية والطبيعية المحيطة بمنطقة إقامتهم على نطاق ضيق، الأمر الذي مهد لبدء مرحلة الزراعة وإنتشارها ، خاصة حين أخذت مهنة الصيد والقنص تنكمش وتتقلص فأصبحت الزراعة هي الوسيلة الرئيسية لإشباع حاجات أفراد هذه الجماعات من الغذاء مع إستمرار أنشطة الرعي في المناطق الجبلية ، وكانت الأرض مشاعاً بين الجميع للزراعة والرعي وتميزت هذه الحقبة بحياة الإستقرار لتلك الجماعات الإنسانية ونشأت القرى التي تعد أقدم المجتمعات المحلية المستقرة التي عاش بها الإنسان وإنتظمت بها القبائل والعشائر وإعتمد أفرادها على زراعة الأراضي التي تحيط بقراهم أو على مقربة منها ، وتعودت هذه الجماعات الإنسانية على حياة الإستقرار لتكون النواة للمجتمعات

الريفية ، ولم يكن من المعروف في كثير من هذه المجتمعات في ذلك الحين نظام الملكية الخاصة بالنسبة للأرض، فكان سكان القرية يزرعون الأرض التي تخص قريتهم لحساب الجماعة ويستغلون أراضي المراعي والغابات، حيث يذهب الأفراد للرعي وجمع الأحطاب والأخشاب اللازمة للوقود والتدفئة وبناء منازلهم ، وكانت هذه المراعي والغابات مشاعاً وملكاً للجميع، على أن ذلك لم يمنع مع مرور الوقت بداية تقسيم الأراضي المستغلة للزراعة بين أفراد القبيلة أو العشيرة ، وكان هذا التقسيم يتم بالتراضي بين أفراد القرية، وتراعى فيه عوامل المساواة والعدالة والشفافية .

2-2 مفهوم المجتمعات والتنظيمات الريفية :

يختلف مفهوم المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري بإختلاف سكان الريف عن سكان الحضر، وذلك للتباين الملموس في الخصائص العامة لكلا المجتمعين . فالمجتمع الريفي هو المجتمع الذى يتصف بقلة عدد سكانه أو أفراده تحده منطقة جغرافية معينة ، ويتميز أفراده بالتجانس الإجتماعي وقوة الروابط والعلاقات الإجتماعية ، ويعملون بالزراعة والرعي كمهن أساسية تشكل العمل الرئيسي لأفراد هذا المجتمع، مع بساطة المؤسسات المتواجدة فيه، التى تستمد مكانتها وصلاحيتها وأدوارها من الأعراف والتقاليد الموروثة .

2-2-1 تعريف المجتمعات الريفية :

بالرغم من إهتمام علماء الإجتماع الحديث بنشأة وتطور المجتمعات الريفية وتعيين حدودها ، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للمجتمع الريفي ، وإن وجد فإن التعريف يختلف من مجتمع لآخر . وبصفة عامة عند التطرق إلى المجتمع الريفي يشار إلى القرية بإعتبارها الوحدة الأساسية والتنظيمية في منطقة جغرافية محدودة لها ظروفها وخصائصها، وإن كانت القرية جزء لا يتجزأ من مجتمع أكبر ، مما يعني أنها ليست بمعزل أو مستقلة بذاتها عن هذا المجتمع المحيط . ويعتبر الكثير من علماء الإجتماع أن المجتمع القروي هو نموذج يمثل طريقة معينة في الحياة الإنسانية، تعتمد أساساً على الزراعة ويعمل أفراد هذا المجتمع بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاج الزراعي .

وبالرغم من عدم الإتفاق على تعريف للمجتمعات الريفية وبالتالي تعيين حدودها بسبب إختلاف المجتمعات الإنسانية ، فإن هناك العديد من القواسم والعناصر المشتركة بين تلك التعريفات التي أطلقت على المجتمع الريفي ، ولعل أبرز التعاريف التي لاقت قبولاً لتصنيف وتعريف المجتمعات الريفية حسبما ورد في المراجع المختلفة هي :

- تعريف وتحديد المجتمعات الريفية على أساس إحصائي ، ويستند هذا التعريف على وصف المجتمعات الريفية حسب الكثافة السكانية وعدد السكان، حيث يعتبر المجتمع ريفياً إذا قل عدد أفراد سكانه عن 2500 نسمة، وهذا المقياس قائم على تصنيف أمريكي ، إذ تتصف المناطق الريفية بكثافة سكانية منخفضة بالنسبة للمدن التي يتمركز فيها العمران والسكان ، وكذلك إنتشار عدد قليل من السكان في مساحات شاسعة يؤدى إلى قلة الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع .

- ويطبق هذا التصنيف بتفاوت نسبي بين دول العالم المختلفة - فعلى سبيل المثال يحدد المجتمع الريفي في فرنسا بأنه المجتمع الذي يقل عدد أفراده عن 2000 نسمة - أما في ايرلندا فالمجتمع الريفي هو الذي يقل عدد أفراد سكانه عن 1500 نسمة - ويترتب على هذا المقياس ظهور نماذج متعددة من المجتمعات الريفية يحددها عدد أفراد سكانها بدون إعتبار لمكونات وأنشطة هذه المجتمعات وبالتالي، فإن هذا التصنيف والتعريف لمفهوم المجتمع الريفي يستند فقط على مجرد مدلول إحصائي لعدد السكان بحيث أنه لا يمكِّن من التعرف على طبيعة المجتمع الريفي .

- تصنيف وتحديد المجتمع الريفي على أساس التقسيم المهني أو الوظيفي لأفراد المجتمع ، والمجتمع الريفي في هذه الحالة هو المجتمع الذي يعتمد غالبية أفراده وسكانه على مهنة الزراعة في معيشتهم ، وميزة هذا المعيار أنه تصنيف يعتبر أقرب إلى طبيعة الحياة الإجتماعية في الريف .

- تصنيف وتحديد المجتمع الريفي على أساس التقسيم الإقتصادي للمهن ، حيث يتم تصنيف هذه المجتمعات على أساس الأعمال والأنشطة الإقتصادية التي

يقوم بها أفراد وسكان هذه المحتمعات – فهناك ما يسمى بالصناعات الأولية وهي الأعمال الإقتصادية التي تقوم على الزراعة والصيد والرعي، والصناعات التحويلية مثل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الخدمية – وبناءاً على هذا التقسيم يعرف المجتمع الريفي، بأنه المجتمع الذي يعمل غالبية أفراده في هذه المجالات التي ترتكز على الصناعات الأولية .

- تصنيف وتعريف المجتمع الريفي على أساس إداري ، ووفقاً لهذا التعريف تعتبر المناطق الريفية هي المناطق التي تحددها الدولة في تقسيماتها الإدارية على أنها مناطق ليست حضرية ، وهذه بطبيعة الحال تشمل القرى المنتشرة في البلاد التى يسكنها طبقة الفلاحين أو المزارعين الذين يمثلون أغلبية السكان الريفيون ويتخذون من الزراعة عملاً رئيسياً لهم، ويكونون الغالبية العظمى وأساس معظم المجتمعات الريفية .

وبصفة عامة يعيش سكان الريف في معظم الدول العربية في مجتمعات محلية تتخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة، فمنهم تكونت المجتمعات المحلية المستقرة في القرى في المناطق الزراعية الريفية وتعتبر القرى من أقدم هذه المجتمعات التي عاش ويعيش فيها أهل الريف وإنتظمتها القبائل والعشائر العربية . ومنهم كذلك المجتمعات المحلية شبه المستقرة من البدو والرعاة الذين إستقروا مع مرورالزمن، أو الذين تم توطينهم بالإضافة إلى المجتمعات الرعوية التي تنتقل دوما بحثاً عن الماء والكلأ . وتشكل المجتمعات الريفية نسبة كبيرة من سكان الوطن العربي وصلت 51.3٪ من مجموع السكان (1998) ، وتتباين الدول العربية في تمييزها وتعريفها للمناطق والمجتمعات الريفية عن المناطق والمجتمعات الحضرية ، ولكن في عمومها تصنف المجتمعات الريفية بأنها المجتمعات التي تعيش في المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري على أنها ليست مناطق حضرية، وهذه تشمل القرى وتوابعها بإعتبار القرية وحدة تضم المجتمع الريفي ، والمجتمعات البدوية الرعوية بحكم تواجدها في مناطق الرعي جوار الغابات والمناطق الجبلية والمناطق النائية ، أي أن التصنيف يعتمد أساساً على طبيعة هذه المجتمعات

ومناطق تواجدها . وبالتالي يعرف المجتمع الريفي، بأنه المجتمع الريفي الذي يتكون من مجموعة من الأفراد وهو مجتمع صغير نسبياً قياساً بالمجتمع الحضرى، تحده منطقة جغرافية معينة ويتميز أفراده بالتجانس الإجتماعي وقوة الروابط والعلاقات الإجتماعية الأسرية ، ويعتمدون بشكل أساسي في معيشتهم على الزراعة والرعي وإستخدامات الموارد الطبيعية الأخرى .

2-2-2 الخصائص العامة للمجتمعات الريفية العربية وأنماط الإستيطان :

1-2-2-2 الخصائص العامة :

تتصف المجتمعات الريفية العربية بخصائص معينة تميزها عن المجتمعات الحضرية، فخصائص الحياة الإجتماعية في المناطق الريفية تختلف عن تلك التي تتسم بها الحياة الحضرية ، ولعله من الطبيعي القول بأن الخصائص التي تميز الحياة الإجتماعية في المناطق الريفية هي نتاج لتأثير البيئات الجغرافية والإجتماعية والثقافية على الحياة الريفية والسكان الريفيين ، ومن أهم الخصائص للمجتمع الريفي في الدول العربية ما يلي:

صغر حجم المجتمع وقلة عدد السكان به :

بشكل عام يعتبر المجتمع الريفي المحلي أصغر حجماً وعدداً نسبياً إذا ما قورن بالمجتمعات الحضرية ، فالقرية أصغر مساحة من المدينة الحضرية ومبانيها ومؤسساتها والمنشآت العامة التي في القرية تتسم بالبساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء ، إضافة إلى قلة عدد السكان على مستوى القرية نسبة للمدينة .

الزراعة المهنة الرئيسية :

يعمل السكان الريفيين في مهن مختلفة إلا أن الزراعة بشقيها النباتي والحيواني تعتبر المهنة السائدة في المجتمعات الريفية والمهنة الرئيسية للغالبية العظمى، ولذلك فهي تضفي خصائص معينة على السكان الريفيين بإعتبارها نمط للحياة والمعيشة مثل التعلق الشديد بالأرض ، والعزلة النسبية والإتصال الوثيق بالطبيعة .

العمل وظاهرة البطالة :

تعتبر ظاهرة البطالة الموسمية نتيجة مباشرة لطبيعة النشاط الإقتصادي الزراعي وعدم إنتظام العمل الزراعي بشكل دائم ومستمر على مدار السنة ، فالإنتاج الزراعي الذي يشمل إنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل، وتتابع زراعتها في دورات زراعية معينة وفقاً لمواقيت ومواسم محددة، يجعل الطلب على العمالة الزراعية متغير وموسمي ، وبالتالي تسبب هذه الدورات موسمية الأجور وعدم إستقرارها. وتبعاً لذلك تزداد ظاهرة البطالة خاصة بين الشباب الريفيين، إضافة إلى محدودية القدرات الإقتصادية للسكان الريفيين الأمر الذي يؤثر سلباً على ممارستهم لأنشطتهم الإجتماعية المختلفة والتى يربطونها بموسمية النشاط الإقتصادي .

البيئة الإجتماعية والثقافية :

تأثير البيئة الإجتماعية والثقافية ميز الحياة الإجتماعية الريفية بكثير من الخصائص التي تنعكس في قوة الروابط والعلاقات بين أفراد هذه المجتمعات وسيادة الروابط القرابية، والتمسك الشديد بالعادات والتقاليد والعرف الموروث وهي بمثابة القوانين السلوكية السائدة في الريف من الصعوبة الخروج عليها أو الإنحراف عنها ، وغير هذا من التأثيرات التي أبرز مظاهرها التعاون والتضامن التلقائي والتآزر عند الخطر إضافة إلى صعوبة وبطء عمليات التغير الإجتماعي لهذه المجتمعات ولأفرادها .

أشكال الإستيطان والتكوينات الجغرافية للمجتمعات الريفية:

كما أشرنا سابقاً يعيش سكان الريف في مجتمعات محلية تتخذ أشكالا مختلفة ويعتبر المجتمع المحلي مجموعة من الأفراد يعيشون معاً في مساحة أو بقعة من الأرض يكونون جماعة متلاحمة من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق أو شبكة من الروابط والعلاقات الإجتماعية والسعي فيما بينهم لتحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة.

ولقد تعددت أشكال الإستيطان الريفي والتكوينات الجغرافية للمجتمعات الريفية وإختلفت فيما بينها لعوامل عديدة أهمها حجم الملكيات الزراعية ونوع حيازة الأراضي الزراعية والعوامل الطبيعية والجغرافية ، ويوجد على الأقل ثلاثة أنماط مكانية مؤسسية مرتبطة بشكل الإستيطان وتمثل القرية الوحدة الأساسية لهذه الأشكال الإستيطانية، والتي يتم تكوينها قريبة من نقط ومجاري المياه والأراضي الصالحة نسبياً للزراعة . وتعتبر القرية من أقدم المجتمعات المحلية المستقرة حيث يعيش أهل الريف في منازلهم المتجاورة في

قراهم التي يبنوها عادة وسط حقولهم أو في مزارعهم في المناطق الزراعية الريفية أو اطراف المدن ، أو أهل البادية من البدو والرعاة الذين إستقروا مع مرور الزمن في قرى في بمناطق الرعي الطبيعية أو مناطق السهوب وبجوار الغابات ، أو الذين تم توطينهم في تجمعات قروية ريفية مع حيواناتهم في المجتمعات العمرانية الجديدة . وبإعتبار القرية هى الشكل الإستيطاني الرئيسي الذي تعيش فيه المجتمعات الريفية العربية ، نستعرض فيما يلي أهم نماذجها وأشكالها .

- القرية الزراعية المركزية :

يعتبر هذا الشكل الإستيطاني للمجتمعات الريفية من أكثر الأشكال شيوعاً في العالم وفي الدول العربية ، ويتصف هذا النوع بسكن الريفيين في منازل متجاورة في منطقة تجمعهم بعضاً ببعض ، كما تكون حظائر مواشيهم وحيواناتهم ملاصقة لسكنهم ، وهذه القرى قد تكون على شكل دائري أو مستطيل أو تكون على شكل غير منتظم.

يصاحب هذا النوع من أشكال إستيطان المجتمعات الريفية جهد من قبل المزارع أو الفلاح للإنتقال إلى حقله لممارسة أعماله المزرعية ، كما أن البعد المكاني لسكن المزارعين أو الفلاحين عن أراضيهم يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوموا بالمراقبة والإشراف على زراعاتهم ، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه العمالة الزراعية التي لا تمتلك الأرض والتي تقدم فقط اليد العاملة وخبراتها الزراعية .

- القرية الممتدة أو الخطية :

يعتبر هذا الشكل الثاني من أشكال الإستيطان من أقدم أشكال القرى الريفية ، إذ تنشأ القرى على طول طريق أو نهر معين ، حيث يبني السكان الريفيين منازلهم على طول جانبي الطريق والنهر المعني ، وبذا تأخذ القرية شكلاً ممتداً أو خطياً على طول الطريق أو النهر . وتستغل أولاً الأراضي الزراعية المجاورة لها على أن يقع فيما بعد التوسع الزراعي على حساب الأراضي الغابية والرعوية . وهذا النمط ينتشر بصورة واسعة في الدول العربية، حيث تمتد الأراضي الزراعية في البادية على شريط ضيق على طول الأنهار .

- المزارع المنفردة (العزبة أو الضيعة) :

يتواجد هذا النوع من الإستيطان للمجتمعات الريفية بشكل خاص في الدول التي تكون بها مساحات الملكية الزراعية كبيرة ، وهذا النمط يطلق عليه في الريف العربي

"العزبة" أو "الضيعة" ، وفيها يبني المالك منزله على أرض مزرعته ويبني حوله المنشآت الأخرى التي يحتاج إليها كالمخازن والحظائر وكذلك بيوت العمال أو الزراع المساعدين ، بمعنى أن يقام منزل مالك الأرض ومنشآت المزرعة ومساكن العمال كلها في أرض المزرعة .

ويتميز هذا النوع الإستيطاني بسهولة الإشراف المباشر من صاحب المزرعة على زراعاته وعلى منشآته مما يوفر كثيراً من مصاريف التنقلات ، إلا أنه من جانب آخر تعوق هذا النوع من أشكال الإستيطان العزلة وفي بعض الحالات إرتفاع نفقات الخدمات العامة ونفقات المرافق التي يتحملها المزارع المالك وبالتالي إرتفاع تكلفة الإنتاج .

3-2-2 مؤسسات وتنظيمات المجتمعات الريفية :

ترتكز المجتمعات الريفية على العديد من المؤسسات والمنظمات الأهلية الريفية الإجتماعية المتواجدة بجانب المؤسسات التي توفر الخدمات الحكومية وتنفرد كل منها بوظيفة خاصة، وهذه التنظيمات أدت ولا تزال تؤدي وظائفها في نطاق الريف ، كما ظهرت تنظيمات جديدة إقتضاها التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات ، وكلها تؤدي وظائف متباينة غير أنها تتكامل في الصورة العامة مع بعضها البعض من الناحية الوظيفية .

ومثل هذه التنظيمات التي تهتم بالنهوض بالمرأة الريفية أو تنظيمات الفلاحين للتسويق الزراعي التعاوني ، وتلك التي تهتم بالتنمية الريفية وحماية وصيانة الموارد الطبيعية كلها تهدف الى مساعدة السكان الريفيين وتنمية مجتمعاتهم المحلية .

وعادة تنشأ أو تؤسس هذه التنظيمات الأهلية والطوعية على أساس الجوار الطبيعي والمكاني أو على أساس الحاجات والمصالح الخاصة التي لها إهتماماتها، وتستند وتقوم على المشاركة الشعبية، ويرتبط أعضاؤها بمصالح مشتركة ويسعون لتحقيق هدف مشترك، وتميزها ديمقراطية الإدارة والإرتباط المباشر مع المجتمع الذي إنبثقت عنه ، أو التنظيمات الإدارية الأهلية المحلية (القبيلة ، العشيرة ، الأسرة الممتدة، القيادات التقليدية) التي أساسها العرف والتقليد الموروث . أما المؤسسات الحكومية، فهي تنشأ على أساس توفير الخدمات اللازمة لسكان الريف .

2-2-3-1 التنظيمات الأهلية الإجتماعية الريفية :

تتواجد التنظيمات الأهلية والإجتماعية الريفية في معظم الدول العربية ، وتأخذ مسميات مختلفة ومتنوعة ، وتختلف نظم تكوينها وأطرها بإختلاف الغرض منها ، بينما تتفق في وحدة أهدافها كمنظمات أهلية (شعبية) غير حكومية ديمقراطية، وتسعى إلى تحقيق هذه الأهداف وحماية مصالح مجتمعاتها ، ومن هذه التنظيمات ما يلي :

- التنظيمات القبلية الأهلية :

وتشمل القبيلة والعشيرة والأسرة الممتدة التي تكون المجتمعات الريفية بأنماطها المختلفة وهي تنظيمات أهلية تستمد صلاحياتها من الأعراف والتقاليد الموروثة، ومن أهم أشكال هذه التنظيمات القبلية الإدارة الأهلية كما هو حادث في السودان أو الجماعات النيابية ومجلس الوصاية في تونس، والجماعات السلالية في المغرب ومن وظائفها إدارة شؤون القبيلة أو العشيرة .

- الجمعيات والتعاونيات الفلاحية :

تتواجد في دول سوريا ، ومصر ، والسودان، والجزائر وتونس (التعاضديات) والمغرب والعراق ومنها الجمعيات متعددة الأغراض، أو المتخصصة وهي تنظيمات اجتماعية إقتصادية مكونة من سكان الريف في نطاق مصلحة مشتركة ومهنتهم الرئيسية هي الزراعة بمختلف أنشطتها من مرحلة خدمة الأرض والإنتاج الزراعي الى مرحلة التسويق وتوفير المستلزمات والمدخلات اللازمة للإنتاج .

- الجمعيات الغابوية والرعوية وجمعيات حماية البيئة والغابات والمراعي:

وتتواجد في تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب، وهي تنظيمات تضم سكان المناطق الرعوية والمجاورة للغابات، وتهدف إلى المشاركة في حماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي، بالإضافة إلى التعاونيات الغابية التي تعمل في مجال إنتاج الفحم الخشبي وخشب البناء وإنتاج العسل وإستخدام النباتات العطرية والطبية ويهدف هذا التنظيم إلى ترشيد إستغلال الموارد الغابية .

- الإتحادات الفلاحية :

مثل إتحاد الفلاحين في سوريا وإتحاد المزارعين في السودان وغرف الفلاحة في المغرب وتهدف هذه الإتحادات إلى حماية مصالح المزارعين وتلعب دور الوسيط والمنسق

للعمل والأنشطة الزراعية مع الجهات الحكومية المسؤولة على القطاع الزراعي والمياه وتسويق المنتوجات الزراعية والأجهزة وعوامل الإنتاج الزراعي .

2-2-3-2 المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية الحكومية :

تضم المؤسسات التشريعية التي توفر خدمات مختلفة لتغطية حاجيات سكان الريف بالإضافة إلى المؤسسات والتنظيمات شبه الرسمية، وتتمثل فيما يلي :

- المؤسسات التشريعية :

مثل مجالس القرى أو المجالس الريفية في السودان ، والمجالس الجهوية والمجالس القروية كما في تونس وفي المغرب، وهي تنظيمات تشريعية تستمد وجودها من الدستور وتقوم بتمثيل المجتمعات الريفية في المؤسسات التشريعية المحلية والوطنية .

- المؤسسات الفنية الحكومية :

تشمل الخدمات الحكومية التي توفرها الأجهزة الحكومية مثل المراكز الاجتماعية ، والوحدات المجتمعية والوحدات الصحية والتعليمية والثقافية لمكافحة الأمية في المناطق الريفية .

- المؤسسات والتنظيمات شبه الرسمية :

وأهمها مجالس الغرف في تونس والجماعات النيابية بمجالسها المنتخبة في المملكة المغربية وهي تنظيمات لها صلاحيات قانونية محددة وواسعة لإدارة شؤون المجتمعات الريفية وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الريفية وتعمل هذه التنظيمات في إطار من الوصاية منصوص عليها بموجب مقتضيات قانونية واضحة .

2- 2-3-3 المؤسسات والتنظيمات الطوعية وبرامج العون الإقليمية والدولية:

وتتمثل في المنظمات الطوعية والبرامج والمشروعات التي تديرها المنظمات الإقليمية والدولية في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية وذلك بمشاركة المجتمعات الريفية كما هو الحال في السودان .

2- 2-4 عمل مؤسسات وتنظيمات المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية :

تتواجد في معظم الدول العربية مؤسسات وتنظيمات للمجتمعات الريفية ، وفي حالة

التنظيمات الأهلية مثل القبيلة والعشيرة والأسرة الممتدة تتم إدارة شؤونها بناء على نظام إجتماعي خاص بالمجتمعات الريفية في كل قطر ، وكما في السودان يكون على رأسها شيخ القبيلة أو رئيس العشيرة لتنظيم الإدارة الأهلية، وهي تستند على العرف والتقليد الموروث ، وظائفها إدارة شؤون أفرادها والتمثيل في المجالس الريفية وحفظ حقوق أفراد القبيلة وتوفير الخدمات الضرورية وتنظيم حركة المرعى وتوفير وتنظيم العمالة للزراعة والأعمال الأخرى ، مثل الأنشطة الغابية والصناعات التقليدية وغيرها من الأنشطة الريفية.

وتساهم هذه التنظيمات ممثلة بالتعاونيات الغابية والرعوية كما في تونس والمغرب، أو جمعيات حماية الغابات أو تربية وتنمية المواشي في موريتانيا ، والتعاونيات الفلاحية والجمعيات المهنية (الجمعيات الفلاحية) في الجزائر ، في أعمال الحماية وصيانة وتنمية الغابات والمراعي ، وتنظيم وترشيد إستغلالها وضبط ممارسة حق الإنتفاع لأفراد مجتمعاتها الريفية تحت رقابة الجهات الرسمية المتخصصة .

ومن جانب آخر، فإن دور الأجهزة الحكومية والمنظمات والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ينعكس في القيام بأعمال متعددة ومتنوعة في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية خاصة في حالة عدم تواجد التنظيمات الأهلية والشعبية التي تساعد في القيام بهذه الأدوار، ويقع عبء الحماية على الجهات الرسمية كما هو حادث في دولة الامارات والكويت، كذلك التوسع في زراعة الغابات الإصطناعية وإنشاء المحميات الطبيعية (الإمارات) وتوزيع الشتلات الحراجية ، والعمل على حماية الغابات من الحرائق والآفات (الجزائر) .

هذا بجانب إنشاء وتأسيس الإدارة والأقسام الفنية للإشراف على شؤون الغابات والمراعي، واقامة مشاريع الغابات والمساحات الحراجية وصيانتها ، وإقامة المحميات الطبيعية.

3-2 طبيعة المجتمعات الريفية ، تكويناتها الإجتماعية :

تعمل الأغلبية من سكان المجتمعات الريفية العربية في مهنة الزراعة بشقيها النباتي والحيواني سواء العمل بالزراعة أو الرعي وتربية الحيوانات والأغنام ، ولذلك فإن طبيعة

مجتمعات وتكويناتها الإجتماعية ترتبط إلى حد كبير بالنمط الإنتاجي والنشاط
الذي يمارسه أغلبية أفراد هذه المجتمعات المحلية . وبالتالي، فإن هذا النمط
المعيشي يحدد مناطق تواجدها وجغرافية توزيعها في الدول العربية. وبالرغم من
طبيعة المجتمعات الريفية بين الدول العربية، فإنها تضم في أنحائها ريف وبوادي
مراعي طبيعية ومناطق جبلية وصحراوية – أنماطاً أو تكوينات إجتماعية رئيسية هي :

2-3-1 **المجتمعات الريفية المستقرة :**

وتتكون من السكان الريفيين (أهل الريف) سكان القرى الذين يستقرون في المناطق
الزراعية والمزارع ، ومن المجتمعات الرعوية من القبائل والعشائر البدوية التي إستقرت مع
مرور الزمن في المناطق الزراعية على أطراف المدن ، ومناطق السهوب والغابات ،
الإنتاجي الأساسي لهذه المجتمعات يتركز في الزراعة والإنتاج الزراعي .

2-3-2 **المجتمعات الريفية شبه المستقرة :**

وتتكون من المجتمعات الريفية الرعوية ويعيشون في مناطق الإستقرار المطرية
والمناطق الهامشية ، ينتقلون من منطقة الى أخرى طلباً للمرعى ولكن في حدود ثابته
ضمن ديارهم المألوفة ويعتمدون في معيشتهم على الإنتاج الزراعي الرعوي وتربية
الأغنام.

2-3-3 **المجتمعات الريفية المتنقلة :**

وتتكون من المجتمعات الريفية الرعوية (البدوية) ولايملك أفرادها أراضي زراعية ،
ويعتمدون في مهنتهم على تربية الأغنام ، ونظراً للطبيعة الإرتحالية لهذه العشائر فانهم
ينتقلون في جميع مناطق البادية بحثاً عن الكلأ والمرعى في المراعي الطبيعية والصحراوية
ومراعي السهوب والمراعي الجبلية ويمارسون نظام الرعي وفقاً لسياسة الحمى التقليدية .

ويلخص الجدول رقم (2-1) طبيعة هذه المجتمعات والنمط الإستيطاني والأنماط الإنتاجية لها .

2-3-4 أعداد السكان الريفيين :

يشكل سكان المجتمعات الريفية نسبة مهمة من إجمالي السكان في معظم الدول العربية، فحسب احصاءات عام 1998 بلغت هذه النسبة على مستوى الوطن العربي 51.3٪ وفي بعض الدول العربية عرفت هذه النسبة مستويات عالية ، كما هي موضحة في الجدول رقم (2-2) . فمثلاً في الصومال بلغت 85.1٪ في نفس السنة و 74.5٪ في اليمن ، و65.4٪ في فلسطين وفي السودان 64.5 ، ومصر 58.4٪ ، وسوريا 50.2٪، بينما بلغت هذه النسبة في الإمارات 21.8٪ وفي الكويت 1.0٪ ، ولعل هذا يرجع للإنتقال والهجرة السريعة لأفراد المجتمعات الريفية من الريف إلى المدن في هذين البلدين على الخصوص .

جدول رقم (2-1)

طبيعة المجتمعات الريفية حسب أنماط الإستيطان والإنتاج

طبيعة المجتمع الريفي	أماكن الإستقرار والنمط الإستيطاني	النمط الانتاجي
مجتمعات مستقرة يملك أفرادها أراضي زراعية (أهل الريف)	يعيشون في القرى والمزارع في المناطق الريفية الزراعية	إنتاج زراعي
مجتمعات مستقرة يملك أفرادها أراضي زراعية (البدو)	والمزارع ويعيشون في قرى	إنتاج رعوي
مجتمعات شبه مستقرة يملك أفرادها أراضي (البدو)	يعيشون في قرى في مناطق مراعي الطبيعية ومناطق السهوب	إنتاج زراعي – رعوي
مجتمعات متنقلة لا يملك أفرادها أراضي زراعية (العشائر والبدو)	يعيشون في قرى في مناطق الإستقرار المطرية والمناطق الهامشية	
	يعيشون في أكواخ أو خيام في المراعي الصحراوية (البادية) ومراعي السهوب والمراعي الجبلية	إنتاج رعوي

جدول رقم (2-2)
عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين (1998)
(1000 نسمة)

الدولة (1)	اجمالي عدد السكان(نسمة) 2	عدد السكان الريفيين(نسمة) 3	٪ (3/2)
الأردن	4,755.70	1,033.00	21.7
الإمارات	2,976.00	648.58	21.8
البحرين	642.97	79.94	12.4
تونس	9,391.60	3,572.20	38.0
الجزائر	29,272.00	14,730.00	50.3
جيبوتي	604.97	245.41	40.5
السعودية	15,121.79	6,049.24	40.0
السودان	29,496.12	19,031.93	64.5
سوريا	15,597.00	7,829.00	50.2
الصومال	8,975.49	7,638.06	85.1
العراق	22,598.64	7,286.00	32.2
سلطنة عُمان	2,287.00	601.48	26.3

تابع جدول رقم (2-2)
عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين (1998)
(1000 نسمة)

الدولة	اجمالي عدد السكان(نسمة) 2 (0000)	عدد السكان الريفيين(نسمة) 3	٪ (3/2)
فلسطين	3,023.64	1,977.57	65.4
قطر	533.77	180.49	33.8
الكويت	2,270.87	22.74	01.0
لبنان	3,172.30	1,516.77	47.8
ليبيا	4,782.09	717.00	15.0
مصر	60,706.00	35,472.00	58.4
المغرب	27,775.00	12,821.00	46.2
موريتانيا	2,493.07	1,156.32	46.4
اليمن	17,100.00	12,740.00	74.5
المجموع	263,576.03	135,348.72	51.3

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (19) ، الخرطوم ، ديسمبر ، 1999 .

2-3-5 التوزيع الجغرافي للمجتمعات الريفية :

تتوزع المجتمعات الريفية بأنماطها المختلفة جغرافياً في أماكن متفرقة من القطر ، ففي معظم الدول العربية تتواجد المجتمعات الريفية المستقرة في المناطق الريفية الزراعية في القرى وعلى أطراف المدن ، وحيث تتمركز الغابات الطبيعية سواء على المناطق الساحلية للقطر أو داخل القطر وتنتشر المجتمعات شبه المستقرة والرعوية في المناطق الجبلية ومراعي السهوب أو الواحات الصحراوية، وغالباً ما تتواجد هذه المجتمعات أيضاً جوار مناطق الرعي في مناطق الغابات ، أما المجتمعات الريفية الرعوية فهي تتنقل في مناطق حماها ويحكم تنقلها بالدرجة الأولى توفر المرعى والماء .

2-4 أسس تنظيم حقوق الإنتفاع للمجتمعات الريفية في تعاملها مع الموارد الطبيعية والغابية والرعوية :

إن حقوق الإنتفاع من الموارد الطبيعية والغابية والرعوية ترجع الى عهد بعيد وتستند الى عرف وتقاليد موروثة ، فالموارد الطبيعية والرعوية والغابية هي مصدر أساسي لإعاشة قطاع كبير من الريفيين من سكان المجتمعات الريفية الزراعية، والمجتمعات الريفية الرعوية شبه المستقرة، والبدو الرحل الذين يحترفون تربية الماشية ويعيشون في مناطق المراعي الطبيعية ، لذا كان من الطبيعي أن يترتب على هذا الوضع حق الإنتفاع وإستغلال هذه الموارد للإستفادة مما توفره من مرعى وأعلاف خضراء للحيوانات والأخشاب وحطب الوقود والثمار ، وتتمثل حقوق الإنتفاع المتعارف عليها في :

- حق الرعي في المراعي الطبيعية وتوفير المرعى للحيوانات .
- حق الإنتفاع من أخشاب الغابات للإستغلال كمواد البناء ولأغراض الصناعات الريفية وصناعة الفحم .
- حق الإنتفاع من الأحطاب اليابسة للتدفئة والوقود .
- حق الإستفادة من ثمار وبذور أشجار الغابات بجانب المنتجات الثانوية الأخرى من ثمار وفواكه برية وفطريات وأصماغ ... الخ .

وحسب ما أبرزته الدراسات القطرية ، تخضع الأسس التي تضم حقوق الإنتفاع والمنافع من الموارد الطبيعية والغابوية والرعوية لأصحاب حقوق الإنتفاع من السكان الريفيين لثلاثة عوامل رئيسية وهي :

2-4-1 حقوق الإنتفاع وفقاً لنوع الملكية السائدة :

تحدد نوع الملكية السائدة للأراضى في القطر أسس تنظيم حقوق الانتفاع من هذه الأراضى ومافيها من الموارد الطبيعية وتتمثل نوعية الملكية فيما يلي :

- ملكية الدولة :

في معظم الدول العربية نجد أن الملكية السائدة للأراضي والموارد الطبيعية والغابية والرعوية هي ملكية عامة للدولة، وفي هذه الحالة فإن حقوق الإنتفاع لذوي الحقوق من السكان الريفيين والإستفادة من هذه الموارد تنظم وفقاً للتشريعات والقوانين التي تضعها كل دولة.

- الملكية الخاصة :

أشارت الدراسات القطرية لليمن وتونس وجود ملكية الأفراد والجماعات للأراضي من موارد طبيعية وغابوية ورعوية وتبلغ نسبة الأراضي تحت الملكية الخاصة للأفراد والجماعات في اليمن 80٪ من إجمالي مساحة الأراضي في اليمن ، وفي تونس تبلغ مساحة أراضي الغابات والمراعي تحت الملكية الخاصة للأفراد والجماعات 1.3مليون هكتار تشكل 23.6٪ من إجمالي مساحة أراضي الغابات والمراعي ، وتحت هذا النوع من الملكية فإن ملاك الأراضي هم أصحاب حقوق الإنتفاع الفعليين بدون تدخل من الدولة .

2-4-2 حقوق الإنتفاع وفقا للإعتبارات القبلية والعشائرية :

هذا النمط يوجد حيث ساد في القدم نظام الحمى وهو نظام قبلي عرفي قائم على توزيع حقوق الإنتفاع من المرعى على القبائل المختلفة في المناطق الرعوية ، ويكون لكل قبيلة حمى أي زمام رعوي لا يمكن أن تقوم أي قبيلة أخرى بإستخدامه ، وبالرغم من أيلولة أراضي الموارد الطبيعية والغابات والمراعي الى ملكية الدولة ونظم القانون حقوق الإنتفاع منها بعد إلغاء الحمى وإطلاق المرعى على الشيوع ، إلا أن نظام الحمى ما زال سائداً ولكن بصورة بسيطة .

2-4-3 حقوق الإنتفاع وفقاً للتشريعات واللوائح القانونية :

يتصف هذا النمط بتنظيم حقوق الإنتفاع والمنافع والعلاقة بين المجتمعات الريفية والموارد الطبيعية والغابية والرعوية على أساس أطر وتشريعات قانونية تستنها الدولة بصفة ملكيتها للأراضي بما فيها الموارد ، ولقد إتجهت معظم الدول العربية لسن هذه

القوانين والتشريعات بغرض تنظيم حقوق الإنتفاع وحماية وتطوير الغابات والمراعي الطبيعية بإعتبارها مورداً مستداماً ، خاصة بعد تطبيق سياسة شيوع المراعي وفقدان المجتمعات الرعوية حقوقها في السيطرة على المراعي وموارد المياه، مما تتسبب في تدمير الغطاء النباتي وإستغلال المراعي بشكل عشوائي .

وتحدد القوانين والتشريعات حقوق الإنتفاع للسكان الريفيين في المجتمعات الريفية من الموارد الطبيعية والغابية والرعوية المجاورة ، كما تحدد حقوق الإنتفاع في كل منطقة مراعي أو منطقة غابية .

وفي كثير من الدول العربية يتم تطبيق القوانين والتشريعات من خلال المؤسسات الحكومية الفنية ، أو من خلال القانون الذي يخول للجمعيات الريفية الأهلية إدارة وتنظيم حقوق الإنتفاع (تونس والمغرب)، أو إعطاء التنظيمات الأهلية الصفة القانونية لإصدار التشريعات واللوائح التي تنظم عملها وعلاقتها مع الجهات المختصة في التعامل مع الموارد الطبيعية (السودان) .

2-5- المجتمعات والتنظيمات الريفية وعلاقتها مع الموارد الغابية والرعوية في الاقطار العربية :

تدل البيانات المتاحة من الدراسات القطرية والدراسات الأخرى، على أن أوجه التشابه كثيرة بين الدول العربية فيما يتعلق بأوضاع المجتمعات والتنظيمات الريفية وخصائصها العامة وإنتشارها في الأقطار العربية والعلاقة المتبادلة بينها وبين الموارد الطبيعية الغابوية والرعوية وحقوق إنتفاعها ومنافعها في تعاملها مع هذه الموارد ، وفيما يلي سرد لهذه الأوضاع القطرية .

2-5-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

حسب التقسيمات الإدارية في الأردن تتكون المجتمعات الريفية من السكان الريفيين المحليين وسكان القرى في المناطق الريفية الزراعية ، وبالقرب من أطراف المدن وفي المناطق المجاورة للغابات ، كذلك المجتمعات الريفية الرعوية من سكان البادية (البدو) التي إستقرت بجوار المراعي الصحراوية (البادية) أو تنتقل داخل مناطق المراعي في السهوب والجبال ، ويشكل سكان هذه المجتمعات الريفية نسبة 21.7٪* من إجمالي عدد سكان المملكة .

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (19) ، الخرطوم ، 1999 .

وتتواجد في مناطق هذه المجتمعات الريفية المؤسسات والمنظمات الحكومية التي تمثلها أجهزة الحراج في وزارة الزراعة (مديرية الحراج) والأجهزة الزراعية الخدمية الأخرى (الإرشاد الزراعي) ، وتقوم هذه التنظيمات بأعمال التحريج وإقامة المشاتل الحراجية ، وتشجير جوانب الطرق وإستثمار الغابات وتخصص الأراضي الحراجية وأعمال حماية الغابات ، وكذلك تطوير وإدارة المراعي وتحسين وإعادة الغطاءالنباتي وأي أعمال أخرى لها علاقة بحماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية مثل تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية هذه الموارد الطبيعية ، وتوعية أفراد المجتمعات الريفية وإكسابهم المهارات اللازمة في التعامل مع الموارد الغابية والرعوية وإنشاء الغابات الشعبية أو الغابات الجماعية وغابات القرى .

والملكية السائدة لأراضي الغابات والمراعي هي ملكية الدولة إلا فيما يتعلق بالأراضي المملوكة للأفراد التي تنمو عليها أشجار الغابات، ويرجع حق إستغلال هذه الأراضي لمالكيها بحكم قانون الزراعة رقم 20 لسنة 1972 ، والتشريعات المتعلقة بالغابات والمراعي التي تنظم العلاقة بين الأجهزة المختصة والمجتمعات الريفية فيما يختص بحقوق الإنتفاع والمنافع لهذه المجتمعات في تعاملها مع الموارد الطبيعية والغابية والرعوية، علماً بأن أراضي المراعي الخاصة لا تنطبق عليها التشريعات المتعلقة بالمراعي الحكومية ، ويتم تنظيم الرعي في المراعي الحكومية بين القبائل والعشائر وفق القوانين وعادات القبائل والعشائر وحقوق الرعي القبلية والعادات المتعارف عليها بين هذه القبائل.

2-5-2 دولة الإمارات العربية المتحدة .

يشكل سكان المجتمعات الريفية 10.8٪ من إجمالي سكان دولة الإمارات ، ويستقر سكان هذه المجتمعات الريفية في أماكن متفرقة من الإمارات ويعملون بالزراعة، ويسكنون بصفة رئيسية في المزارع التي بلغ عددها 23.930 مزرعة عام 1998 ، بالإضافة إلى البدو والرعاة الرحل الذين تم توطينهم وإستقروا في المناطق الرعوية . وتفتقد هذه المجتمعات الريفية أي تنظيمات أو جمعيات أهلية ريفية، ويقع عبء حماية وصيانة الغابات والمناطق الرعوية وتطويرها على الجهات الرسمية في كل إمارة من إمارات الدولة ، وتوضع البرامج وتنفذ المشاريع الخاصة بحماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية بمعرفة أقسام الزراعة في بلديات الدولة وإدارة الغابات ، وتشمل هذه البرامج مشاريع إنشاء

الغابات الإصطناعية وإقامة وتسوير المحميات الطبيعية وتوزيع شتلات الحراج الغابية المختلفة ، وإقامة الأحزمة الخضراء ، وزراعة الأشجار في المدن والشوارع .

وفيما يتعلق بالأسس والعلاقات السائده بين الجهات المختصة والمجتمعات الريفية التي تنظم حقوق الإنتفاع والمنافع لهذه المجتمعات في تعاملها مع الموارد الغابية والرعوية، فقد كانت سابقاً خاضعة لما يعرف بنظام "الحمى" وهو نظام إعتمد على الأعراف والحقوق التقليدية والإجتماعية المتوازنة يتفق عليها بين القبائل للإنتفاع بحقوق المرعى ، حيث كانت كل قبيلة أو عشيرة تحترم حدود ونفوذ القبيلة الأخرى في حركة الرعي وتنقلات القطعان الرعوية . وعندما حلت سلطة الدولة محل النظام القبلي وأصبحت جميع مساحات المراعي والغابات أراضي حكومية ملكاً للدولة، أصبح المرعى مشاعاً فيما بين القبائل في جميع مساحات المراعي. ولا توجد ملكية خاصة لأراضي الغابات والمراعي، ولكن توجد في بعض المناطق مساحات محدودة يملكها فرد أو أسرة ريفية تقوم بتسويرها وزراعة بعض النباتات حولها لحفظ حيواناتهم وهي ما تعرف (بالعزب) ، بالإضافة الى أن الدولة تسمح أحياناً للبدو برعي حيواناتهم في المحميات المسورة وذلك من أجل تنظيم عملية الرعي .

3-5-2 الجمهورية التونسية :

تتواجد المجتمعات الريفية خاصة التي تستقر في قرى مجاورة للغابات في مناطق الشمال والوسط الغربي للبلاد ، أما المجتمعات الريفية الرعوية فتتواجد في مناطق الوسط والجنوب وبصفة عامة يشكل السكان الريفيين نسبة 38٪ من إجمالي عدد سكان تونس .

كما تتواجد على مستوى المجتمعات الريفية في المناطق الريفية المؤسسات الرسمية للمجالس الجهوية والمجالس المحلية والمجالس القروية للتنمية، بجانب المنظمات الريفية الأهلية مثل تعاضديات (جمعيات) الخدمات التي تعنى بالمحافظة على المياه والتربة وإستغلال المياه في المناطق الريفية والجمعيات الغابية والرعوية التي تضم السكان الريفيين القاطنين في الغابات والمراعي .

وتشمل الأعمال التي تؤديها المجالس الجهوية والمحلية والقروية للتنمية والجمعيات الغابية والرعوية تنفيذ برامج التشجير الغابي، وإقامة المشاتل الغابية والرعوية ، وصيانة وإستغلال المراعي المحسنة، وتحسين طرق الرعي بها وحماية الغابات من الحرائق والآفات، إضافة إلى وضع المخططات الفنية لتنظيم إستغلال وتحسين المراعي ، وأعمال الصيانة والتحسين للبنى التحتية ، وتثبيت الكثبان الرملية .

تمتلك الدولة حوالي 34٪ من أراضي الغابات والمراعي والتي تصل مساحتها إلى حوالي 5.5 مليون هكتار ، ويحدد القانون رقم 20 لسنة 1988 العلاقة بين الجهات الرسمية المختصة والمجتمعات الريفية فيما يتعلق بالأسس والعلاقات السائده التي تنظم حقوق الإنتفاع والمنافع لسكان هذه المجتمعات في تعاملهم مع الموارد الطبيعية الغابوية والرعوية والذي يحدد حقوق وواجبات المنتفعين في إستغلال الغابات والمراعي الخاضعة للدولة ، وتنظيم إقامة الجمعيات الغابوية والرعوية ، وإخضاع أراضي المراعي لنظام الغابات ومباشرة الرعي والمشاركة في أعمال تنمية الغابات والمراعي وحماية الغابات من الحرائق ومن الحشرات والأمراض .

4-5-2 الجمهورية الجزائرية :

يشكل سكان المجتمعات الريفية حوالي 40.6٪ من إجمالي سكان الجزائر الذين يبلغ عددهم أكثر من 29 مليون نسمة* ، ومن سكان هذه المجتمعات الريفية هناك شريحة سكانية مقدرة من المجتمعات الريفية الرعوية تضم حوالي 4 ملايين نسمة .

وتتواجد على المستوى الولائي المؤسسات الرسمية (محافظة الغابات ، مفتشية حماية الثروة الغابية) والتعاونيات الفلاحية ويبلغ عددها 1603 تعاونية عام (1997) ، وهي تعاونيات متعددة الأغراض، والجمعيات المهنية التابعة للقطاع الفلاحي (الجمعيات الفلاحية) وعددها 1123 منها 99 جمعية فلاحية غابية تنتشر في 13 ولاية أهمها ولايات تيزي أوزو ، البليده ، تلمسان ، والجمعيات الفلاحية للمراعي والتي تتمركز معظمها في المجتمعات الريفية المستقرة في الولايات السهبية ، وتتجمع هذه التنظيمات بأشكالها المختلفة على مستوى كل ولاية في الغرف الفلاحية الولائية .

كما تقوم هذه المؤسسات الرسمية والتنظيمات الريفية الأهلية في مجال حماية الموارد الغابية والرعوية بأعمال المحافظة على الثروة الغابية وتوسيع المساحات الغابية وتطوير مناطق السهوب عن طريق إعداد البرامج والخطط التنفيذية وغيرها من البرامج التنموية الريفية ، كما تقوم الجمعيات الفلاحية والتعاونيات الفلاحية بالدفاع عن حقوق أعضائها وتمثيلهم أثناء إعداد خطط التنمية .

---

* مرجع سابق .

ويقدر الحجم الكلي للغابات الجزائرية بحوالي 5.2 مليون هكتار منها 80٪ خاضعة للدولة ، كما تقدر المناطق الرعوية بمساحة تفوق 20 مليون هكتار ، ويحدد القانون الخاص بالغابات العلاقة بين المجتمعات الريفية بأنماطها المختلفة والجهات المختصة فيما يتعلق بتنظيم حقوق الإنتفاع والمنافع لهذه المجتمعات في تعاملها مع الموارد الغابية والرعوية في المناطق السهبية حيث الأرض مشاع (قبلية) يقوم سكان هذه المجتمعات بتنظيم فترات الرعي والمساحات المخصصة للرعي بينهم .

2-5-5 جمهورية جيبوتي :

تمثل المجتمعات الريفية لقبائل الرحل وشبه الرحل نسبة 14٪ من سكان جيبوتي وهم يمارسون نظام الرعي الترحالي (القبلي) ويتنقلون ويستقرون مع حيواناتهم من منطقة لأخرى في المراعي الطبيعية ، ولا تتواجد أي تنظيمات رسمية أو شبه رسمية أو جمعيات أو تنظيمات أهلية ريفية تعمل في مجالات حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات. ولذلك، فإن هذه المجتمعات الرعوية لا تزال معزولة بدرجة كبيرة عن المشاركة في عمليات تخطيط وتنفيذ أي مشاريع لتطوير الموارد الرعوية والغابية في جيبوتي ، ومن جانب آخر لم يصدر أي قانون أو تشريع ينظم العلاقة بين المجتمعات الريفية والدوله فيما يتعلق بحيازة وإدارة أراضي الزراعة وتنظيم إستخدام المراعي وحقوق الإنتفاع والمنافع لأفراد المجتمعات الرعوية ، وإنما يتم ذلك على أساس نظام الرعي المشاع ، حيث تسود القوانين التقليدية والأعراف القبلية كأساس في نظم الرعي وحماية المراعي ومصادر المياه في المناطق التي تسكنها القبائل وفقاً لإتفاقات تعقد فيما بين القبائل .

2-5-6 جمهورية السودان :

يقطن معظم سكان السودان في الريف وتصل نسبة السكان الريفيين إلى 64.5٪ من إجمالي عدد السكان في عام 1998 . وتمتهن هذه الأغلبية من السكان الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ، وتتواجد هذه المجتمعات في مناطق الزراعة والرعي في كل أنحاء السودان، وتتكون من المجتمعات المستقرة في القرى في مناطق الزراعة والمجتمعات شبه المستقرة والمتنقلة من الرعويين الذين يتحركون مع حيواناتهم بحثاً عن الماء والكلأ .

وتتصف المجتمعات الريفية في السودان بوجود تنظيمات محلية وقيادات تقليدية

وجمعيات أهلية بالإضافة إلى التنظيمات الرسمية التي تمثل بالإتحادات المركزية والحكومات المحلية ولجان القرى ، والمؤسسات والتنظيمات الريفية المختصة (الهيئة القومية للغابات إدارة المراعي والعلف) . وكل هذه التنظيمات الريفية الأهلية والرسمية تعمل على تنظيم إستغلال وحماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية من خلال حفظ حقوق القبائل أو العشائر وتنظيم حركة الرعي والعمل الطوعي ، والعمل على إستتباب الأمن وتطبيق القوانين والأوامر المحلية المنظمة لإستغلال الموارد الغابية ، والمشاركة في التخطيط التنموي ، وتسوير مواقع المحميات الرعوية وحصاد المياه وإقامة خزانات المياه وانشاء الغابات

يحدد قانون الغابات لسنة 1989 ، الأسس التي تنظم العلاقة بين المجتمعات الريفية بأنماطها وبين الجهات المختصة في السودان في تعامل هذه المجتمعات مع الموارد الرعوية والغابية ، وكان من المعروف أن المجتمعات الريفية كانت تدير شؤون مواردها وتحديد خط المرعى وبرمجة الرعي بواسطة مؤسساتها التقليدية (الإدارة الاهلية) وبعد حلها في عام 1971 أصبح حق الإنتفاع على الشيوع الأمر الذي ترتب عليه سوء الإستغلال ، وعندما أعيدت الإدارة الأهلية في عام 1992 لم تمنح السلطات الكافية التي تمكنها من إدارة مواردها على الوجه المطلوب ، وتتمثل حقوق الإنتفاع لسكان الريف من الغابات فقط في إستعمال الحطب وإستهلاك الأخشاب في شكل حطب وقود وأعمدة بناء .

7-5-2 الجمهورية العربية السورية :

وصل عدد سكان المجتمعات الريفية حوالي 50٪ من إجمالي سكان سوريا في عام 1998 ، ويستقرون ويتواجدون ويتوزعون جغرافياً في كل أنحاء القطر في القرى والمناطق الزراعية الريفية والقرى الحراجية مجاورين للغابات، أو في قرى على أراضي المناطق الهامشية معتمدين على مراعي البادية، ويتنقلون مع أغنامهم في جميع المناطق بحثاً عن الكلأ والماء لحيواناتهم . وتتمثل التنظيمات الشعبية في الجمعيات الفلاحية ، والتعاونيات الرعوية وغيرها من الجمعيات المتخصصة ، والإتحاد العام للفلاحين والمؤسسات الحكومية (مديرية الحراج) وهياكل وزارة الزراعة الإدارية والتنظيمية المختلفة على مستوى القطر (الإرشاد الزراعي) بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية . ومن أهم

النشاطات والأعمال التي تقوم بها التنظيمات الريفية إعادة تخصيص أراضي المراعي للمجتمعات الرعوية وإحداث الجمعيات التعاونية المتخصصة ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الكهرباء والمياه ، وأعمال التحريج الإصطناعي وزيادة الرقعة الحراجية، حماية الغابات والمراعي ومكافحة الحرائق ، وتعزيز إمكانيات الإرشاد الزراعي على مستوى هذه المجتمعات .

وترجع ملكية الغابات والمراعي إلى الدولة ويتم إستغلالها وفق الأنظمة القانونية ، وحسب قانون التنظيم الفلاحي رقم 21 لعام 1974 حيث هناك الجمعيات الفلاحية المتخصصة ومتعددة الأغراض على مختلف المستويات الإدارية، ومنها الجمعيات الفلاحية التعاونية الغابية، والتعاونيات الرعوية، وتخضع كل أعمال هذه المنظمات الفلاحية في تعاملها مع الموارد الطبيعية الغابوية والرعوية مثل تنظيم حقوق الإنتفاع والمنافع لها ، إلى خطط الدولة وقانون الغابات رقم 7 لعام 1994 الذي يحدد حقوق الإنتفاع والإستغلال لغابات الدولة، وتحديد هذه الحقوق في كل منطقة غابية وأصحاب هذه الحقوق ومدة الإنتفاع، كما شمل تنظيم هذه الحقوق للمجتمعات الريفية الرعوية بعد العمل بوقف بيع أراضي البادية ومنع التعدي عليها بالفلاحة وتخصيص المراعي للمجتمعات الرعوية تحت مظلة الجمعيات التعاونية المتخصصة بتحسين المراعي وتربية الأغنام (التعاونيات الرعوية)

8-5-2 جمهورية العراق :

يشكل سكان المجتمعات الريفية وهم القاطنين خارج حدود أمانة العاصمة أو خارج بلديات المدن من أهل الريف وفق التقسيم الإداري ، حوالي 32.2٪ من إجمالي عدد السكان في عام 1998 ، وهم سكان القرى المستقرون في مناطق السهوب والغابات وسكان القرى الجبلية والمخيمات البدوية من العشائر التي تستغل المراعي الصحراوية.

تتواجد على مستوى هذه المجتمعات الريفية المؤسسات الرسمية الحكومية (الشركة العامة للبستنة والغابات) والجمعيات الفلاحية التعاونية والتنظيمات العشائرية وتقوم هذه المؤسسات والتنظيمات بالحفاظ على الموارد الطبيعية والغابية والرعوية وإطفاء الحرائق في الغابات ، وغيرها من الأنشطة مثل عقد الندوات الإرشادية والعلمية لنشر الوعي البيئي وغيرها من الأنشطة .

وترجع ملكية أراضي الغابات والمراعي في العراق إلى الدولة، وتستند حقوق الإنتفاع وإستغلال الموارد الغابية والرعوية على أعراف قديمة توارثتها الأجيال إلا أنه تم تشريعها أولاً ووفقاً لقانون الغابات رقم 75 لسنة 1955 الذي تم بموجبه تحديد الغابات الطبيعية وتنظيم الكيفية التي يمكن بها إستغلال الغابات ومواردها، وثانياً وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 1983 والخاص بتنظيم شؤون المراعي الطبيعية وتسرى أحكامه على المراعي الطبيعية المملوكة للدولة والمخصصة لأغراض الرعي بما فيها الأراضي المسيجة، كذلك على الأراضي الزراعية في منطقة السهوب ، فيما عدا المناطق التي حددتها السلطات المختصة والتي يحق للمجتمعات الريفية من البدو، وبعض العشائر الرحالة التي إعتادت التنقل للبحث على الكلأ وممارسة الرعي في هذه المناطق المخصصة لها ومتعارف عليها فيما بين العشائر على أساس نظام هو أقرب إلى نظام الحمى .

2-5-9 سلطنة عمان :

يشكل السكان الريفيين نسبة 26.3 ٪ من إجمالي عدد سكان السلطنة في عام 1998، وتتوزع المجتمعات الريفية في (8) مناطق حسب التقسيم الإداري للسلطنة ، وذلك بأنماطها المستقرة في القرى والمزارع ، والمجتمعات الرعوية شبه المستقرة والتي تتنقل من منطقة إلى أخرى في حدود ثابتة والمجتمعات المكونة من العشائر الرحالة التي تعتمد على المراعي الطبيعية .

وتتواجد الأجهزة الحكومية (دائرة المراعي والغابات) على مستوى هذه المجتمعات لمتابعة ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات التي تنظم عمليات الرعي والإحتطاب وتوفير الخدمات الأخرى ، كما تقوم تنظيمات المجتمعات الريفية الرعوية بالتنسيق بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وشيوخ وأعيان تلك المجتمعات من أجل المحافظة على الموارد الرعوية بصفتهم يحمون هذه الموارد، والمساهمة في برامج تحسين وتطوير ادارة المراعي الطبيعية وتنظيم حقوق الإنتفاع وإستغلال الموارد الطبيعية الرعوية على أساس الأعراف التقليدية المتعارف عليها بين العشائر بحيث تكون لكل قبيلة أو عشيرة الحق في الرعي في المنطقة التي تعيش عليها والإنتفاع بالموارد الطبيعية .

2-5-10 دولة قطر:

أثرت العوامل والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الريفية التي إجتاحت دولة قطر على

المجتمعات الريفية فيها ونتج عنها نمط النمو الحضاري السريع خاصة بعد إكتشاف البترول ونزوح معظم أهل البادية إلى مجتمعات حضرية جديدة تركزت حول المدن الرئيسية وظهرت المدن الساحلية ، فخلت البادية من المجتمعات الريفية الرعوية إلا القليل من الرعاة والعمال الأجانب المستأجرين للعناية والإشراف على تربية الحيوانات المختلفة كالإبل والخيول وعلى مزارع تربية الضأن والماعز والتسمين والألبان .

11-5-2 دولة الكويت :

تمثل الزراعة في الكويت أهمية ثانوية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، كما تستوعب أقل من 2٪ من إجمالي قوة العمل في الكويت . ويشكل السكان الريفيين نسبة 0.1٪* من إجمالي عدد السكان في عام 1998 ، لذلك كان من الطبيعي أن المجتمعات الريفية بمعناها التقليدي غير متواجده في الكويت ، حيث تعد الكويت من الدول الحضرية أو المدنية التي يتركز أغلب سكانها في المدن ولا توجد بها قرى أو مدن ريفية ، فأغلب العاملين في القطاع الزراعي خاصة في مواقع الإنتاج من الرجال الذين يعملون داخل مزارع في مباني خاصة أعدت لهم ، وقد يقيم بعض المهندسين الزراعيين في المناطق الزراعية مع أسرهم ولكن بصفة عامة لا يشكلون مجتمعاً ريفياً أو قرى زراعية بالمعني المتعارف عليه بالإضافة إلى أن أغلب الزراع من الجنسيات الوافدة .

وتتكون التنظيمات التي توجد في الريف بالكويت من المؤسسات الحكومية والجهات المختصة (إدارة التحريج والمراعي) والجمعيات التعاونية الزراعية ، والإتحادات المهنية الأهلية وتعتبر هذه التنظيمات ممثلة لقطاع كبير من مستخدمي الموارد الطبيعية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتلعب دوراً أساسياً في حيز التنمية الزراعية بصفة عامة ، والحفاظ على القاعدة الموردية والإهتمام بالبعد البيئى في عمليات التنمية المستدامة من خلال التنسيق مع الجهات المسؤولة في الدولة ، وكذلك التوعية في مجال حسن إستغلال الموارد الزراعية على قدرتها والعناية بشؤون البيئة بما فيها من مراعي وغابات وإقامة المسيجات والمحميات الطبيعية ، وانشاء المتنزهات الصحراوية والغابات الصناعية .

وتحتل المناطق الرعوية في دولة الكويت نسبة عالية من إجمالي المساحة، أما بالنسبة للثروة الغابية فبحكم الظروف الصحراوية فلا توجد غابات طبيعية ، وتؤول ملكية كافة الأراضي والموارد الطبيعية للدولة ولا توجد ملكية خاصة للأراضي الزراعية في

* مرجع سابق .

الكويت ، ويسمح للمواطنين بإستغلال الحيازات الزراعية بإيجار رمزي ولآجال طويلة وفق شروط وضوابط محددة ، حيث لا يجوز التنازل عنها أو بيعها أو توارثها . وبالنسبة للمراعي والغابات الصناعية التي تقوم الدولة بإنشائها، فإن حقوق الإنتفاع تنحصر في رعي الأغنام وإقامة المخيمات .

12-5-2 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :

يمثل عدد السكان الريفيين نسبة 50٪ * من إجمالي سكان الجماهيرية في عام 1998 ، وتتواجد المجتمعات الريفية في أماكن متفرقة من الساحل قرب مناطق الغابات والمراعي ومناطق الزراعة .

والتنظيمات التي تتواجد في هذه المجتمعات الريفية في غالبها تنظيمات رسمية من الأجهزة المختصة (الإدارة العامة للغابات ، ومكتب تنمية المراعي) - وفيما يتعلق بالتنظيمات الريفية الأهلية، فهي قليلة وتقتصر على وجود بعض الجمعيات الأهلية التي تعمل على نشر الوعي البيئى المتعلق بالموارد الطبيعية والمشاركة في الحملات التطوعية لغراس الشتلات وإطفاء وإخماد حرائق الغابات . وبالنسبة لهذه التنظيمات الريفية الحكومية، فهي تقوم بالعديد من الأعمال في مجال حماية وصيانة الغابات والمراعي من ضمنها توفير شتلات الغابات وشتلات وبذور النباتات الرعوية ، وتقديم الرعاية البيطرية وتسييج وتنمية أراضي المراعي ، وتزويد السكان الريفيين من مربي الحيوانات بالأعلاف ، والسماح لسكان الريف وجيران الغابات من تربية النحل والحصول عل بعض أنواع ثمار وبذور أشجار الغابات وإنشاء مشاتل الغابات .

وتبلغ مساحة الغابات الطبيعية والإصطناعية العامة والخاصة 754 ألف هكتار ومساحة المراعي الطبيعية 13 مليون هكتار ، وتمتلك الدولة جميع مناطق الغابات والمراعي عدا بعض الغابات الخاصة ، وينظم حقوق الإنتفاع بهذه الموارد القانون رقم (5) لسنة 1982 والمعدل بالقانون رقم (14) لسنة 1992 بشأن حماية الغابات والمراعي وكيفية إستفادة المجتمعات الريفية من هذه الموارد بدون مقابل وبالشكل المناسب الذي يكفل إستدامتها .

* مرجع سابق .

13-5-2 جمهورية مصر العربية :

يستقر معظم السكان الريفيين في تجمعات في قرى مصر على طول الوادي ودلتا نهر النيل، ونسبة بسيطة من المجتمعات الريفية البدوية تتواجد في مناطق الساحل (مرسي مطروح) وسيناء وجنوب الوادي في الصحراء الشرقية . شكلت نسبة السكان الريفيين حوالي 58٪* من إجمالي عدد السكان في مصر حسب إحصاءات عام 1998 وتوجد على مستوى هذه المجتمعات مؤسسات وأجهزة الدولة من وزارات الزراعة وإستصلاح الأراضي والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة والبيئة، بالإضافة إلى التنظيمات التعاونية الزراعية ممثلة في الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة ومتعددة الأغراض التى تقدم خدماتها للسكان الريفيين والمجتمعات البدوية في مختلف مجالات الإنتاج الحيواني والنباتي . وعموماً، فإن أعمال التنظيمات الريفية الأهلية في مجال رعاية وصيانة المراعي الطبيعية والغابات تعتبر هامشية، وتتمثل في المشاركة كتنظيمات أهلية وشعبية مع أجهزة الدولة والجهات الدولية الأخرى المانحة في تنفيذ البرامج الخاصة بحماية وصيانة المراعي والغابات .

وتخضع حقوق الإنتفاع بالمواردالطبيعية الأرضية والرعوية والغابية للمجتمعات الريفية الرعوية في المناطق الصحراوية المصرية لنظام الحمى، وهو نظام قبلي عرفي قائم على توزيع حقوق الإنتفاع من الكلأ أي العلف الأخضر على القبائل المختلفة بالمناطق الرعوية ، وكل قبيلة لها حمى ، أي زمام رعوي لا يمكن أن تقوم قبيلة أخرى بإستخدامه إلا بإذن من القبيلة صاحبة الحق .

وهذا النظام ما زال يسود ولكن بصورة بسيطة خاصة بعد صدور قانون الأراضي الصحراوية حيث آلت فيه جميع الأراضي الصحراوية إلى ملكية الدولة ونظم القانون نظام الملكية وحقوق الإنتفاع بوضع اليد حتى يتم توفيق الأوضاع بنقل الملكية في حالة زراعة الأرض الموات الصحراوية .

وفي حالة المراعي الطبيعية والغابية، فإن الوضع مختلف حيث أن هذه مصادر طبيعية يملكها الجميع وهي تحت ملكية الدولة . أما تنظيم حق الإنتفاع بالرعي داخل هذه الأراضي، فهو راجع الى المجتمعات الريفية البدوية ممثلة في قبائلها حيث يتم داخل القبيلة توزيع الزمام أي المناطق الرعوية على الرعاة وقطعانهم للإستخدام والرعي فيها (نظام الحمى) .

14-5-2 المملكة المغربية :

يشكل السكان القرويون نسبة 46.7٪* من إجمالي عدد السكان في المغرب في عام 1998 ، ويتمركز أغلب سكان هذه المجتمعات في مناطق المراعي مثل مراعي السهوب والمراعي الجبلية ، ومن التنظيمات الريفية الأهلية في المغرب، الجمعيات الريفية التي تعمل في تسيير وإدارة وحماية الموارد الطبيعية ، كما توجد أجهزة إدارة الجماعات كالجماعات النيابية القروية ، وتعتمد هذه التنظيمات في حماية المراعي والغابات الطبيعية على الإستغلال المرشد لها من قبل المنتفعين وذوي الحقوق بواسطة تحديد مناطق الرعي وإدراجها في دورات رعوية وتحديد حقوق الإنتفاع للسكان المجاورين للغابات ، والقيام بأعمال الصيانة والحفاظ على المراعي والغابات . ولما تقلص دور المجتمعات الريفية وتنظيماتها نتيجة تفرقها لكثير من التغيرات الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة ، قامت الجهات المختصة بإنشاء الجمعيات التعاونية على غرار الجمعيات الريفية للصيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية .

وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الغابوية وأراضي المراعي 64.7 مليون هكتار منها 9.6٪ مناطق غابوية ، و90.4٪ مراعي جماعية . وفيما يخص حقوق الإنتفاع وإستغلال الموارد الطبيعية، فقد صدرت عدة قوانين أولها في سنة 1917 ثم 1976 فالقانون رقم 33 الصادر عام 1994 ، وكلها ركزت على تنظيم العلاقة بين المجتمعات الريفية والجهات المختصة وحقوق إنتفاعها وأدوار كل طرف في إدارة الموارد الرعوية والغابية وإستغلالها ، وكيفية حماية هذه الثروات وتنظيم مساهمة سكان المجتمعات الريفية في تنمية الإقتصاد الغابوي وتنمية المراعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإشراك ذوي الحقوق في إتخاذ القرار وإنجاز المشاريع .

15-5-2 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

يستقر سكان المجتمعات الريفية في موريتانيا في القرى الريفية بنسبة 43.4٪* من إجمالي السكان حسب إحصاءات عام 1998 ، وهم يعتمدون أساساً على الزراعات المطرية وتربية الأغنام .

(*) مرجع سابق .

وتوجد التنظيمات الأهلية في شكل جمعيات تعاونية محلية، هي جمعيات حماية الغابات وعددها (30) جمعية، وجمعيات حماية المراعي وتربية المواشي وعددها (70) . وتقوم هذه التنظيمات الريفية التعاونية بأعمال حماية الغابات ووضع خطط للإستصلاح ومناقشتها مع السلطات المعنية ، وزراعة نباتات الأشجار وتنظيم إستغلال الغابات، والحفاظ على كثافة الأشجار ، وحماية المراعي وكذلك التعاون مع السلطات في إنشاء المحميات والحماية والعناية الصحية للماشية . وبموجب قانون تكوينها وإنشائها، تخضع هذه التعاونيات إلى رقابة وزارة التنمية الريفية والبيئة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والنظم .

وتستند الأسس التي تنظم حقوق الإنتفاع والمنافع لأفراد هذه الجمعيات والمجتمعات الريفية على نظام نمطي تقليدي حسب الأعراف والتقاليد ، يسمح بسيطرة المجموعات والقبائل على مساحات المرعى وبسط نفوذها على الموارد الغابية والرعوية أثناء تنقلها بحثاً عن الماء والكلأ ، ولقد أدى هذا النمط بالإضافة إلى القطع الجائر للأشجار والغابات إلى إستنزاف الموارد الرعوية وتدهور الغابات الطبيعية خاصة مع عجز الدولة في التدخل لوقف هذه الممارسات .

16-5-2 جمهورية اليمن :

إستقرت الجماعات الريفية المرتبطة بالغابات والمراعي على شكل مجتمعات ريفية في المناطق الزراعية وتلك المجاورة للغابات والمراعي ، ومن التنظيمات الريفية الأهلية القائمة، الجمعيات الأهلية والجمعيات البيئية . وتتوزع هذه الجمعيات في معظم المحافظات والمديريات . وتقوم بأعمال حماية وصيانة الموارد الطبيعية مثل إنشاء مصدات الرياح وأحزمة الوقاية ، وتشجير الأراضي المتأثرة بالتملح والقلوية وتثبيت الكثبان الرملية وتشجيرها ، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتنفيذ مشاريع خاصة بحماية البيئة والحفاظ على الغطاء النباتي والمواردالطبيعية بصفة عامة ، وإن كانت الأنشطة المنفذة في هذا المجال محدودة حالياً .

تقدر مساحة أراضي الغابات الطبيعية في اليمن بنحو 5٪ من المساحة الكلية وهي على شكل تكوينات حراجية ، أما المراعي فتشكل حوالي90٪ من اجمالي المساحة الكلية. والملكية الخاصة هي الملكية السائدة للأراضي في اليمن إذ تشكل تقريباً 80٪ من

إجمالي المساحة الكلية وأراضي المؤسسات (الأوقاف) حوالي 17٪ ، وللدولة نسبة 2-3٪ من إجمالي المساحة. ولذلك ، فإن معظم الأراضي ملك لأفراد وجماعات وليست أراضي حكومية. وعليه، فإن حقوق الإنتفاع والمنافع وكيفية إستغلال هذه الموارد الطبيعية من حق أصحاب وملاك هذه الأراضي .

الباب الثالث

دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

الباب الثالث

دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

3-1- أهمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي :

تكمن أهمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي في أن تلك المجتمعات تشكل أكثر من نصف من مجموع السكان الكلي (51.3٪) للوطن العربي عام 1998 . بالإضافة إلى أن غالبية المناطق التي يقطنها السكان الريفيون (حزام البادية) تقع في نطاق البيئات الجافة وشبه الجافة الهامشية ، والتي تتصف بقلة مصادر المياه السطحية والجوفية مع قلة الأمطار التي يبلغ معدل هطولها السنوي أقل من 300 ملم .

وتتضمن الأراضي الجافة وشبه الجافة والهامشية في الأقطار العربية الجزء الأكبر من قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها من غابات ومراعي تعرضت للتدهور والتراجع بسبب تكثيف الإستخدامات الزراعية ، بالإضافة للتزايد المتنامي للسكان بمعدل يبلغ 2.6٪ في المتوسط ، والإستخدام غير المتوازن لموارد الغابات والمراعي بواسطة السكان الريفيين.

وقد إنعكست آثار تدهور موارد الغابات والمراعي سلباً على السكان الريفيين وتضمنت الآثار السالبة ما يلي :

- تراجع مصادر الدخل .
- البحث عن مصادر تكميلية للدخل .
- إنتشار ظاهرة الفقر .
- تفاقم الإستغلال غير المتوازن لموارد الغابات والمراعي (القطع والرعي الجائر) .

وتمثل الآثار السالبة الناتجة عن تداخلات تدهور موارد الغابات والمراعي وأنشطة السكان الريفيين أكبر معوق لتضمين مفاهيم التنمية الريفية المستدامة في إدارة وحماية تلك الموارد والتي تستند على المحاور التالية :

- محور إقتصادي إنتاجياً يتمثل في سعي التنمية الريفية الى النمو الإقتصادي القابل للإستمرار وحماية وصيانة موارد الغابات والمراعي التي تشكل أساس التنمية الريفية.
- محور بشرياً: يتمثل في إهتمام التنمية الريفية مباشرة بالتنمية البشرية وفقاً لمنهجية نشر الوعي البيئي والإشراك في التخطيط وفي إتخاذ القرار وفي التنفيذ.
- محور إجتماعياً: يتمثل في توجيه التنمية نحو تقليص نطاق الفقر والتخفيف منه وفقاً لسياسات حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية .
- محور بيئياً : يتمثل في تحقيق تنمية ريفية غابية ورعوية قابلة للإستدامة مع صون وحماية الموارد البيئية .

2-3 السياسات والبرامج المرتبطة بأهمية دور المجتمعات الريفية :

إنتهجت العديد من الدول العربية منذ السبعينات التدابير الإصلاحية المتعلقة بتنمية الموارد الطبيعية الزراعية والتي تدخل في إطارها سياسات التنمية الريفية والغابية . وقد ألقت هذه التدابير بظلالها على الوضع الراهن والإتجاهات المستقبلية للعلاقات بين السكان الريفيين والقاعدة الموردية الغابية والرعوية . والجدير بالإهتمام، الجهود التي بذلت لتفعيل وتطوير هذه العلاقات التبادلية في إطار التنمية الريفية المتكاملة والتي لايمكن تحقيقها بمعزل عن إستراتيجيات وسياسات وخطط متكاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والغابية والرعوية .

وإشتملت هذه السياسات وبرامج التنمية الريفية المتكاملة الموجهة للمجتمعات الريفية على ما يلي:

- رفع مستويات المعيشة للأفراد مما يتطلب حشد وتوظيف الموارد المتاحة لتحسين دخول سكان الريف وتطوير البيئة المجتمعية .

- تعزيز المشاركة الشعبية في تنمية وحماية الموارد الطبيعية لتحقيق مستويات متزايدة من النمو المتسق، مع العدالة في توزيع الدخول لوصول ثمار التنمية الى الشرائح الدنيا من المجتمعات الريفية .
- تحقيق أهداف التنمية بواسطة الإستغلال الأمثل لموارد الغابات والمراعي وتقديم الدعم المؤسسي والتقني والمادي والإجتماعي والصحي لتعزيز قدرات المجتمعات الريفية في التنمية المتكاملة .

ومما سبق ذكره ، تتضح أهمية الدور المنوط بالمجتمعات الريفية وأهمية تفعيل هذا الدور لتعزيز إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج التي تستهدف تحقيق مفهوم التنمية الريفية المتكاملة للنهوض بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي للسكان الريفيين في إطار إستدامة موارد المراعي والغابات وحمايتها وصونها .

3-3 الوضع الراهن لدور المجتمعات الريفية العربية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة الثروات الغابية والرعوية :

عانت معظم الأقطار العربية من آثار التدهور البيئي بفعل عامل الجفاف والممارسات الإنسانية غير المرشدة في تعاملها مع الموارد الطبيعية ، مما زاد من إنتشار ظاهرة التصحر وتراجع مساحات الغطاء النباتي الرعوي والحراجي ، وكانت أحياناً مظاهر هذا التدهور من الشدة والإستمرارية في بعض الأقطار بحيث أصبح من الإستحالة إسترجاع هذه الموارد إلى حالتها الأولى ، بسبب تدمير الغابات بالحرائق المتكررة ، والقطع والإستغلال التجاري لأخشابها، والرعي الجائر للمراعي الطبيعية، والزحف العمراني وتسوية وإستيطان وإستزراع الأراضي الهامشية ومناطق الغابات والمراعي . ولمواجهة هذه الأوضاع بذلت الدول العربية العديد من الجهود، ومن بينها تلك التي تعنى بإشراك المجتمعات الريفية في تنفيذ برامجها التنموية خاصة المتعلقة بحماية وتطوير مواردها الطبيعية، وتفعيل دورها في هذا المجال ما أمكن، وذلك من خلال إشراك سكان القرى والمناطق الريفية والنائية في البوادي والصحاري ، وتعاونهم مع المسؤلين والجهات المختصة في تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات تنمية المراعي والغابات ، ومايؤكد على أهمية وفعالية هذه المنهجية ما أوضحته خبرات وتجارب الأقطار العربية رغم قلتها عن أثر

مشاركة أفراد هذه المجتمعات وماحققته من نتائج ملموسة ، خاصة إذا ما أتيحت لهذه المجتمعات وسكان القرى والمناطق النائية فرص أفضل للقيام بدور أكبر في إدارة الموارد الحراجية والرعوية التي يستقرون في نطاقها ، الأمر الذي يحفز أفرادها ويزيد من إحساسهم بمسؤوليتهم تجاه حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابية والرعوية وإستدامة الإستفادة منها .

ولقد أبرزت معظم الدراسات القطرية أن دور المجتمعات الريفية العربية وتنظيماتها بأشكالها المختلفة لم يكن بالدرجة المناسبة من الفعالية في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابية والرعوية ، وأشارت هذه الدراسات بأن الأدوار التي أدتها هذه المجتمعات وتنظيماتها في تعاملها مع الموارد الطبيعية على مر السنين كانت تمارس في عدة مظاهر وأشكال هي :

3-3-1 الإدارة القبلية أو الأهلية (نظام الحمى) :

تتميز المجتمعات الريفية بنمط أو بنيان مؤسسي وإجتماعي تقليدي يعتمد على قوة العلاقات الإجتماعية والأعراف والتقاليد الموروثة في تأكيد الحقوق المتبادلة بين هذه المجتمعات ، بحيث أصبحت الأساس في إدارة شؤون القبيلة وتنظيم إستغلال الموارد الطبيعية وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وهذا ما يطلق عليه الإدارة الأهلية أو القبلية أو سياسة الحمى . وإعتمد هذا الدور بشكل أساسي على القبيلة والعشيرة والأسرة الريفية الممتدة كنظم إجتماعية موجودة في الريف العربي ، ومثالاً على هذا ما درجت عليه المجتمعات الريفية الرعوية التي كان من شؤونها إدارة المراعي وتنظيم حقوق الإنتفاع والمنافع فيها وفقاً لنظام وسياسة الحمى التقليدية التي تفرض إحترام الجوار المتبادل والتمسك بالأعراف والتقاليد البدوية ، حيث كان شيخ القبيلة ورئيس العشيرة بالتعاون والتشاور مع مجلس العشيرة يحدد مناطق الرعي ومواعيد فتحها وإغلاقها ضمن نطاق الحماية، بالإضافة الى حمايتها من تعديات الغير لإعطاء الفرصة للنباتات الرعوية بالإستمرار والتجديد، وبذلك إستطاعوا على مر السنين المحافظة على ديمومتها وإيجاد نوع من التوازن بين أعداد الحيوانات وإنتاجية المراعي ، ولقد لعبت المجتمعات الرعوية في هذه المرحلة الزمنية دوراً كبيراً في المحافظة على الموارد وحماية الثروات الطبيعية خاصة الغابات ومناطق المراعي .

وفي مرحلة ما بعد صدور القوانين والتشريعات وايلولة ملكية جميع الأراضي للدولة وما تبعها من إلغاء سياسة الحمي وإدارة العشائر والقبائل لهذه الموارد، وإعتبار أراضي الغابات وأراضي البادية من الأملاك العامة للدولة وتطبيق سياسة الشيوع ، أصبحت تلك الموارد مشاعاً للجميع - حيث فقدت المجتمعات الريفية السيطرة على هذه الموارد وإداراتها الشاملة وحقوق الإنتفاع بها فتسابقت الى إستغلالها بشكل جائر وعشوائي ، كنتيجة معاكسة لفقدان سيطرتها على تلك الموارد الطبيعية الغابية والرعوية ، وبالتالي غياب الحافز التنموي ، وتراجع الأنشطة التي تقوم بها هذه المجتمعات خاصة الموجهة لحماية وصيانة هذه الموارد ، الأمر الذي أدى إلى مراجعة الموقف من طرف معظم الأقطار لتدارك هذا الوضع وإعادة النظر في سياسة الشيوع وفي إمكانية الرجوع إلى سياسات ونظام الحمى والإدارة القبلية والأهلية في ظل القوانين والتشريعات الحديثة .

3-3-2 التنظيمات الإجتماعية الأهلية الريفية :

يمكن تفسير نشوء هذه التنظيمات الإجتماعية الريفية للدافع الذاتي والتلقائي من أفراد المجتمع الريفي لتحقيق هدف ومصلحة مشتركة ، أو بتشجيع من الدولة للمساعدة كأجهزة شعبية مكملة للأجهزة المختصة خاصة بعد إلغاء سياسة الشيوع ومحاولة إستيعاب سياسات الحمى في هذه التنظيمات ، وتلعب هذه التنظيمات الشعبية المتمثلة في الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الغابوية والرعوية وغيرها من التنظيمات أدواراً مختلفة منها ترشيد ممارسة حق الإنتفاع وإستغلال الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها ، والدفاع عن حقوق افرادها من المجتمعات الريفية ، وحماية الغابات من الحرائق ومكافحتها، وتقديم الخدمات المختلفة لأفراد مجتمعاتها ، مثل توفير المستلزمات الإنتاجية المختلفة وزراعة الغابات وحراستها بإعتبار أن هذه الموارد هي بمثابة مصدر رزقهم ومواطن العمل لعائلاتهم وأبنائهم .

ومن جانب آخر، أبرزت الدراسات القطرية مشاركة المجتمعات الريفية كجماعات شعبية مع أجهزة الدولة والجهات الإقليمية والدولية في تنفيذالمشروعات والبرامج الممولة لحماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية في القطر . وعموماً، فإن مشاركة المجتمعات الريفية غير المنضوية في التنظيمات غير الحكومية الحديثة والمنظمات الطوعية

ضئيلة أو تكاد تكون منعدمة وذلك بمفهوم المشاركة الحقيقية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ وتقويم مشروعات التنمية الريفية وعلى الخصوص الرعوية والغابية ، حيث أن العمل الذي يتم هو في حقيقة الأمر مبرمج أساساً من قبل الجهات الرسمية، ويتم التمويل بالإعتماد على إمكانات داخلية محلية و/أو على التمويل الخارجي في إطار المعونات والقروض الدولية ، وقد تشارك فيه المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الدولية ، ولا تلعب المجتمعات الريفية (السكان القرويون) في هذا المسلسل إلا دوراً غير مؤسسياً ويتمثل في غالب الأحيان في توفير اليد العاملة لتنفيذ البرامج والمشروعات المحددة من طرف واحد وهي الجهات الرسمية .

3-3-3 دور الدولة :

تعتبر قدرة المجتمعات الريفية على حماية وصيانة الموارد الطبيعية والغابوية والرعوية أمراً مشكوكاً فيه ، ففي كثيرمن الأحيان نجد أن المجتمعات الريفية في سعيها للعيش، وتحت ضغط الحاجة ودافع الفقر تؤثر تأثيراً مباشراً على هذه الموارد بالإستغلال غير المرشد لها ، بإعتبارها جزء من المحيط الحيوي وتحتوى على مصادر عيش ومواد رخيصة من المرعي والخشب ومواد أخري . وكما سبقت الإشارة ، فإن حماية وصيانة المراعي والغابات بالشكل المطلوب هو استثمار عالي التكلفة لا تستطيع هذه المجتمعات الريفية تغطيته لضعف إمكاناتها وللأسباب التالية :

- نوع الإستثمار طويل المدى ، وقد لا تستفيد منه الأجيال الحالية .

- تتواجد المجتمعات الريفية الرعوية في المناطق الصحراوية حيث توجد الغابات والمراعي الطبيعية وهي مجتمعات في مجملها فقيرة الموارد ، مع تدني مستويات الدخول المعيشية لها حيث أن فرص العمل المتاحة تقريباً هي الرعي وتربية الحيوانات الصغيرة .

وبناء على هذا الواقع، فإن الدولة في الأقطار العربية أخذت على عاتقها، وتبعاً للإمكانات والموارد المتاحة مسؤولية تنمية وتحسين الموارد الطبيعية الغابية والرعوية من خلال العديد من الأنشطة والمشاريع التنموية والبحثية مع الوضع في الإعتبار أهمية

مشاركة المجتمعات الريفية فيها .

ففي معظم الأقطار العربية التي تتواجد بها المجتمعات الريفية بأشكالها التقليدية ، وحرصاً من الجهات المختصة على سلامة الموارد الطبيعية وحمايتها وصيانتها خاصة بعد التنبه إلى الأخطار والآثار المدمره التي تتعرض لها هذه الثروات ، قامت هذه الأقطار بإصدار القوانين والتشريعات والمراسيم الخاصة بتنظيم إستغلال الثروات الطبيعية ، وإلغاء نظام الشيوع وإعادة تخصيص المراعي، وتشجيع إنشاء الجمعيات والتعاونيات الزراعية والغابية والرعوية المتخصصه وتكون شبه مستقلة أو إنشائها تحت وصايتها ، وتتمثل الجهود في إنشاء الغابات الإصطناعية ، وتسوير المحميات ، ومنع بيع أراضي البادية أوالتعدي عليها بالزراعة ، وإنشاء المشروعات التنموية الكبرى الخاصة بتنمية وتطوير الموارد الطبيعية ، وتشجيع وتنشيط مشاركة المجتمعات الريفية في تخطيط وتنفيذ مشروعات إقامة الغابات الشعبية ، وإحياء المراعي ومشروعات التنمية المتكاملة ومشروعات تأهيل المراعي ، ومشروعات إنتاج الأعلاف المركزة بجانب توفير الخدمات الحكومية الريفية مثل الإرشاد الزراعي الحراجي والبيئي وبرامج التوعية والتدريب ، وتنفيذ المسوحات للموارد الطبيعية وإنتاج الخرائط النباتية - البيئية ، وإقامة مصدات الرياح والأحزمة الشجرية وحماية الغابات ومكافحة حرائق الغابات وإنشاء المشروعات المولدة للدخل للنساء الريفيات .

أما في بعض الدول العربية التي ليست بها مناطق ريفية ولا تتواجد بها مجتمعات ريفية أو تنظيمات ريفية بالشكل التقليدي (قطر ، الكويت) ، فإن عبء أعمال حماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية والغابية والرعوية يقع بصفة رئيسية على الجهات والأجهزة المختصة في الدولة ، وتشمل هذه الأعمال المهام والمسؤوليات الادارية والتشريعية كاصدار القوانين المنظمة لحقوق الانتفاع والمنافع لذوى الحقوق في الموارد الطبيعية والغابية والرعوية وإقامة وانشاء الغابات الاصطناعية والمحميات الطبيعية وانشاء المشاتل وتوزيع شتلات الاشجار وشجيرات النباتات الرعوية ، وتعبيد الطرق وتأهيل البنى التحتية وتسييج المحميات وتخصيص اراضي المراعي وإقامة المتنزهات .

3-3-4 الأوضاع الراهنة لحماية وصيانة الثروات الغابية والرعوية على المستوى القطري :

تعاني الغابات والمراعي الطبيعية في الأردن من التدهور نتيجة لعدم التجديد الطبيعي للأشجار وإنجراف التربة لأسباب الحرائق والتعديات الأخرى المختلفة ، ولقد تفاقم هذا الوضع لغياب دور ومساهمة المجتمعات الريفية وتنظيماتها في حماية وصيانة هذه الثروات ، بالإضافة لعدم توفر المخصصات المالية اللازمة، وفرض الكثير من القيود والمحددات في التصرف في هذه المخصصات .

وفي دولة الامارات تقوم الجهات المختصة (أقسام الزراعة في البلديات) بكل العبء فيما يختص بأعمال حماية صيانة وتنمية الموارد الغابية ، وتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة في هذا المجال ، مثل إنشاء وتسوير المحميات الطبيعية والغابات الإصطناعية وتخصيص المساحات الرعوية بمناطق الرعي ، وتخصيص مساحات لإنتاج البذور وقد تم إنشاء 154 مشروع غابة مزروع بها 196 مليون شجرة على مساحة 83.477 هكتار . أما مشاركة المجتمعات الريفية ، فهي محدودة أو منعدمة كما أنه ليس هناك أي نوع من أشكال التنظيمات الطوعية أو الأهلية .

أما في تونس، فتوفر الجهات المختصة الإعتمادات والمخصصات المالية في نطاق العديد من مشاريع التنمية الغابية والرعوية للجمعيات الغابية والجمعيات الرعوية ، ولقد تم تكوين 11 مجمع غابي بالتعاون مع المجتمعات الريفية ومشاركة أفرادها في مختلف المشاريع الممولة من قبل الدولة أو المنظمات والهيئات الدولية ، أو عن طريق التعاون الثنائي . ويبرز دور التنظيمات الإجتماعية الريفية (الجمعيات الغابية والرعوية) في تنفيذ مشاريع وعمليات التنمية المتكاملة ، وإنشاء المدارس والمستشفيات الصغيرة ، وتطوير البنى التحتية وتعبيد الطرق وصيانة وتنمية الموارد الغابية والرعوية في مناطق إدارية عديدة في تونس .

وفي الجزائر ، إنعكس دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية في إنشاء الجمعيات الفلاحية الغابوية، حيث تم إنشاء 99 جمعية في

أنحاء متفرقة من البلاد وتشارك هذه الجمعيات مع الجهات المختصة في تخطيط وإعداد برامج التنمية ، وتوفر الدولة الدعم المالي لهذه التنظيمات حتى تقوم بدورها بشكل فاعل . وتمثل هذا الدعم في توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي والآليات الزراعية والإعفاء من الضرائب والرسوم ، كما تقوم الجهات المختصة مع هذه التنظيمات في إطار المشاركة الشعبية بتنفيذ بعض البرامج والمشروعات التنموية القطرية الهامة مثل مشروع ترقية العمل الريفي ومشروع النهوض بالمرأة الريفية .

وفي جيبوتي لا يوجد دور ملموس للمجتمعات الريفية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية ، وهذا يرجع بشكل أساسي لعدم وجود أي تنظيمات إجتماعية أو مؤسسات رسمية أو شبه رسمية عاملة في هذا المجال أصلاً حيث الإدارة القبلية والقوانين والأعراف التقليدية هي السائدة كأساس لتنظيم إستغلال هذه الموارد وحمايتها ، كما يتضح أن هذه المجتمعات التي هي في حالة عزلة عن الأجهزة المركزية ، بعيدة عن المشاركة في أي عمليات تخطيط وتنفيذ مشاريع خاصة بتطوير الموارد والثروات الطبيعية في الدولة .

وفي السودان يبرز دور المجتمعات الريفية وتنظيماتها في مجال حماية وصيانة الموارد الطبيعية في مشاركتها مع الجهات المختصة في تخطيط وتنفيذ البرامج التي تضمنتها خطة الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002) والتي تهدف الى حجز 25٪من مساحة السودان للموارد الطبيعية ، تشمل الغابات والمراعي والحياة البرية وهذه النسبة تعادل مساحة 37.2 مليون هكتار . ولقد تم فعلياً حجز حوالي 14.6 مليون هكتار بنسبة تنفيذ 39.2٪ ، كما وفرت الدولة الدعم الفني والمالي لتفعيل دور هذه المجتمعات في تخطيط وتنفيذ برامج حماية البيئة ، وصيانة المراعي والغابات من خلال توفير الخدمات الإرشادية المتكاملة ، وخدمات المياه ، وصحة الحيوان ، وتنمية القدرات الوطنية بالتدريب والإرشاد ، بالإضافة إلى تنشيط المجتمعات الريفية الرعوية في ممارسة مسؤولياتها من خلال التنظيمات القبلية الأهلية ومشاركتها في إدارة وتنظيم مواردها الرعوية والغابية وترشيد إستغلالها وفق الخطط التنموية وسياسات الدولة ، ومساعدة سكان القرى لزراعة وصيانة وحجز الغابات الشعبية بالعون الذاتي . ولتأكيد دور هذه المجتمعات في هذا المجال ، هناك عدد من البرامج والمشروعات القطرية التي يجرى أو

يخطط لتنفيذها بمشاركة المجتمعات الريفية أهمها مشروع ادارة الموارد المتكاملة لمكافحة التصرٍ (1995-2000) ، ومشروع تنمية المناطق القاحلة (1996-2001) ، ومشروع إعمار البيئة بولاية كسلا (2000-2001) .

وبالنسبة للقطر السوري يوجد العديد من التنظيمات المجتمعية الريفية التي تم تأسيسها وفقاً للتشريعات والقوانين، لكي تساهم بدور في عمليات التحريج الإصطناعي وحماية الغابات ومكافحة حرائق الغابات وأهمها الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة. وعلى الرغم من هذا ، فإن النشاطات التي تقوم بها المجتمعات الريفية وتنظيماتها في هذا المجال، وبصفة خاصة الموجهة لحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية والرعوية ضعيفة وتكاد تكون معدومة ، ولم تلق عملية حماية وصيانة المراعي أي إهتمام من هذه الجمعيات مما زاد من تدهورها وذلك نتيجة غياب الحافز التنموي ، وتهميش سيطرتها على هذه الموارد وإدارتها والإستفادة من حقوق الإنتفاع بها . وبحصر المشاريع القائمة والنشاطات المنفذة في البادية السورية ، نجد أن الجمعيات التعاونية الزراعية لم تأخذ دورها في حماية وصيانة وإدارة المراعي كما ينبغي ، إذ أن مشاركتها في إعادة تأهيل المراعي المتدهورة عن طريق الإستزراع الرعوي ضعيفة ، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمعات الرعوية الفقيرة وقلة الإمكانيات المتوفرة لديها من ناحية ، وإرتفاع تكاليف صيانة وحماية المراعي من ناحية أخرى وكذلك صعوبة حماية المناطق المحسنة . وبينما تنحصر أهم منجزات الجمعيات التعاونية في سوريا في إستزراع مساحات صغيرة من المراعي لا تتجاوز 2 ألف هكتار . وبخصوص المجال الغابي، فإن هناك عدد من المنظمات الشعبية تساند وتتعاون مع الجهات المختصة في تنفيذ بعض خطط التحريج الإصطناعي ، ومن أمثلة هذه البرامج والمشروعات التي تشملها تلك الخطط وتشارك فيها الإتحادات الفلاحية والمرأة الريفية والشبيبة مشروع تطوير الغابات ويتضمن إستصلاح وتحريج 24 ألف هكتار وإنتاج 30 مليون غرسة حراجية ، ومشروع تربية وتنمية الغابات ، ومشروع تنمية الموارد الحراجية وحماية البيئة وتحقيق الأمن الغذائي في المناطق الجافة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا . إلا أن المشاريع التنموية التي تنفذ من خلال المشاركة

بين الجهات المختصة والمجتمعات الريفية والموجهة لصيانة وحماية الموارد الطبيعية الرعوية يعتبر نجاحها ضئيل وذلك لضعف فاعلية ومشاركة تلك المجتمعات في هذه المشروعات ومنها مشروع إحياء المراعي وإقامة محمية طبيعية للأحياء البرية في البادية السورية ، ومشروع مراقبة ومكافحة التصحر في جبل البشر ببادية دير الزور ، ومشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية.

وفي **العراق** تساهم المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات من خلال الجمعيات الفلاحية التعاونية التي تم تأسيسها وفقاً للتشريع والقانون لتمارس نشاطاتها في منطقة الغابات الطبيعية ومنطقة السهوب والمنطقة الصحراوية ووفقاً للتوجهات الإقتصادية والزراعية للدولة التي وفرت الدعم العيني والمادي لهذه المجتمعات ، من تقديم للخدمات البيطرية المجانية وإقامة مسيجات المراعي وتأسيس المشاريع لحماية وصيانة الغابات الطبيعية وأحواض الأنهر وتوظيف أفراد المجتمعات الريفية من سكان القرى الجبلية ، وإقامة مخازن للعلف في أغلب مناطق المراعي الطبيعية وتقديم خدمات الإرشاد لتوعية سكان هذه المجتمعات في هذه المجالات .

كما برز دور هذه المجتمعات من خلال مشاركتها في مشروع إدارة المراعي في شمال العراق ، إذ كان لمساهمة سكان القرى في المنطقة الأثر الكبير في الإنتهاء من المرحلة الأولى من المشروع ، الذي يدار بالتعاون ما بين دائرة الغابات وسكان القرى في المنطقة ، حيث خصصت الأراضي كمراعي طبيعية تستغل للرعي، ويساهم سكان المجتمعات الريفية أيضاً في زراعة مصدات الرياح قرب الآبار ، وزراعة النباتات الرعوية وأشجار الغابات ، ومن المشروعات التي تجري أو خطط لتنفيذها بمشاركة المجتمعات الريفية مشروع إدارة أحواض الأنهر في منطقة هجران ، وهو من المشاريع الرائدة وتبلغ مساحته أكثر من 4 ألاف هكتار ، ويشمل نشاطات إعادة التشجير ومكافحة إنجراف التربة، وكذلك مشروع إستصلاح المرعى الطبيعي في كاوني . وتبلغ مساحته 1450 هكتار وغيرها من المشروعات .

وعلى مستوى سلطنة عمان، يبرز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية من خلال مسؤوليات القيادات المحلية من شيوخ وأعيان تلك المجتمعات في التعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة للتصدي للمخالفين للقوانين، وتنظيم إستغلال الموارد الرعوية وفق أسس متعارف عليها بين العشائر ، بحيث تكون لكل قبيلة أو عدة عشائر منطقة تعيش عليها وتنظم حق الرعي والإنتفاع بالموارد الرعوية الطبيعية لأفراد القبيلة أو العشيرة في تلك المنطقة، وتحت هذا النظام يتم إستغلال تلك الموارد بصورة أفضل وبالشكل الذي يحافظ على إستدامتها . وتقوم الدولة بدورها في توفير الإمكانيات اللازمة التي تساعد تلك المجتمعات في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية ، مثل إنشاء المشاتل وإنتاج الشتلات وتوزيعها على الأفراد ودعم وتوفير الأعلاف الحيوانية وتبني البرامج الإرشادية بين أوساط هذه المجتمعات ، كما تعمل على تطوير البنيات الأساسية وإعادة تعمير وتنمية الموارد الرعوية . ومن جانب آخر لعبت هذه المجتمعات دوراً هاماً بمشاركة أفرادها في المشروعات والبرامج المختلفة ، مثل برنامج تقليل الأعداد الحيوانية ، وبرامج تحسين وإدارة المراعي الطبيعية بواسطة الإستزراع الصناعي والبذر لحوالي 180 ألف هكتار ، كذلك مشروع مكافحة الحشرات والآفات في مناطق المراعي والغابات ، وتقوم دائرة المراعي والغابات في مناطق السلطنة بتنفيذ برامج تحسين وإدارة المراعي الطبيعية باراحة المراعي خلال مواسم الأمطار، وذلك بمشاركة الأهالي وأفراد المجتمعات الريفية ولقد شملت هذه التجربة 38 ألف هكتار ومشاركة 713 أسرة من المربين يملكون 31 ألف رأس من الأبقار .

وفي الكويت– بصفة عامة– فإن المجتمعات الريفية بمعناها التقليدي غير موجودة ، والتجمعات الزراعية محدودة ليس لديها إمكانيات ولا في إستطاعتها أن تقوم بدورها المناسب خاصة في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات ، ويرجع هذا لتواجد أغلب هذه التجمعات في المناطق الحدودية للبادية، سواء في الجهات الشمالية أو الجنوبية للقطر وبهذا تقوم الأجهزة المختصة بعبء تنفيذ الخطط والمشاريع الخاصة بتطوير وتنمية الموارد الغابية والرعوية ، وعملت على إنشاء الغابات وإدارة المراعي الطبيعية ، وإقامة المحميات والمنتزهات ، ومساندة وتشجيع قيام التنظيمات والجمعيات الزراعية العاملة في مجالات الزراعة ، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهذه التنظيمات لتفعيل دورها في التنمية الريفية المستهدفة . وتقوم أجهزة الدولة بمشاركة التنظيمات والجمعيات المتاحة في إثارة

الوعي البيئي لدى المواطنين من خلال الندوات والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة الإعلامية.

أما في ليبيا ، فإن دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات سواء كان تطوعياً أو بمقابل ، هو دور لا يذكر بسبب قلة وجود التنظيمات الريفية العاملة في هذا المجال ويقتصر الأمر على وجود بعض الجمعيات الأهلية التي تعمل على نشر الوعي البيئي المتعلق بالموارد الطبيعية وغيرها عن طريق إقامة الندوات بالمناطق الريفية ، والمشاركة في الحملات التطوعية لغراس شتلات الغابات . وبالنسبة للمجتمعات الريفية المتواجدة في مناطق الساحل قرب الغابات والمراعي، يعمل قلة من أفرادها كموظفين وعمال وحراس للغابات أو كعمال موسميين ، وتملك الدولة جميع مناطق الغابات والمراعي، وتقوم الأجهزة المسؤولة عنها من خلال الإدارة العامة للغابات ومكتب تنمية المراعي بتوفير الدعم لسكان هذه المجتمعات والإمكانات اللازمة وتشجيعهم وتحفيزهم ليقوموا بدورهم في حماية وصيانة الموارد الطبيعية وذلك بتقديم شتلات الغابات والمراعي مجاناً ، وتقديم الرعاية البيطرية وتسييج وتنمية أراضي المراعي ومنحهم حق الإنتفاع من الإحطاب وأخشاب وثمار الغابات ، وتربية النحل داخل الغابات والمراعي دون مقابل. كما تقوم الدولة بتنفيذ بعض المشروعات البسيطة التي يشارك فيها طلبة المدارس وحركة الكشافة والمرشدات والجمعيات التطوعية الشبابية .

وفي جمهورية مصر العربية ، يعتبر دور المجتمعات الريفية في حماية ورعاية وصيانة الموارد الطبيعية دوراً ضعيفاً نظراً لقلة الإمكانات الذاتية المادية والفنية للمجتمعات المعنية وبما يمكنها من القيام بدور فعال في هذا المجال ، كما أن هذا الدور غير موجود فعلياً على مستوى التعاونيات الزراعية أو الجمعيات الأهلية أو غيرها من التنظيمات الريفية . ونظراً لأن الإتجاه العام للدولة هو الإهتمام بالبيئة خاصة الصحراوية ، فقد قامت الدولة ممثلة في وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ، ووزارة الدولة للبيئة بجهود عديدة في مجال حماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية، في مصر من خلال إتجاهين : الأول إقامة المشاريع التنموية لتطوير الموارد الطبيعية والثاني إدارة المحميات الطبيعية متضمنة حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية ، ورعاية وحماية المحميات الطبيعية . ولتأكيد أهمية دور المجتمعات الريفية – وحرصاً على مشاركتها في المشاريع التنموية التي تنفذها الدولة بالتعاون مع الجهات المانحة – قامت وزارة الزراعة بإقامة العديد من المشاريع الخاصة بتنمية

وتحسين المراعي الطبيعية والغابات، واضعة في الإعتبار أهمية مشاركة المجتمعات الريفية البدوية كأجهزة شعبية تشارك مع أجهزة الدولة في تنفيذ هذه البرامج .

وعلى مستوى المغرب تلعب المجتمعات الريفية وتنظيماتها دوراً رئيسياً في المحافظة على الموارد الغابية والرعوية ، إذ ينتظم أفراد المجتمعات الريفية فيما يعرف بمجالس الجماعات القروية التي يخول لها القانون سلطات واسعة في مجال إدارة العقارات الجماعية والتنمية القروية المحلية، ومن إهتماماتها تنظيم ذوي الحقوق في تنمية الإقتصاد الغابي في دائرة إختصاصها . ومن ضمن التنظيمات المتواجدة هناك التعاونيات الغابية والرعوية التي تقوم بالسهر على حماية الموارد الطبيعية ، وتعتمد هذه التنظيمات المجتمعية الريفية على عدة أساليب تهدف إلى الإستغلال المرشد للموارد الرعوية ومن هذه الأساليب نظام (الأكدال) وكذلك نظام (الترحال) بين الأنظمة البيئية ، حسب الفصول وإنتاج الكلأ ، ونظام الأكدال يعني تخصيص محمية رعوية خلال فترة محددة في السنة لإستغلالها بإتفاق جميع ذوي الحقوق ويتم تحديد تاريخ فتح ونهاية المرعى فيها طبقاً للأعراف المعمول بها .

ومع مرور الزمن تقلص دور المجتمعات الريفية لعوامل وظروف التغيير الإقتصادي والإجتماعي التي إجتاحت تلك المجتمعات وعملت على تفكك روابطها الإجتماعية ، لذا بادرت الدولة بتكوين التعاونيات كإطار تنظيمي تعاوني شبيه بالجمعيات الريفية ويؤدي نفس مهامها ، وبدأ ذلك في إطار مشروع التنمية القروية لصيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية . ولقد تكونت في منطقة المشروع 34 تعاونية لهذا الغرض . وفي المجال الغابي هناك العديد من التعاونيات المهنية الغابية تعمل في مجال إنتاج الفحم وخشب البناء وإنتاج العسل تحت إشراف الوزارة المكلفة بالمياه والغابات .

ومن المشروعات الهامة التي تنفذها الدولة أيضاً بمشاركة المجتمعات الريفية من خلال جمعياتها التعاونية، مشروع تحسين المراعي الغابوية بإقليم خنيفرة وتبلغ مساحته حوالي 160 ألف هكتار ، ومشروع تنمية المراعي بالمنطقة الشرقية ومساحته 3.2 مليون هكتار ، ومشروع التنمية القروية للأطلس المتوسط وتبلغ مساحته 516 ألف هكتار والذي تم إكتماله في عام 1989 .

وفي موريتانيا تكونت جمعيات حماية الغابات وجمعيات حماية المراعي وتربية المواشي لتؤدي دور الحماية للموارد الطبيعية وتحافظ على حقوق منتفعيها ، ولكن تظل الإمكانيات المتاحة لها وللمجتمعات الريفية بأكملها قاصرة لا تمكنها من القيام بدور فاعل في حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات ولو أنه في الأونة الأخيرة إستفاد بعضها من تمويل الدولة في إطار مشاريع العون الخارجي .

ورغم ضعف الإمكانات والتمويل، فقد لعبت جمعيات حماية الغابات وجمعيات حماية المراعي وتربية المواشي دوراً هاماً في تنظيم العمل الجماعي في المناطق الريفية ، مما يتيح إمكانية مشاركة هذه التنظيمات في تنفيذ النشاطات المتعلقة بحماية وصيانة الموارد الطبيعية .

أما في جمهورية اليمن ، فلا زال دور المجتمعات والتنظيمات الريفية محدوداً في مجال حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية ، بحكم أن الإهتمام من قبل الدولة كان ضعيفاً في مجال تطوير الموارد الطبيعية والثروات الغابية والرعوية ، وإنعكس هذا على هذه المجتمعات. ولكن في السنوات الأخيرة – وفي مواجهتها لمظاهر التدهور البيئي الذي ألم بهذه الموارد – شجعت الدولة كل التنظيمات المتواجدة في الريف وتسعى من خلال المشاريع الزراعية والهيئات والإمكانات الأخرى المتوفرة لديها من إرشاد زراعي وخدمات زراعية ، إلى تفعيل دور هذه المجتمعات والتنظيمات للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بحماية وصيانة الموارد الطبيعية ومنها إنشاء مصدات الرياح وتشجير الأراضي المتأثرة بالتملح والقلوية وتثبيت الكثبان الرملية .

4-3 تقويم أداء المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعي والغابات:

يعتبر التنظيم الجماعي في المناطق الريفية على العموم عملاً لازال في بدايته في العديد من أقطار الوطن العربي ، ذلك أن السكان المجاورون للغابات والمستقرون في المجالات الرعوية في تعاملهم مع هذه الموارد الطبيعية يركزون أساساً على البحث عن تغطية حاجياتهم من الحطب والأخشاب للبناء والمواد الغابية المختلفة ذات الإستعمالات المحلية ، إضافة إلى الأعلاف وزراعة المجالات الرعوية بطريقة تقليدية دون ترشيد الإستخدامات للمحافظة على الموارد الطبيعية .

إن النقص في عدد وتنظيم المجتمعات الريفية المرتبطة بالمراعي والغابات في الوطن العربي وبسبب الإستخدامات غير المرشدة وغير المنظمة لهذه الموارد أديا إلى تدهور وتصحر هذه المجالات . ونسبة إلى قلة الموارد المالية والإعتمادات المرصودة لقطاع الغابات والمراعي ، فإن إعادة تأهيل المجالات الرعوية والغابية تصبح من الصعوبة بمكان وتتطلب مجهودات كبيرة لإنجاز هذا العمل في إطار تشاركي يشجع مشاركة المجتمعات الريفية ، لتقوم بدورها إلى جانب الجهات الرسمية المسؤولة على تنمية الأرياف والرفع من مستوى معيشة السكان الريفيين .

والإمكانيات الذاتية المادية والفنية للمجتمعات الريفية ضعيفة ومحدودة لا تمكنها القيام بدور فعال في مجال حماية وصيانة وتنمية المراعي والغابات، وبالتالي فإن تقويم دور هذه المجتمعات قد يكون غير ملائم في الوقت الذي لا تقدم لهذه التنظيمات المعونة الفنية والمادية اللازمة لتمكينها من التواجد الفعلي في الميدان من جهة، وتوسيع مجالات مشاركتها الفعالة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة للمراعي والغابات من جهة أخرى .

وبعض المنجزات التي تمت في إطار مشروعات معينة في بعض الأقطار العربية والتي أعطت بعداً هاماً لأثر المشاركة الشعبية الريفية، والتى بينت أن نتيجة المشاركة للمجتمعات الريفية في إدارة شؤونهم التنموية كان ذو وقع حميد على مستوى تنمية المراعي والغابات إضافة إلى تحسين مستوى معيشة هذه الفئات من السكان من الوطن العربي . ويرتكز تحسين مشاركة المجتمعات الريفية لتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات لكي تكون نتائج تقويم أدائها إيجابياً على تحديد البرامج والخطط مع هذه المجتمعات للإدارة المشتركة لهذه الموارد، مع توضيح الأدوار والمسؤوليات الجماعية والفردية في إعداد وتنفيذ هذه البرامج والخطط ، إضافة الى تعيين مراقبين من أفراد المجتمعات الريفية لمراقبة ومتابعة وتقويم عمليات الرعي والحمولة بالمناطق الغابية والرعوية وذلك بالتنسيق مع الجهات المسؤولة على التنمية المستدامة للمراعي والغابات على المستوى المحلي. وفي مجال حقوق الإنتفاع التي تتمتع بها المجتمعات الريفية من حيث إستخدامات المراعي والغابات، فإنها تحتاج إلى إعادة النظر في مناطق وضع اليد والإنتفاع والحقوق وواجبات واضعي اليد وذوي هذه الحقوق حتى تستجيب للتطورات التي

عرفها القطاع الغابي والرعوي في الوطن العربي .

وبالنسبة لتقويم أداء المجتمعات الريفية ودورها في حماية وصيانة الغابات والمراعي على مستوى الأقطار العربية، فإنه مثلاً في جمهورية مصر العربية يمثل مشروع إدارة موارد مطروح نموذجاً لما يمكن إنجازه من خلال المشاركة الفعلية للمجتمعات الريفية والجهاز الرسمي ، حيث مكن تنفيذ هذا المشروع بتعاون مع المجتمعات الريفية البدوية من تحسين وصيانة وحماية مساحة 12 ألف فدان من المراعي الطبيعية بالساحل الشمالي الغربي وزراعة مسافة 120 كلم متر بمصدات الرياح من الأشجار الغابية على طول الطريق الساحلي بمنطقة مطروح، إضافة إلى أن المشروع مكن من مساعدة المجتمعات الريفية البدوية على إنشاء المشاتل والصوب الزراعية وإنتاج شتلات الأشجار الغابية وشجيرات المراعي بمناطق تنمية وصيانة المرعي والغابات . كما تم كذلك تقديم الدعم الفني والمالي والإرشاد والتدريب لفائدة أفراد المجتمعات الريفية البدوية لتحسين دخلهم وتبني المشروعات ذات الحجم الصغير، والرفع من مستوى وعيهم بمزايا المحافظة على بيئتهم وحماية المراعي والغابات المتواجدة في مناطقهم .

وبخصوص الجمهورية العربية السورية ، تعتبر المجتمعات الريفية القاعدة الأساسية لحماية وتطوير الموارد الطبيعية ولكن تبقى أهمية دور هذه المجتمعات متوقفة على ضرورة القيام بتنظيمها وتدريب أعضائها وتوسيع العمل التشاركي والتنسيق .

وقد كان لمختلف المشاريع التي أنجزت خاصة في مجال الغابات أثراً إيجابياً في مشاركة المجتمعات الريفية، مع العناية الخاصة بإدماج مكثف للعنصر النسوي في البادية السورية . وفي إطار النشاطات العملية المولدة للدخل، تقام دورات تدريبية للنساء في القرى الحراجية والتجمعات السكانية، وتهدف إلى نشر المعرفة الدقيقة لدى هذه الفئة من المجتمع الريفي حول كيفية إعداد وتقديم المشاريع إضافة إلى إمكانيات التحفيز والتخطيط العملي والخروج فوراً بمشروع تنفيذي ملائم مع طاقاتهن الذاتية ، كما تستهدف هذه الدورات التدريبية فئات أخرى وعلى الخصوص السكان العاطلين عن العمل في البادية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل التشاركي والتكويني إضافة إلى تقديم المعونة الفنية والإدارية لخلق وتنفيذ مشاريع صغرى ذات الفائدة العالية لفئات البادية ، يتميز

بكونه يتيح إمكانات الرفع من مستوى الدخل والمعيشة في الأرياف مما يساعد المجتمعات الريفية على المساهمة، والقيام بدور فعال في حماية وصيانة المراعي والغابات، بحيث ينخفض الضغط الحاصل على هذه الموارد الطبيعية من خلال الحصول على مداخيل ناتجة عن أنشطة متنوعة في مجالات متكاملة مع نشاط تربية الماشية والتنمية الغابية .

ومن جهة أخرى، فإن تعزيز دور المجتمعات الريفية في سوريا لن يتم إلا عبر الإستفادة من إمكانات هذه المجتمعات، والتي تتمثل في وجود مهارات فردية وفي إطار العديد من التنظيمات الفلاحية والرعوية والتعاونية المتعددة الأغراض ، والتي تساهم في تنفيذ خطط الدولة في الأرياف ، إضافة إلى وجود منظمات نسائية تساهم في العمل التنموي وكذلك قدرة المجتمعات الريفية على إستيعاب التقنيات والعلوم والتي لها علاقة مع أساليب الإستخدام المحلي للموارد الطبيعية والخبرة العملية التي تملكها هذه المجتمعات في البادية . وكذلك الإمكانات الأخرى مثل وجود تجمعات سكانية كبيرة لها علاقة مباشرة بالموارد الطبيعية ، حيث يسهل هذا التمركز الجغرافي للسكان التنفيذ الفعال لبرامج الإرشاد والتوعية والرفع من مستوى أداء المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية .

وفي حالة موريتانيا فإن طبيعة وأهمية المجتمعات الريفية في الحفاظ على الموارد الرعوية والغابية ونظراً لمحدودية الإمكانيات المتاحة لهذه المجتمعات فإنها لا تستطيع القيام بدور فعال في هذا المجال . وبالرغم من هذا الوضع ، فإن بعض التنظيمات التي تعتمد على مجهوداتها الذاتية ومشاركة أفرادها تمكنت من نشر مستوى الوعي بأهمية المشاركة الشعبية بين الريفيين كما أن انخراط الكثير من المنتجين القرويين داخل هذه التنظيمات يشكل إطاراً منظماً يمكن من خلاله العمل والبرمجة للعديد من النشاطات الريفية ، كما ساهمت هذه المؤسسات في إعادة تأهيل بعض الغابات بغرس أشجار إضافية ومكافحة الحرائق التي تهدد المراعي والغابات وكذلك ساهمت في مكافحة بعض الأمراض الفتاكة التي تهدد بدورها الماشية .

وإن هذا العمل ولو كان متواضعاً فإنه يفتح المجال مستقبلاً لتوسيع وتفعيل دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بالقطر الموريتاني .

وبالنسبة للمملكة المغربية فإن المجتمعات الريفية في عدة جهات وخاصة في المناطق الجبلية تقوم بعدة مهام ذات طابع إجتماعي وإقتصادي في إطار التضامن الجماعي لفائدة أفرادها ، وتهم بالأساس توزيع حصص مياه الري بين ذوي الحقوق ، وإدارة المساجد وتموين القائمين بها وتقوم كذلك التنظيمات الجماعية التقليدية بإدارة مراعي أراضي الجموع بإعتماد أساليب موروثة عبر الأجيال خاصة فيما يتعلق بإستغلال الموارد الرعوية وإستخدام المياه ونصب الخيام ضمن نظام الترحال القبائلي . هذا وبالرغم من إستمرار العمل بنظام العرف والتقاليد ، فإن المجتمعات الريفية عرفت خلال العشرين سنة الماضية تقلصاً في مستوى التضامن الذي كان يربط أفرادها وبدأ يحل محله الإستغلال الفردي للموارد الرعوية دون إعتبار المنفعة العامة التي تسود النظم القبائلية التقليدية .

- وبعد تلاشي الدور التقليدي الذي كانت تنفرد به المجتمعات الريفية التقليدية في إدارة المراعي على الخصوص، قامت الجهات الحكومية بتقوية نشاطاتها عبر تأطير ذوي الحقوق في إطار تعاوني يجمع بين الأعراف والتقاليد التي تتبناها المجتمعات الريفية لصيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية ومتطلبات الإدارة الحديثة لهذه الموارد ، وتم تنظيم الإستخدامات للمراعي والغابات في إطار تعاوني ما بين السكان المعنيون حسب نشاطاتهم ، وكذلك إنشاء تعاونيات رعوية وتعاونيات غابية ، وتتوزع هذه الأخيرة إلى تعاونيات التفحيم وتعاونيات إنتاج خشب البناء تعمل في إطار القانون الخاص بالتعاونيات المعنية التقليدية وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أن التعاونيات الرعوية شاركت وتشارك في تسيير الدورة الرعوية والمساهمة بمبالغ مالية لأداء واجب توريد القطيع وصيانة شبكة نقط المياه والحفاظ والحراسة على المحميات الرعوية . وتتمثل أهمية هذا التنظيم التعاوني في أنه يساعد على فتح حوار جاد بين الجهات الرسمية المسؤولة على الموارد الرعوية والغابية ومختلف التنظيمات الأهلية المرتبطة بهذه الموارد ، خاصة فيما يتعلق بإشراكها في تنمية القطاع من جهة وتعزيز دور المجتمعات المعنية لتحقيق التنمية المستدامة للمراعي والغابات وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسكان في المناطق الريفية المغربية من جهة أخرى .

الباب الرابع

المعوقات والمشاكل التي تواجه المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي في الوطن العربي

الباب الرابع

المعوقات والمشاكل التي تواجه المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي في الوطن العربي

بعد إستعراض مختلف الجوانب المتعلقة بالمجتمعات الريفية ودورها في حماية وصيانة المراعي والغابات على العموم وعلى مستوى الوطن العربي، يتبين أن تنظيمات هذه المجتمعات تختلف بإختلاف النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الأقطار العربية، كما أوضح تحليل المعلومات التي وردت في الدراسات القطرية أن تعزيز وتفعيل دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المجالات الغابية والرعوية يواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل، التي تتوزع إجمالياً إلى معوقات فنية ومالية ومؤسسية وتشريعية قانونية . وحسب طبيعة هذه المجتمعات فهناك مشاكل ومعوقات متشابهة وتعتبر قاسماً مشتركاً على صعيد الوطن العربي إلى جانب المعوقات الخاصة بكل قطر . وفيما يلي سرد للمشاكل والمعوقات على مستوى الوطن العربي بصفة عامة ثم على مستوى كل قطر عربي.

1-4 المشاكل والمعوقات العامة على مستوى الوطن العربي :

شهدت معظم الدول العربية توسعاً كبيراً في الإستثمارات الزراعية دون إعتبار لطاقة تحمل الموارد الطبيعية ذات الأهمية البالغة للتنمية الزراعية ، والتي تتمثل في المياه والأراضي والمراعي والغابات والموارد الطبيعية الأخرى من مكونات التنوع البيولوجي .

وفي معظم الأحيان هدفت أولويات الخطط والإستراتيجيات التنموية الزراعية العربية إلى دفع عجلة الإقتصاد، وتحقيق العائد المادي دون مراعاة وإعتماد أسس وأساليب الحماية والمحافظة على تلك الموارد، أو إتباع أمثل الطرق لإستغلالها في إطار من التوازن البيئى الذي يضمن التنمية المستدامة للمراعي والغابات على الخصوص ، بالإضافة إلى

الممارسات غير المرشدة لهذه الموارد من قبل الأفراد لتلبية إحتياجاتهم فقط والحصول على دخل شخصي يمكنهم من العيش اليومي، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للعمل الجماعي في إطار التنظيمات للمجتمعات الريفية التى يتم من خلالها الإستغلال والإستخدام الملائم لهذه الموارد الطبيعية ، كل هذا عرض الموارد الرعوية والغابية لإستنزاف شديد أدى إلى تدهورها وتصحر مجالات واسعة من الغابات والمراعي في الوطن العربي . ويتطلب هذا الوضع جهود كبيرة من جانب الحكومات ، والمجتمعات الريفية التى لها دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة للثروة الغابية والرعوية من جهة أخرى ، التي تمكن بالتالي من رفع مستوى العيش للسكان الريفيين، وبالخصوص المجاورين والمستفيدين من المجالات الرعوية والغابية في الوطن العربي .

إن المجتمعات الريفية تحتاج بصفة خاصة إلى مساعدات فنية ومؤسسية ومالية حتى تتمكن من أداء دور فعال في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية، ولاتقتصر الأسباب التي تحد من مساهمة هذه المجتمعات في التنمية المستدامة الغابية والرعوية في وجود مشاكل ومعوقات تواجه تفعيل وتعزيز دورها فحسب ، بل وعدم تحفيزها بالمبادرة للعمل بصفة شريك إقتصادي وإجتماعي حقيقي إلى جانب المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص المستثمر في مجال الغابات والمراعي والمنظمات الجهوية والدولية التي تقوم بتمويل وتنفيذ مشروعات ميدانية تهدف إلى التنمية الريفية والرعوية والغابية المستدامة . ويمكن تصنيف وتعريف نوعية هذه المشاكل والمعوقات على مستوى الوطن العربي فيما يلي :

4-1-1 المعوقات الفنية :

تتمثل هذه المعوقات الفنية في غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة تخص المجالات الغابية والرعوية من حيث أهميتها وإستخداماتها وعلاقتها مع المجتمعات الريفية المجاورة لهذه الموارد ، إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال الإرشاد وعلم المجتمعات الريفية ، تسببت هذه المعوقات في عدم الإهتمام بالمشاركة الشعبية في التنمية الغابية والرعوية ولم تعط لها الأولوية الضرورية . وبالتالي لايتاح للمجتمعات الريفية القيام بدورها اللازم في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية . بالإضافة إلى إنتشار وتوزع المناطق الغابية والرعوية بسبب تقاطع مساحتها مع المزارع والعمران والطرق،

وكذلك قلة المواصلات والتجهيزات الأساسية خاصة في المناطق الجبلية التي تعرف عزلة جغرافية ، لا تساعد على إستقرار المجتمعات الريفية للقيام بدورها لحماية الغابات والمراعي وخلق الظروف والشروط الضرورية لوضع خطة متكاملة لتعزيز هذا الدور .

4-1-2 المعوقات المؤسسية :

تتمثل هذه المعوقات في تعدد الجهات الفنية والسلطات الإدارية التي تتدخل في مجال التنمية الغابية والرعوية، مما يؤدي بالمجتمعات الريفية إلى عدم التحكم في قدرتها على بناء علاقات ثابتة وواضحة مع هذه الجهات للقيام بدورها في حماية وصيانة الغابات والمراعي . إضافة إلى هذا الواقع ، فإن عدم وجود التنسيق بين الجهات الرسمية المسؤولة عن الغابات والمراعي وغياب وحدة تنسيق عمل هذه الجهات على الصعيد المحلي مع المجتمعات الريفية في تنمية وحماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية ، لا يساعد على تعزيز دور هذه المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة للغابات والمراعي من جهة، والرفع من مستوى المعيشة الفردية والجماعية في المناطق الريفية المجاورة للمجالات الغابية والرعوية من جهة أخرى .

ونظراً لطبيعة هذه البنية المؤسسسية وتعددها وعدم وجود التنسيق بين مكوناتها، فإنها تعجز عن إيجاد أساليب للمشاركة الشعبية المحلية مع المجتمعات المستقرة داخل مجال جغرافي محدد ، ويصعب عليها أن تدمج الفئات الريفية المتنقلة خاصة الرحل ليساهموا إلى جانب المجتمعات الريفية المستقرة في حماية وصيانة المراعي والغابات .

4-1-3 المعوقات المالية والإقتصادية :

تتمثل هذه المعوقات في نقص وضعف الموارد المالية المرصودة في الموازنات الحكومية لتنمية المراعي والغابات وذلك يرجع إلى أن معظم الأقطار العربية تواجه تحديات التنمية الشاملة وتضع أولويات في خطط وإستراتيجية عملها، وغالباً ما لا تدخل التنمية الغابية والرعوية من بين هذه الأولويات . وبالتالي ، فإن الموارد المالية المخصصة لقطاع الغابات والمراعي لا تغطي إحتياجات برامج التحريج والإدارة وتحسين المراعي ، مما يجعل الإدارات الفنية المسؤولة عن هذا القطاع لاتستطيع إتباع خطة تستهدف المشاركة الكثيفة للمجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات من جهة ، وعدم تبني هذه

الإدارات برامج إرشادية وإعلامية لتطوير القطاع التعاوني الغابي والرعوي، ولتوسيع قاعدة التنظيمات الأهلية المتعاملة مع هذه الموارد من جهة أخرى مما يضعف فرص تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

وبصفة عامة لا تتوفر لدي المجتمعات الريفية الإمكانيات والموارد المالية الذاتية الفائضة التى تمكنها من مواجهة متطلباتها المعيشية بشكل لائق ناهيك عن المساهمة بجزء من التمويل اللازم لإعداد وتنفيذ مشروعات تنموية تكمل ماتقوم به الجهات الرسمية في مجال التنمية الريفية والغابية والرعوية من جهة أخرى .

4-1-4 المعوقات التشريعية والقانونية :

إضافة إلى ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم القطاع الغابي والرعوي والعلاقات بين المواطن العربي وثرواته الطبيعية والبيئية ، يتمثل ضعف الإطار التشريعي والقانوني في معظم الأقطار العربية في التعدد والتضارب الحادث على مستوى مختلف الضوابط والتدابير القانونية التي تنظم قطاع الغابات والمراعي وعدم وجود ميثاق جامع شامل لكل القوانين الخاصة بهذا القطاع على مستوى القطر إلى جانب القانون الغابي متعدد النصوص عدة قوانين أخرى تطبق لإدارة القطاع الرعوي والغابي مثل قوانين الإستثمار الزراعي ، والقانون الخاص ، والقانون الجنائي والقانون التجاري والجمركي وقانون تنظيم المجتمعات والجمعيات الأهلية عامة ، إذ أنه لم يتم بعد وضع مدونة خاصة بالغابات والمراعي تجمع فيها مختلف النصوص والتدابير التشريعية والقانونية المنظمة لمختلف الإستخدامات والإستثمارات لهذه الموارد على المستوى القطري . إضافة إلى الغياب النسبي والنقص في التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات والتي يتم تضمينها الإطار العلاقي القانوني والتشريعي بين هذه المجتمعات والجهات الحكومية والتنظيمات المتعددة الأخرى ذات الصلة ، حتى يتاح لهذه المجتمعات المجال للقيام بدورها في أحسن الظروف وخلق البيئة العامة التي تساعد وتمكن من تحقيق تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة لهذه الموارد لتستجيب بإستمرار لحاجيات السكان المرتبطة بها وحاجيات الإقتصاد المحلي والوطني والقومي العربي .

4-2 المشاكل والمعوقات على مستوى بعض الأقطار العربية :

4-2-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

أ- المعوقات الفنية :

وتتمثل فيما يلي :

* محدودية الموارد الحراجية ، حيث تتواجد أغلب الأراضي الحراجية في مناطق نائية ذات طبوغرافية صعبة المسالك إضافة إلى عدم وضوح الحدود الغابية .
* القطع المكثف للإشجار وتحويل إستخدام الأراضي الحراجية للتوسع الزراعي والعمراني .
* ضعف الرقابة على الموارد الغابية والرعوية .
* النقص من حيث النوعية والكمية في مجال الموارد البشرية المتخصصة في مجال الحراج .

ب- المعوقات المؤسسية :

* تداخل الصلاحيات ما بين الجهات المسؤولة ، مما يضعف كفاءة مختلف التدخلات ويزيد من صعوبة إدماج المجتمعات الريفية في إعداد وتنفيذ البرامج وتمكينها من المساهمة في حماية وصيانة الغابات والمراعي .

ج- المعوقات المالية :

* قلة الإعتمادات المخصصة في الموازنة العامة لقطاع الغابات والمراعي .

د- المعوقات القانونية والتشريعية :

* الإجراءات الطويلة في معالجة القضايا الخاصة بالتعدى على الغابات والمراعى وعدم كفاية هذه الإجراءات فيما يتعلق بإصدار القرارات وتنفيذها .
* عدم التحصيل الفوري للغرامات مما يشجع على الإستمرار في التعدي على

الموارد الغابية والرعوية إضافة إلى عدم تناسب هذه الغرامات مع الواقع الحالي.

* قدم التشريعات وهي بحاجة إلى تحديث .

* عدم تمتع موظفي الحراج والمراعي بقوة التنفيذ الميداني لمواجهة المتعدين على المراعي والغابات .

4-2-2 دولة الأمارات العربية المتحدة :

تواجه تنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية في صيانة المراعي والغابات في دولة الإمارات عدد من المعوقات والمشاكل أهمها ما يلي :

أ- المعوقات الفنية :

* ضعف أساليب إقناع المجتمعات الريفية بأهمية إقامة الغابات ودورها في حماية مزارعهم ومساكنهم وتوفير العديد من الخدمات مثل الشتلات اللازمة لتسوير مزارعهم وتوفير منتوجات غابية من الأخشاب وغيرها ، وكذلك بالنسبة لأهمية حماية المراعي وتفادي إستخدامات الرعي الجائر .

* نقص برامج التوعية والإرشاد عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ، وإهمال الجانب التدريبي .

* ضعف إشراك سكان الأرياف في وضع البرامج الكفيلة بحماية وتنمية المراعي والمحافظة على الغابات والمحميات الطبيعية .

* قلة الدراسات الخاصة بالنباتات الرعوية والغابية وكيفية إكثارها وزراعتها .

ب- المعوقات المؤسسية :

تتمثل أساساً في عدم وجود أي تنظيمات أو جمعيات ريفية لحماية وصيانة الغابات والمحميات .

4-2-3 الجمهورية التونسية :

أ- المعوقات الفنية والطبيعية :

* صعوبة التضاريس والظروف المناخية وقلة الأمطار التي لا تساعد على توفير

الظروف الملائمة لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية .

* النقص الحاصل على مستوى توفير نقاط المياه والمسالك .
* النقص في التأطير الفني لتنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية وغياب الدراسات الدقيقة في موضوع تكوين الجمعيات .

ب- المعوقات المؤسسية :

* ضعف التفاعل لبعض المستفيدين وعدم إقتناعهم بجدوى التنظيم في إطار جماعي .
* ضعف إهتمام بعض الجماعات بتنمية وصيانة المراعي والغابات .
* الغياب الميداني للمالكين الحقيقيين للقطعان حيث يتولى الرعاة تربية الماشية وليس في وسعهم إتخاذ القرار ، وبالتالي تتعثر حركة التنظيم الجماعي للإستغلال الأمثل للموارد .

ج- المعوقات المالية :

* ضعف الإعتمادات المرصودة من قبل الدولة لقطاع المراعي والغابات وذلك مقارنة مع الإحتياجات اللازمة لتنمية هذه الموارد .
* صعوبة توفير إعتمادات خارجية لتمويل مشاريع التنمية الغابية والرعوية، وذلك راجع بالأساس إلى الوضع العقاري المعقد وضعف مردودية المشاريع .

د- المعوقات القانونية والتشريعية :

- عدم إقتناع الجماعات ورفضها لمبدأ تنظيم إدارة الغابات والمراعي بما يشمل الإجراءات والتدابير التي تتضمنها القوانين والتشريعات المتخصصة .
- رغبة وإلحاح العديد من الجماعات والأفراد في خوصصة الأراضي المشتركة وذلك بالرغم من أن التجربة السابقة بينت أن عملية إسناد الأراضي وخوصصتها ساهمت في تشتت الملكية وإستفحال ظاهرة التصحر بفعل الإستخدامات غير

الملائمة للأراضي الموزعة خاصة الرعوية منها .

4-2- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**

تشمل المعوقات والمشاكل التى تواجه حماية وصيانة المراعي والغابات الآتي :

أ- **المعوقات الفنية والطبيعية :**

وتتمثل فيما يلي :

* هجرة الشباب بإتجاه المدينة خاصة الطبقة المثقفة أو المتعلمة، والتي مارست تكويناً عالياً بالجامعات والكليات، ولا ترغب بالعودة إلى الريف وممارسة النشاط الفلاحي بوسائل تقليدية ومردودية محدودة، بل تفضل البقاء في المدينة لممارسة نشاطات ومهن أخرى .

* إنعدام التخصص في الجمعيات والمنظمات المهنية والريفية ، الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تمثيل المجتمعات الريفية والدفاع عن مصالحهم ومناقشة خطط التنمية المقترحة أو إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة .

* قلة الإطارات (الكوادر) في الجمعيات والتعاونيات الإنتاجية والمنظمات المهنية ، إذ أن نسبة الكوادر الجامعية في القطاع الفرعي للغابات لا تتعدى (8٪) ، وهذا ما يضعف من مجال نشاطها وإعداد خططها وبرامجها ومستوى مناقشتها للمشاريع والخطط التنموية المقترحة .

* تتمثل هذه المعوقات أيضاً في الظروف الطبيعية القاسية، حيث أثر الجفاف خلال العشر سنوات الأخيرة كثيراً على الغطاء الغابي والعشبي والموارد الرعوية ، وزادت حساسية الغابات والمراعي نتيجة قلة الأمطار .

ب- **المعوقات المالية :**

تعمل الجمعيات التعاونية في الريف بالتعاون المشترك بين مختلف شرائح المجتمعات الريفية ، إلا أن الموارد المالية الذاتية في أغلب الأحيان ضعيفة . ومن أهم الصعوبات المالية التي تواجه التعاونيات والجمعيات الفلاحية ما يلي :

- ضعف الموارد المالية لمعظم الجمعيات التعاونية نتيجة قلة الإشتراكات وإنعدام

الدعم المالي من الدولة .

- عدم توفر الأموال اللازمة في الجمعية لتنفيذ المشاريع المقررة .

4-2-5 جمهورية جيبوتي :

تتمثل المشاكل والمعوقات التي تواجه تنمية وحماية المراعي والغابات بجيبوتي في عدم الإهتمام الكافي بهذا القطاع، وضعف إعتمادات الموازنة العامة المخصصة لهذا القطاع ولتنمية وتوعية المجتمعات الريفية ، إضافة إلى عدم إهتمام المزارعين والرعاة بالمراعي الطبيعية والنقص الحاصل في مجال الإرشاد الريفي وفي مجال الموارد البشرية المتخصصة .

4-2-6 جمهورية السودان :

يواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي في جمهورية السودان المعوقات التالية :

أ- المعوقات الفنية :

يفتقر السودان إلى المعلومات الموثوقة الخاصة بالموارد الرعوية والغابية، والبيانات المتحصل عليها من المسوحات الخاصة بالموارد الطبيعية لا تتم بالأسلوب العلمي الصحيح ، نتيجة لعدم وجود الكوادر المؤهلة والوسائل والتقانات الحديثة الملائمة مثل التنسيق الإحصائي والأساليب المختارة في الرصد والتحليل لبيانات الموارد الطبيعية.

ب- المعوقات المؤسسية :

تنتج هذه المعوقات في مجال المراعي من تعامل المجتمعات الريفية الرعوية مع عدة أجهزة ومؤسسات داخل مجتمعاتهم مثل الإدارة الأهلية ، وخارج مجتمعاتهم مثل الإدارات الحكومية والطوعية . وغالباً ما تعجز هذه المؤسسات الرسمية عن مقابلة إحتياجات المجتمعات الرعوية نسبة لعدم التنسيق بين تلك المؤسسات، أو لخروج المجتمعات الرعوية أحياناً خارج النطاق الجغرافي الذي تعمل داخله المؤسسات الرسمية . إضافة إلى ضعف تطبيق منهجية المشاركة الشعبية في التنمية بخلاف مايتم من خلال تنفيذ برامج شبكات خطوط النار ، وهذا ما يضعف العلاقة المؤسسية ويخل بإستمراريتها ما بين الإدارات

الحكومية ذات الصلة والمجتمعات الرعوية . هذا إلى جانب التغير الذي طرأ على البنية المؤسسية لإدارة المراعي والعلف في ظل نظام الحكم الإتحادي ومنح الولايات صلاحيات واسعة دون وضع آلية للتنسيق على كافة المستويات المرتبطة بالعملية التنموية، كما أن برامج المساهمة والمشاركة في التنمية تركز على الفئات الرعوية المستقرة ولم تدرج الفئات المتنقلة إلا مؤخراً في التنمية وذلك نسبة لحركتهم الموسمية .

وتتمثل المعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات بالسودان في عدم إشراك أهل الريف والرحل خاصة في إدارة الغابات والمراعي داخل الغابات المحجوزة إلا مؤخراً أو عدم تضمين حقوقهم في القانون ، إضافة إلى أن تقسيم السلطة بين المركز والولايات أدى إلى تهميش دور الحماية والصيانة لهذه الموارد الطبيعية وإزدياد تدهورها وسوء إستغلالها .

ج- المعوقات المالية :

تتمثل هذه المعوقات في ضعف الموازنات وشح الإمكانات، والموارد المحلية المتاحة مما يؤدي إلى إنحسار أنشطة الإدارات الحكومية المختصة، إضافة إلى ضعف كفاءة إستعمال الموارد المالية في مواجهة تدهور الموارد الرعوية والغابية . كما تتمثل أيضاً هذه المعوقات في صعوبة توفير مستلزمات الإنتاج الرعوي وعدم تقديم التسهيلات الائتمانية بواسطة البنوك الزراعية بسبب ترحال الرعويين ونوعية ملكية الأراضي الرعوية (الشيوع) . وبخصوص الغابات، فإن قسمة الثروة بين المركز والولايات أدت إلى إنخفاض الدعم الذي تقدمه الهيئة القومية للغابات للولايات النائية .

د- المعوقات التشريعية والقانونية :

تتمثل هذه المعوقات في تشتت الضوابط القانونية الخاصة بالمراعي التي لا تحدد إطاراً واضحاً لتنظيم هذا المرفق الهام ، ذلك أن الضوابط المتعلقة بحيازة وملكية الأرض وحماية حقوق المرعى توجد في قوانين الأراضي ، وبعض الأحكام ذات الصلة بحماية المراعي في قوانين الإستثمار والغابات ، وجل الأحكام القانونية الخاصة بالمراعي توجد في الأوامر المحلية العديدة والتشريعات بموجب قوانين الحكم الإتحادي المتعاقبة . وبالتالي فإن الكم الهائل من الضوابط يفتقد الصيغة التوحيدية التي تبلور السياسات

والضوابط القانونية العامة في مجال المراعي على مستوى السودان . وبخصوص الغابات، فبالرغم من وجود قانون واضح للغابات للعام 1998 فإن المتغيرات السريعة خاصة الإقتصادية جعلت هذا القانون أقل فعالية في الجانب الجزائي ، مما أدى إلى إرتفاع الإعتداء على الغابات . هذا إضافة إلى أن الغابات وضعت ضمن السلطات المشتركة بين الولايات والمركز دون توضيح الحقوق والواجبات لكلا الطرفين .

4-2-7 الجمهورية العربية السورية :

تشمل المعوقات والمشاكل التي تواجه حماية وصيانة المراعي والغابات وأداء المجتمعات الريفية في هذا المجال ما يلي :

أ- المعوقات الفنية :

* قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بتنمية وصيانة الموارد الطبيعية بشكل عام والرعوية بشكل خاص .
* غياب إستراتيجية التنمية والصيانة المتكاملة للموارد على مستوى النظم البيئية وقلة المعلومات الأساسية اللازمة لإدارة المناطق الجافة وشبه الجافة .
* النقص في عدد الفنيين المتخصصين العاملين في مجال المراعي وضعف الخبرة في التعامل مع المجتمعات الريفية الرعوية القائمة في البادية ، إضافة إلى عدم توفر جهاز متكامل من الكوادر الفنية على مستوى مديرية الحراج ومصالحها ودوائرها في المحافظات وأريافها، مما يؤدي إلى تأخر الصلة بين السلطات المحلية والمجتمعات الريفية ويؤثر سلباً على وضع الخطط التشاركية بالتعاون مع السكان الريفيين .
* قلة برامج الإرشاد الزراعي والتوعية حول أهمية دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية .
* تدني الإنتاج الحيواني الذي يعتمد عليه معظم سكان البادية في تأمين دخلهم ومعيشتهم ، وبالتالي لا تتمكن المجتمعات الريفية من توفير فائض لإستخدامه في مجالات صيانة وتحسين المراعي التي تستغلها .
* عدم وجود قاعدة بيانات للمراعي والمجتمع الريفي .

ب- المعوقات المؤسسية :

* تعدد الجهات العاملة في مجال البحث العلمي الزراعي والذي يضعف التنسيق الكامل بين البحوث الزراعية ويقلل من فرص إستثمار الموارد .
* عدم تضمين النظام الداخلي للمنظمات التعاونية البنود ذات العلاقة مع الموارد الطبيعية وتطويرها وصيانتها، وبالتالي لا تأتي الإستفادة من المنظمات التعاونية إلا من خلال أغراضها التي تستلزم المساهمة في تنفيذ الخطط السنوية للدولة .

ج- المعوقات المالية والإقتصادية :

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

* قلة الإعتمادات المالية المخصصة لتنمية وصيانة المراعي الطبيعية في البادية ، حيث تمثل الإستثمارات المخصصة للمشاريع القائمة فقط 5٪ من إجمالي الإستثمارات المخصصة لمشاريع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .
* إرتفاع أسعار المواد العلفية مقارنة بأسعار المنتجات الحيوانية وإرتفاع قيمة الأدوية البيطرية، إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على تصدير الحيوانات الحية أدت إلى إنخفاض مردود المنتجين وعدم التشجيع على التوسع في الإنتاج الرعوي .
* صعوبات متعلقة بتسويق الحليب ومشتقاته ، وإنخفاض الأسعار خاصة في مواسم الإنتاج التي يباع فيها أكثر من 50٪ من مجموع إنتاج الحليب .
* بحكم حيازاتها الصغيرة وصعوبة جغرافية هذه الحيازات ، فإن المجتمعات الريفية وخاصة المجاورة للغابات تحصل على مداخيل غير كافية لتغطية إحتياجاتهم الذاتية وبالتالي ، لا يستطيعون المساهمة في أي مشروع أو برنامج حماية وصيانة الموارد الطبيعية عموماً والغابية على الخصوص .

د- المعوقات القانونية والتشريعية :

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

* التراخي في تنفيذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين والمتعدين على الموارد

الطبيعية في البادية، والذي يؤدي إلى تدهور وتدمير معظم أراضي المراعي ، إضافة إلى ضعف قوة الردع ضد هؤلاء بسبب ضآلة العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم إستثمار أراضي البادية . وعلى سبيل المثال ، فإن معاقبة المتجاوز بالرعي على الأراضي المخصصة لمراكز تربية الأغنام أو للمجتمعات التعاونية لتحسين المراعي وتربية الأغنام ، لا تتعدى غرامة قدرها 2 ليرة سورية (ل.س.) عن كل رأس ماشية و 5 ل.س. في حال التكرار .

* عدم وجود قوانين خاصة بتنظيم الرعي وحماية وصيانة المراعي .
* عدم تناول قانون الحراج رقم 7 لعام 1994 لبعض الجوانب مثل إقامة الغابات الشعبية والعلاقات ما بين المجتمعات الريفية وإدارة الحراج بالوضوح اللازم، إضافة إلى عدم تحديد دور سكان الريف في التنمية المستدامة للغابات .

4-2-8 جمهورية العراق :

تواجه حماية وصيانة وتطوير الموارد الرعوية والغابية في العراق الكثير من المشاكل والمعوقات أهمها ما يلي :

أ- المعوقات الفنية :

تتمثل أهم هذه المعوقات في قلة الموارد البشرية الفنية المتخصصة في مجال حماية وصيانة الغابات والمراعي وخاصة الكادر المتقدم المؤهل لإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالغابات والمراعي، إضافة إلى قلة المحطات والمراكز البحثية المتخصصة في هذا المجال والأجهزة القادرة على نقل أساليب الحماية والصيانة للمجتمعات الريفية .

ب- المعوقات المؤسسية :

تتمثل هذه المعوقات على الخصوص في عدم إستقرار المؤسسات الخاصة بالغابات والمراعي والذي كان له الأثر الكبير في عدم الإستفادة من الدراسات التي أجريت ولو على نطاق ضيق في حماية وتطوير الغابات والمراعي . إضافة إلى أن دمج مديرية الغابات والتشجير العامة بمديرية البستنة العامة بعد فصل مركز بحوث الغابات وإلحاقها

بالهيئة العامة للبحوث الزراعية التطبيقية ، قلل من الإهتمام بقطاع الغابات في هذا المجال.

ج- **المعوقات المالية :**

نظراً للوضع الخاص للقطر فإن أنشطة حماية وصيانة المراعي والغابات تعرف نقصاً في الموارد المالية التي ترصد لهذا القطاع .

د- **المعوقات القانونية والتشريعية :**

أغلب هذه المعوقات والمشاكل تكون على مستوى تنفيذ القوانين والتشريعات نتيجة لقلة الرقابة وإلغاء مديرية شرطة الغابات بكافة مراكزها مما أدى إلى نقص في المتابعة .

4-2-9 **سلطنة عمان :**

يعرف هذا القطر مشاكل تعترض تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية المراعي والغابات قد تؤدي إلى إنقراض الموارد الرعوية والغابية خاصة بمحافظة ظفار التي تمثل 33٪ من مساحة السلطنة . ومن أهم المعوقات التي تواجه تنمية الموارد الطبيعية خاصة الرعوية والغابية في السلطنة ما يلي :

أ- **المعوقات الطبيعية والفنية :**

تتمثل هذه المعوقات في تذبذب التساقطات المطرية ، الإحتطاب والرعي الجائرين، إضافة إلى قلة الدراسات المتعلقة بالموارد الرعوية وغياب / ضعف في التخطيط البيئي والذي ينتج عنه قطع وإزالة أعداد كبيرة من الأشجار عند تنفيذ أي مشروع مثل شق الطرق ، إقامة مناطق صناعية والتوسع العمراني والسياحة .

هذا إضافة إلى عدم وجود خطط مدروسة لتنمية البيئة لتأهيل وإنشاء المراعي الشجرية بإستخدام المياه المتوفرة من الصرف الصحي المعالج في ري الأشجار والقرى الشجرية .

ب- **المعوقات المؤسسية :**

تتمثل هذه المعوقات في تعدد الجهات المسؤولة عن حماية الموارد الرعوية طبيعية ، وعدم وجود آليات فعالة للتنسيق بين هذه الجهات .

ج- المعوقات التشريعية والقانونية :

تشمل هذه المعوقات غياب التشريعات التي تنظم إستثمار الموارد الطبيعية والبيئية، إضافة إلى عدم وجود إطار لتحفيز المجتمعات الريفية جماعةً وأفرادا على الإستثمار الجيد للموارد الرعوية والغابية .

وعموماً فإن غياب القوانين واللوائح وإهمال النظم والأعراف التقليدية التي تنظم إستخدام الموارد الرعوية والتي توارثتها المجتمعات المحلية جيلاً بعد جيل يمهد الطريق للقضاء على الغطاء النباتي بصفة عامة بفعل الرعي المبكر والجائر وإنتشار التجمعات السكانية على حساب المراعي والغابات وقطع الأشجار بواسطة الرعاة وقيادة السيارات على الغطاء النباتي وإستخدام الطرق العشوائية غير المخططة .

10-2-4 دولة قطر :

يمثل الضغط الحاصل على الموارد الطبيعية للتوسع الزراعي وإضمحلال قوة التجديد الطبيعي لهذه الموارد ومحدودية الموارد المائية من العوامل الأساسية في تدهور المجالات الرعوية ، مما إنعكس سلباً على المجتمعات الريفية والرعوية المنتفعة من هذه المراعي وهجرتها من البادية نحو المدن وساعد على تسريع هذه الهجرة الريفية إكتشاف البترول بدولة قطر .

إضافة إلى هذا الواقع، فإن حماية المراعي والمجالات المشجرة تواجه محددات طبيعية تتمثل في ظروف مناخية صعبة حيث لا يتعدى معدل الأمطار 100 ملم سنوياً فضلاً عن الطقس الصحراوي الجاف السائد . وبالتالي لا توجد غابات بمعناها العلمي المعروف ، فقط هناك أشجار متفرقة مما يتطلب مجهودات كبيرة في مجال إنشاء الغابات وتحسين المراعي لتحقيق الهجرة العكسية وتكوين مجتمعات ريفية تهتم بالمراعي والغابات.

11-2-4 دولة الكويت :

تواجه التنمية البيئية التي تشمل حماية وصيانة المراعي والغابات في الكويت ، معوقات ومشاكل كثيرة ومتعددة تفرضها ظروف مختلفة ومتطلبات كثيرة، لعل من أهمها غياب الدور الفعال للمجتمعات الريفية والتنظيمات المماثلة . وفيما يلي بيان هذه المعوقات

في دولة الكويت :

أ- المعوقات الفنية :

وتشمل المعوقات التالية :

* قلة الخبرة الإدارية والفنية لدى كثير من أعضاء مجالس الإدارة التي تدير شؤون التنظيمات الريفية والجمعيات، خاصة فيما يتعلق بالبعد البيئي وأهمية صيانة الثروات الغابية والرعوية مما يؤثر على دورها المنشود ويؤثر على فاعلية القرارات التي تتخذ في هذا المجال .

* عدم وجود أجهزة ومعدات فنية للرصد البيئي الخاص بالمراعي والغابات .

* قلة المساحة والسكان في الكويت وعدم وجود مجتمع ريفي بالمعنى المتعارف عليه كما في الدول الأخرى، إضافة إلى وجود النباتات والمراعي بعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان .

* نقص مستوى تدريب أعضاء الجمعيات والمجالس الإدارية والعاملين في مجال المراعي والغابات .

* التركيز على النشاط الزراعي وعدم الإهتمام الكافي بالمراعي والغابات .

* عدم كفاية الإرشاد والإعلام الزراعي بشأن حماية وصيانة الغابات والمراعي مما يؤدي إلى حدوث تجاوزات في إستخدام الموارد الطبيعية على العموم .

ب- المعوقات المؤسسية :

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

* عدم التحديد الصريح لسلطات ومسؤوليات كل من الإدارة التنفيذية والإدارة الذاتية ببعض التنظيمات المهتمة بالمجال الريفي مما يؤدي إلى تضارب وتداخل الإختصاصات ، وبالتالي عدم وضوح العلاقة وضعف التنسيق فيما بين الهيئات والمؤسسات الأهلية والحكومية العاملة أو المهتمة بالمراعي والغابات .

* عدم وجود أي مؤسسة تعليمية متخصصة في مجال الغابات والمراعي وحتى في مجال التعليم الزراعي ، تقوم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالتعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بتنظيم الدورات التعليمية من حين لآخر لطلبة الثانوية العامة لمدة سنتين، يلتحقون بعدها للعمل في قطاع الزراعة التجميلية والتخضير الذي يشمل إدارة التحريج والمراعي . إضافة إلى أن التكوين الزراعي المؤسسي يتم بتوجيه عدد قليل من الطلاب إلى جامعات في الخارج للحصول على بكالوريوس الزراعة ، ونادراً ما يكون من بين الخريجين متخصص في المراعي والغابات .

* تعدد الجهات المسؤولة التي تعمل في مجال المراعي والغابات وتضارب وتماثل الإختصاصات ، حيث أن هناك جهات حكومية كالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة وجامعة الكويت وبلدية الكويت ووزارة الصحة وغيرهم ، مما يؤثر على عمل وجهود التنظيمات والجمعيات بصفة عامة .

* ضآلة الإهتمام بقطاع الزراعة بصفة عامة ومن ثم محدودية تحريك نشاطاته خاصة في مجال حماية وصيانة المراعي وعمل التنظيمات المعنية .

ج- المعوقات المالية :

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

* ضعف الموارد المالية لكافة التنظيمات والجمعيات ذات الصلة بالزراعة والبيئة التي تعتمد أكثر على الإعانة التي تقدمها الدولة ممثلة في وزارة الشئون الإجتماعية والعمل .

* عدم وضع معايير وأسس واضحة لمكاتب تدقيق الحسابات المكلفة بعمل ومراجعة حسابات وميزانيات الجمعيات والتنظيمات، إضافة إلى أن إختيار هذه المكاتب غالباً ما يتم بإعتبار عامل السعر أكثر من معيار الكفاءة والخبرة .

* عدم إخضاع حسابات التنظيمات المعنية لرقابة ديوان المحاسبة بجانب الرقابة الإدارية والتنظيمية من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل .

* ضعف ميزانية الهيئة العامة للشؤون الزراعية والثروة السمكية .

د- المعوقات القانونية والتشريعية :

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

* خضوع جميع الجمعيات التعاونية لنفس القانون رقم 24 لعام 1997 بدون تمييز بين التي تعمل في مجال البيئة والأخرى التي تهتم بمجال الزراعة، رغم المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد .
* يوجب القانون إسقاط العضوية سنوياً أو كل سنتين عن ثلث أعضاء المجلس الإداري، وبالتالي فإن هذا التغير المستمر لأعضاء ومجالس الإدارة يمثل عائقاً أمام إنجاز خطة عمل التنظيمات المعنية .

12-2-4 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى :

يعتبر دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات في ليبيا غير ملموس ، فالدولة هي التي تدير شؤون الغابات والمراعي وتوفر فرص عمل لسكان الأرياف في إطار تنفيذ المشاريع الغابية والرعوية ، إضافة إلى أن الأعمال التي تقدمها المجتمعات الريفية في إنجاز هذه المشاريع ليست أعمال طوعية إنما تتم بمقابل أجر .

13-2-4 جمهورية مصر العربية :

تشمل المشاكل والمعوقات التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بجمهورية مصر العربية ما يلي :

أ- المعوقات الفنية :

- قلة الخبراء المتخصصين في تنمية وإدارة المراعي والغابات .
- ضعف تدريب الكوادر المحلية في مجال إنتاج الشتلات الرعوية والغابية وإدارة المشاتل .
- نقص الوعي بضرورة الإهتمام بحماية المراعي والغابات لدى المجتمعات الريفية .
- نقص على مستوى المعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ خطط تنمية المراعي

والغابات،

ب- المعوقات المالية :

- تعد المعوقات المالية في مصر من أهم محددات تنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات ، ذلك أن الإستثمار في مجال تحسين ورعاية هذه الموارد مكلف ومردوده على المدى الطويل قد لا يتناسب مع أهداف السكان والمجتمعات الريفية التي تسعى إلى الحصول على عائد سريع. وبالتالي، فإن نقص التمويل هو العامل المهدد لإنطلاق وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات بجمهورية مصر العربية .

14-2-4 المملكة المغربية :

تشمل المعوقات والمشاكل التي تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في المملكة المغربية ما يلي :

أ- المعوقات الفنية :

* إستغلال أراضي الرعي بطرق غير مرشدة وخاصة الحراثة غير الملائمة .
* ضعف التأطير الفني للحفاظ على الموارد الطبيعية .
* غياب تصاميم لإدارة المراعي بإشراك ذوي الحقوق والسكان المنتفعين.

ب- المعوقات المؤسسية :

* الإختلاف القائم بين المجتمعات الريفية في تحديد صفة ذوي الحقوق وحرمان المرأة منها .
* النزاعات القبائلية المجاورة للغابات والمستخدمة للمراعي حول الحدود الميدانية لهذه المجالات .

ج- المعوقات المالية :

* ضعف الموارد المالية لدى المجتمعات الريفية .

د- المعوقات القانونية والتشريعية :

* عدم تحديد مدة ولاية نائب الجماعة السلالية (الأهلية) وطريقة إتخاذ القرار وكيفية تنفيذ القرارات، إضافة إلى عدم وضوح دور مجلس الوصاية في تنفيذ القرارات .

* البطء في حل النزاعات الخاصة بالغابات والمراعي (إستغلال - حصر الحدود حق الملكية ..) .

15-2-4 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

تتمثل المعوقات والمشاكل التي تواجه تنمية وتعزيز دور المجتمعات الريفية بموريتانيا ما يلي :

أ- المعوقات الفنية والطبيعية :

تتمثل المعوقات الفنية في المساحات الغابية الواسعة والتي تحد من جهود حمايتها، إضافة إلى الوضع المتدهور لأشجار هذه الغابات وضآلة الموارد المائية بالمناطق الغابية وحولها ، مما يحد من إمكانات إعادة تأهيل هذه المجالات الطبيعية .

وبالنسبة للمراعي، فتتمثل المعوقات الفنية في إتساع المساحات الرعوية وعدم إتصالها ، إضافة إلى عدم إستقرار مربي الماشية في مناطق محددة

وتتمثل المعوقات الطبيعية في تدني خصوبة التربة وندرة المياه وضعف كثافة الأشجار الغابية والشجيرات والنباتات الرعوية، إضافة إلى صعوبة العوامل المناخية . وتشكل هذه العوامل الطبيعية معوقات تحد من إمكانيات عمل المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي .

ب- المعوقات المؤسسية :

بالنسبة لجميع التنظيمات الريفية سواء الغابية أو الرعوية، فإن العائق المؤسسي يكمن في عدم تحديد العلاقة التي تربط السلطات العمومية وهذه التنظيمات ، إضافة إلى قلة هيئات الدعم لتشجيع المجتمعات الريفية على العمل الجماعي الذى يضمن حماية وصيانة المراعي والغابات .

ج- المعوقات المالية :

تنحصر المعوقات المالية فيما يلي :

- صعوبة الحصول على قروض لفائدة المجتمعات الريفية .
- ضعف الدعم المالي العمومي .

د- المعوقات القانونية والتشريعية :

تتمثل هذه المعوقات في أن القانون رقم 171-67 الخاص بالتنظيمات الريفية والمكمل بالقانون 15-93 يفرض هيمنة سلطات الوصاية على إنشاء وتكوين هذه التنظيمات مما يعوق تطوير هذه التنظيمات حيث ينص هذا القانون مثلاً على أنه :

"يمكن إنشاء التنظيمات الريفية بناء على طلب السلطات العمومية لتمكين المواطنين من المساهمة في النشاطات الإقتصادية والإجتماعية المتخذة في إطار التنمية الوطنية ، وينضم إلى الأعضاء المنتخبين لمجلس تسيير التعاونيات ممثلو الإدارة المعنية بصفتهم أعضاء بالأحقية . إضافة إلى أن القرارات المتخذة من قبل المنخرطين يجب الموافقة عليها من قبل ممثلي سلطة الوصاية بضبط السجلات الضرورية للتسيير" .

4-2-16 جمهورية اليمن :

إن الإهتمام بالغابات والمراعي هو إتجاه حديث في اليمن والكثير من المنظمات والجمعيات التي تأسست في هذا المجال هي أنشطتها محدودة في حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية . وبصفة عامة فإن المعوقات والمشاكل التى تواجه تعزيز دور المجتمعات الريفية وتنظيماتها في هذا المجال يمكن إيجازها فيما يلي :

أ- المعوقات الفنية :

* عدم الإهتمام بموضوع الغابات والمراعي وعدم إعطائه الأولوية اللازمة .
* ضعف الخبرات الفنية والإدارية داخل هذه المجتمعات لعدم وجود تأهيل كافي في هذا المجال .

* ندرة البحوث وقلة المعلومات عن الغابات والمراعي لمعرفة كيفية تطويرها ورفع كفاءتها .

* ضعف الوعي بأهمية الغابات والمراعي والإنعكاسات البيئية لبعض السلوكيات من التحطيب الجائر والرعي العشوائي وتدهور المراعي .

* تدني الجدوى الزراعية على المدى القصير ، وإعتماد الزراعة على الأمطار حيث يُعتبر شح المياه محدداً أساسياً للتوسع في زراعة الأشجار ، وإنحسار الغطاء النباتي بسبب الجفاف .

* إنتشار لأمراض والآفات الزراعية نتيجة لإستيراد بعض الأصناف النباتية المصابة ، وضعف القدرات في مجال حماية النباتات .

- الهجرة الداخلية والإستقرار في المدن التي تساهم في التقليل من التعاونيات في المناطق الريفية .

ب- المعوقات المؤسسية :

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي :

* ضعف المشاركة الشعبية وعدم إشراك المجتمعات الريفية في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية .

* عدم توفر سياسة واضحة خاصة بموارد الغابات والمراعي .

* ضعف التنسيق بين الجهات المسئولة عن المشاريع ذات العلاقة، إضافة إلى سوء توزيع المشاريع الزراعية .

* تداخل اختصاصات الجهات ذات العلاقة أو الخلط بين مهامها .

ج- المعوقات المالية :

- قلة حجم الإستثمارات في قطاع الغابات والمراعي .

- صعوبة شروط الحصول على القروض .

- إرتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية وضعف الإمكانات المادية للمجتمعات الريفية .

د- المعوقات القانونية والتشريعية :

حتى الآن لم يتم إصدار التشريعات الخاصة بالغابات والمراعي وتحديد العلاقات وتنظيم إستثمار هذه الموارد والحد من التحطيب والرعي الجائرين ، وبالتالي فإن معظم المجتمعات الريفية في اليمن تعاني من المشاكل نتيجة غياب الإطار القانوني والتشريعي الخاص بالتنمية الغابية والرعوية .

الباب الخامس
بعض التجارب والدروس
المستفادة في مجال تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية

الباب الخامس

بعض التجارب والدروس المستفادة في مجال تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الموارد الرعوية والغابية

هناك العديد من التجارب التى خاضتها الدول المتقدمة منها والنامية تمخض عنها العديد من الدروس المستفادة في مجال تعزيز وتطوير دور المجتمعات الريفية وتفعيل مشاركتها في حماية وصيانة الغابات والمراعى ، وفيما يلي نماذج من تلك التجارب والدروس المستفادة من مختلف الدول .

1-5 نماذج من بعض الدول المتقدمة :

تعاملت معظم الدول المتقدمة مع الموارد الطبيعية بما فيها الغابات والمراعي كمصادر للمواد الخام للصناعة خاصة صناعة الأخشاب المنشورة ومشتقاتها والورق وعجين الورق ، ولم يجد البعد البيئي الإهتمام اللازم ، وبمرور الزمن ومع ظهور المشكلات البيئية وعلى رأسها تلوث الهواء والأمطار الحمضية وثقب الأوزون والغازات الدفيئة ، تطورت هذه النظرة ووجد البعد البيئي إهتماماً كبيراً وتغيرت المفاهيم القديمة نحو أهمية الموارد الطبيعية في خلق التوازن البيئي . لذلك تغيرت النظرة الإنتاجية البحتة للموارد الطبيعية وزاد الإهتمام بالموارد الطبيعية كأنظمة بيئية متكاملة ذات آثار متعددة ومتداخلة . كما يلاحظ الإنتقال التدريجي لملكية الأرض في الدول المتقدمة نحو القطاع الخاص ، الذي أصبح يمتلك معظم الأراضي بما فيها الغابات والمراعي . ويمتاز القطاع الخاص بإمكانيات مالية كبيرة ووعي بيئي متقدم جداً بالإضافة إلى إرتفاع مستوى التعليم وبالتالي الوعي لدى شعوب هذه الدول . كذلك إمتلاك هذه الدول لبدائل متعددة للطاقة ووسائل تكنولوجية متقدمة يسهل إلى حد كبير خلق التوازن البيئي ، وفيما يلي عرض لبعض النماذج من الدول المتقدمة :

1-1-5 التجربة الكندية :

السكان الأصليون من الهنود يمثلون المجتمعات الريفية في كندا . وتعتبر الحكومات الولائية ذات صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الموارد الطبيعية خاصة في المناطق الريفية التي يتركز فيها هؤلاء السكان . فمثلاً نصت قوانين مقاطعة كولمبيا البريطانية – وهي أكبر

ا غابات في كندا على عدم تعارض هذه القوانين مع إحتياجات المجتمعات المحلية
ها وعاداتها الإستهلاكية ومعتقداتها الدينية وظروفها الإجتماعية . وقد فرضت
ن الإلتزام الصارم من قبل الدولة نحو إشراك المجتمعات المحلية في إتخاذ القرارات
ساهمة الفعالة في إنجاز المشروعات المحلية في إدارة شؤون التنمية الريفية ، إلا أن
ي بذلتها الدولة لتعزيز دور المجتمعات المحلية في المجهودات الكبيرة
هذه المجتمعات لازالت بحاجة إلى المزيد من بث الوعي البيئي لتغيير العادات الإستهلاكية
والمعيشية التي تعتمد كثيراً على حرية الإستفادة من الموارد الطبيعية التي قد تتضارب
أحياناً مع مفاهيم الإنتاج المستدام . وفي هذا الصدد، نصت الأجندة رقم 21 الباب رقم
26 الفقرة 26.1 على الآتي:

في ظل التداخل بين البيئة والإنتاج المستدام من جانب ، والمصالح الإقتصادية
والظروف الإجتماعية والعادات والتقاليد للمجتمعات المحلية من جانب آخر ، لابد من وضع
برامج وخطط وسياسات تراعي التوازن البيئي بالتركيز على المشاركة الفعالة للمجتمعات
المحلية .

5-1-2 **التجربة الهولندية :**

إن النظرة لوظائف الغابات تغيرت من إنتاج الأخشاب إلى الوظائف الأخرى مثل
صيانة الموارد الطبيعية المختلفة، وحماية البيئة وتوفير المناخ الصحي كالهواء النقي وتقليل
نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في هذا الهواء . ومن هنا نشأ مفهوم الإدارة المتكاملة
للموارد الطبيعية . وأصبحت أهمية الغابات تقاس بمدى ما تقدمه من وظائف بيئية عدا إنتاج
الأخشاب مما حتم على مراكز إتخاذ القرار التنسيق التام والدقيق بين الإدارة الفنية للموارد
وإحتياجات المجتمع الفعلية. وتم توجيه الإمكانات المادية لتحقيق هدف صيانة الموارد
الطبيعية . ويلاحظ أن الملكية الخاصة للغابات أكبر بقليل من ملكية الدولة . وتعتبر هولندا مثالاً للتوازن والتكامل في
مرفق الغابات أكثر نجاحاً وإستقراراً في هولندا والقطاع الخاص ، وهذا يمثل
مجال حماية وصيانة الغابات والمراعي مناصفة بين الدولة منه على مستوى الأقطار العربية لإعادة
نموذجاً للدول الرأسمالية المتقدمة ويمكن الإستفادة على هذه المجالات
تنظيم ملكية الغابات والمراعي خصوصاً وأن الملكية المطلقة للدولة تمثل موضوع نقاش
حقوق الإنتفاع التي تتمتع بها المجتمعات الريفية التقليدية
الأقطار العربية .

2-5 نماذج من بعض الدول النامية (غير العربية) :

1-2-5 التجربة الأندونيسية :

نشطت عوامل إنجراف التربة في حوض نهر جاوا حتى وصلت الى مرحلة حرجة، بالإضافة إلى الضغط الشديد على الموارد الطبيعية بفعل الكثافة السكانية المرتفعة التى وصلت 870 نسمة /كلم2 ، وهي في زيادة مستمرة أدت إلى توقف النشاط الزراعي تماماً في أكثر من 240 ألف فدان في أعالي نهر صولو، بالإضافة إلى التدهور الذى حدث في الموارد الطبيعية، وتدنى الإنتاجية حيث يعيش أغلب المزارعين في مستوى الكفاف . وإستشعاراً من الحكومة لهذا الوضع الخطير بادرت بعمل مشاريع لوقف تدهور الموارد الطبيعية وتنمية المجتمعات المحلية وقد ساهمت منظمات الأمم المتحدة وعلى رأسها برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المشاريع .

وإحتل التشجير موقعاً هاماً في مشروع صيانة موارد الحياة بأربع وسائل :

* غابات وقائية دائمة على أرض تملكها الدولة .
* غابات وقائية دائمة على الأراضي الخاصة وضفاف الأنهار .
* إعادة خصوبة التربة بالتشجير في الأراضي التي تقل درجة إنحدارها عن 50٪ والتي إنجرفت وتوقف فيها النشاط الزراعي لإعادة الأراضي لإنتاج المحاصيل الزراعية بعد موسمين زراعيين تحت الغابات (دور الغابات في تنمية المجتمعات المحلية الفاو 1978) .
* غابات وقائية إنتاجية دائمة في الأراضي الخاصة التي تزيد درجة إنحدارها عن 50٪ ويعتمد الأهالي في حياتهم على مثل هذه الأراضي .

لذا فقد تم تطوير وإنشاء نظم زراعية غابية رعوية تضم الأشجار والحشائش والحيوان، وتدر الحشائش والحيوانات دخلاً سنوياً ثابتاً فور إنشائها ويتم غرس الأشجار على مسافات 2×2 متراً لتغطي الأرض في مدى وجيز، كما يتم إختيار الأشجار الملائمة للظروف المناخية خاصة معدلات الأمطار والإرتفاع . وتشمل أنواع الأشجار الصنوبريات

مع نبات البيزيا أو أشجار الكافور وبما أن نبات البيزيا من البقوليات فهي تضيف النتروجين للتربة دون ما تكون هناك حاجة للأسمدة، وقد حددت الدورة لمدى ثلاثين عاماً للصنوبر بينما تقطع البيزيا بعد 15 عاماً ويستخرج التربنتين من الصنوبر في السنة العاشرة ، ويزرع قش الفيل (نيسيتم يربوبوم) بطريقة العقل تحت الأشجار على مسافات 80×80 سم في العامين الأولين من غرس الأشجار وتبلغ إنتاجيته في العام الثالث 12-24 طن للفدان في السنة محققاً بذلك دخلاً ثابتاً ومهماً للمزارع وأسرته . كما يقوم المزارع بتربية الأبقار بكثافة 28 بقرة للفدان تبدأ أيضاً في توفير دخلاً ثابتاً في العام الرابع .

وهكذا ساعد هذا المشروع على صيانة الموارد الطبيعية، مما أدى إلى خلق دخل ثابت وإستقرار للمجتمعات المحلية بالمنطقة . وقد قدمت الحكومة خدمات أساسية لهذه المجتمعات في شكل سلفيات للأسمدة وإنتاج العلف ، وسلفيات لتحقيق تنوع الإنتاج ونشر التعليم ومناشط الإرشاد لتشجيع المزارعين للمشاركة الفعالة منذ مراحل تخطيط المشروعات .

وتشمل المؤشرات التي تؤدي إلى نجاح البرامج في المستقبل مايلي :

* تكثيف الجهود بواسطة الجهات الفنية المتعددة لتحقيق إستثمار وتكامل مصادر المياه وتتضمن الغابات والمراعي والإنتاج الحيواني .
* خلق تنظيم واحد يقوم بالتخطيط والإشراف ويقدم العون الفني لبرنامج إستثمار مصادر المياه في المراحل الأولى ، ويحقق الترابط الوثيق بين الأجهزة الحكومية والمجتمعات المحلية خاصة بتوفير المعلومات الفنية والإرشادية والإعتمادات المالية بصفة خاصة .
* تحقيق المشاركة النشطة للمجتمعات الريفية منذ مرحلة التخطيط إلى التنفيذ والإدارة لتأمين قوة الدفع لعمليات التنمية .

5-2-2 التجربة الكينية :

يحصل أفراد قبيلة داكيكو على تصاريح حكومية للزراعة داخل الغابات الحكومية

بسبب محدودية الأراضي وتسمى طريقة الزراعة هذه بالشامبا، ويقوم المزارعون في طريقة الشامبا – وهم عمال موسميون في إدارة الغابات – بالعمل في إدارة الغابات لتسعة أشهر من العام في نظافة الأرض من الأشجار في مساحات تتراوح بين 1-2 فدان كل عام، وتقوم إدارة الغابات بغرس الأشجار بعد 18 شهراً من نظافة الأرض وبينما يقوم الرجال بنظافة الأرض ، تقوم النساء بأعمال الزراعة ويلتزم المزارع بإزالة الأعشاب حول الأشجار لمدة ثلاث سنوات . تستخدم إدارة الغابات المزارع لمدة تسعة أشهر في السنة وتوفر له السكن والأرض للزراعة بطريقة الشامبا، وتساعده في قطع الأشجار الضخمة وتسمح له بزراعة الذرة الشامية والبطاطس والفاصوليا والبسلة وغيرها من الخضروات وتربية 15 رأس من الضأن ، ومن واجبات المزارع الري والحش وتقليم الأشجار وإنشاء المساكن والطرق ويستفيد المزارع من إيرادات المحاصيل الزراعية . بعد أن يأخذ إحتياجاته المزارع في طريقة الشامبا من الغذاء ، فإنه يكسب من بيع الفائض من المحاصيل الغذائية ثلاثة أضعاف الأجر مقارنة بالعمل الزراعي خارج منطقة الشامبا كما تزيد وفورات إدارة الغابات من الشامبا نتيجة الإقلال من إستخدام العمال بأعداد كبيرة في تحضير الأرض للتشجير . وتمثل طريقة الشامبا التي تستخدم فقط 1٪ من السكان مساهمة جوهرية في زيادة الإنتاج القومي للغذاء ، فقد بلغ إنتاجها من الذرة الشامية 6-10٪ من جملة الإنتاج كما فاق إنتاج البطاطس هذه النسبة بكثير .

وتتمثل السمات الأساسية لنظام الشامبا في الآتي :

* شح الأرض مع وجود أعداد كبيرة من المزارعين النشطين .
* إمكانية تطوير الزراعة المتنقلة إلى طريقة الشامبا في أراضي الغابات الخصبة.
* إقتسام العمل الزراعي بين الرجال والنساء سمح للرجال في العمل بالأجر لمدة تسعة أشهر في السنة .
* إسهام الحكومة في توفير السكن والخدمات في قرى الغابات مما ساعد على الإستمرارية .

3-2-5 التجربة النيبالية :

يعيش 60٪ من سكان نيبال في المناطق الجبلية و 30٪ في منطقة طراي و 10٪

في الهملايا بكثافة تبلغ 620 نسمة في الكلم2 ، ويتراوح دخل الفرد 90-100 دولار في السنة، وتعتبر نيبال من أكثر دول العالم تخلفاً ، وقد تم وضع مشروع تنمية ريفية في بعض المناطق الجبلية .

ويهدف هذا المشروع إلى التركيز على الإرشاد الزراعي وتنمية الغابات والمحاصيل وتطوير الإنتاج الحيواني، وصيانة التربة وتوفير السلفيات وإنشاء المراكز الصحية وشبكات مياه الشرب وتشجيع الصناعات الريفية .

وكانت الغابات إحدى الوسائل لبناء الإقتصاد الريفي بالتشجير في الأراضي وتخفيف ضغوط الرعي عليها، وقد إحتوى برنامج الغابات على ما يلي :

* التشجير لإنشاء غابات لحطب الوقود والعلف على الأراضي الحكومية .
* تجديد مناطق الغابات وحمايتها .
* مكافحة الإنجراف في الغابات .

وقد غطى برنامج الغابات 20 ألف فدان على مدى خمسة سنوات ، منها 5 ألف فدان لحطب الوقود والعلف بحيث تحصل كل قرية على 60 فدان من العلف، وعمل الزرائب لحماية 14 ألف فدان من أراضي الغابات المتدهورة وحراستها ، وإنشاء غابات في 100 فدان لصيانة التربة . ويركز برنامج الغابات على الوقاية والإنتاج من الغابات الإنتاجية وحتى الغابات الوقائية يمكن أن يستخرج منها حطب الوقود والعلف .

ويعد العلف من أهم المنتجات بالنسبة للأعداد الهائلة من القطعان التي يعتز بها المزارعون - مع ملاحظة أن 41٪ من غذاء الجاموس في السنة يحتوي على 2.5 طن من أوراق الأشجار - ويتم التخطيط والتنفيذ والمتابعة لهذه المشاريع بواسطة أربعة تنظيمات عن طريق الإنتخاب في مجالس القرى ومجالس المراكز ومجالس المناطق والمجلس القومي في صورة بناء هرمي يبدأ بالقاعدة وينتهي بالقمة، وسكرتارية تحت إشراف كبير ضباط المركز لتحقيق التعاون والتنسيق بين مجالس المراكز والوزارات الفنية للتنمية المحلية على مستوى المركز .

* الغابات كإحدى وسائل التنمية الريفية وإمكانية إسهامها في رفع مستويات الغذاء للمجتمعات المحلية .

* الإقتناع بأهمية الغابات وتخصيص بعض الأراضي الزراعية لزراعة الغابات مع العمل على زيادة الإنتاجية الزراعية في الأراضي المتبقية .

* حصول المجتمع المحلي على إحتياجاته من منتجات الغابات وليس من الغابات الإنتاجية فحسب بل أيضاً من الغابات الوقائية .

* تسهم الغابات في مناطق الإنتاج الحيواني في توفير العلف اللازم لتكملة إحتياجات الحيوان الغذائية .

* دعم النقص في النواحي الفنية الذي تعاني منه المجتمعات المحلية بالمعونات الخارجية والتدريب .

3-5 نماذج من بعض الأقطار العربية :

بالرغم من أن النماذج التالية محدودة وبسيطة إلا أنه يمكن إعتبارها نواة إنطلاق العمل الجمعياتي وتكوين التنظيمات الريفية التي تعنى بمجال الموارد الطبيعية والتنمية الريفية على أسس ثابتة للعلاقات البينية والمؤسسية لتقوم بأنشطة حماية وصيانة الموارد الغابية والرعوية المتاحة .

2-3-5 التجربة السودانية :

تم بهذا القطر إعداد وتنفيذ مشاريع عديدة في مجال تنمية الموارد الرعوية والغابية بجهود ذاتية أو عن طريق برامج التعاون المختلفة مع المنظمات العالمية والإقليمية والدول المانحة وإتبعت فيها فلسفة المشاركة الشعبية وهناك مشاريع أخذت فيها المجتمعات الريفية الريادة ومنها على الخصوص النموذجين التاليين :

1- مشروع إدارة الموارد المتكاملة لمكافحة التصحر :

مصادر التمويل : السودان - السويد - مكتب الأمم المتحدة لإقليم السودان والساحل .

الموقع : ولاية غرب كردفان – منطقة الأضية (غرب السودان) .

مدة التنفيذ : 1983-1999 .

الأهداف :

- المشاركة الفعلية للسكان في تخطيط وإعادة تعمير المواقع المتدهورة .
- الإرشاد والتوعية حول خطورة تدهور الموارد الطبيعية .

– الفئات المستهدفة : السكان المحليون والرعاة المستقرون .

منهجية العمل :

تكوين لجان محلية منتخبة لإستقطاب الجهد الشعبي لتنفيذ البرامج ومنها :

* لجان تنمية مجالس القرى يرأسها الشيخ الممثل في المجلس المحلي وتتكون من لجنة إدارة المياه ، ولجنة المراعي ، ولجنة المشاتل ، ولجنة التمويل .
* لجان تنمية الرحل ينتخب أعضاءها من الرحل بالمنطقة .
* مجلس إدارة الموارد ، ويتكون من أعضاء لجان التنمية ولجان تنمية الرحل بما فيهم العمدة والناظر ، بالإضافة لمدير المشروع ومساعديه والمدير التنفيذي لمجلس القرية .
* لجنة المرأة بكل مجلس قرية .

يستفاد من خلال منهجية عمل هذا المشروع، أن التجربة ركزت أساساً على إدماج المجتمع الريفي المحلي بمختلف مكوناته بما فيها العنصر النسوي في دعم وتعزيز دور المزارعين والرعاة المستقرون في إدارة الموارد والمحافظة على البيئة ومكافحة التصحر ، وهو نموذج يمكن أن يستعان به في بعض الأقطار العربية المشابهة خصوصاً فيما يتعلق بالتركيبة المؤسسية ونوعية اللجان المتخصصة وأساليب عملها.

مشروع تاهيل المراعي وإمتصاص الكربون والتنوع الحيوي :

مصادر تمويل المشروع : المرفق العالمي للبيئة (GEF) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) .

الموقع : جريجخ

مدة التنفيذ : 1995-1999 .

الأهداف :

- التوعية والإرشاد والمشاركة للسكان في التخطيط والتنفيذ للمشروع ،
- تأهيل المراعي وزيادة الغطاء النباتي وإثراء التنوع الحيوي .

الفئات المستهدفة : السكان المحليون .

منهجية العمل : تكوين لجان التنمية المحلية لإستقطاب الجهد الشعبي، ويتكون الهيكل المؤسسي للمشروع من :

* لجنة التنسيق بالمشروع يمثل فيها كل مجلس قرية يتبع لمنطقة المشروع بإثنين من الرعاة ، وقاضي المجلس ، ورئيس المجلس المحلي وتنبثق من هذه اللجنة ثلاث لجان تنمية متخصصة وهي لجنة الجفاف ، ولجنة إدارة الموارد ، ولجنة المرأة .
* اللجنة الإستشارية القومية للمشروع ويمثل فيها ناظر المنطقة وإثنين من العمد في منطقة المشروع .
* اللجنة التنفيذية وتتكون من ممثلين عن القيادات المحلية وهي بمثابة حلقة وصل بين لجنة التنسيق ومجلس القرية وتنضوى داخل هذه اللجنة ست لجان مصغرة متخصصة تشمل لجنة ادارة المياه ، ولجنة إدارة الموارد ، ولجنة القروض للنساء ، ولجنة مشاتل النساء (الجباريك) ، ولجنة المرأة العاملة في مجال تربية الماشية .

5- 3-2 التجربة المغربية :

مشروع نظام الرعي التقليدي الجماعي :

الموقع : المناطق الجبلية للأطلس الكبير والمتوسط وبعض مراعي السهوب .

الأهداف :

- إدارة المراعي الجماعية .
- صيانة وحماية الموارد الطبيعية .

الفئات المستهدفة : ذوي الحقوق من الجماعة .

منهجية العمل :

تمثل الأكدال محمية رعوية خلال فترة معينة من السنة باتفاق جميع ذوي الحقوق ، إذ يتم تحديد تاريخ فتحها للرعي وتاريخ نهاية الرعي طبقاً للأعراف المعمول بها من طرف الجماعة .

كما تحدد المناطق المخصصة للسكن والزراعة وتلك المخصصة لنصب الخيام بالنسبة لكل فخظة (قسم من القبيلة) . وينظم إستغلال المرعى حارس يعين من نوي الحقوق ويسهر على توزيع أماكن نصب الخيام في المرعى طبقاً لمعايير إجتماعية وإقتصادية حيث لا تقل المسافة من خيمة (وغالباً ما تمثل أسرة) وأخرى عن مسافة معينة، ويسهر كذلك على تحديد المسافة الفاصلة بين الخيمة ونقط الماء.

وتقليدياً يحتفل مربي الماشية بفتح المراعي في منتصف فصل الصيف (غشت) وتغتنم مصالح البيطرة هذه الفرصة لإجراء مباراة أحسن مربي الماشية وتوزيع الأدوية وعقد ندوات وورشات التوعية ، مما يساعد على تعزيز التنافس بين مربي الماشية ويؤدي إلى تحسين الإنتاج الحيواني والإنتاجية .

مشروع نظام الترحال بين الأنظمة البيئية :

الموقع : المراعي الجبلية ومراعي السهوب والهضاب

الأهداف :

- تغطية حاجيات الماشية من الكلأ والماء .
- الصيانة والمحافظة على الغطاء النباتي .

الفئات المستهدفة : ذوي الحقوق من الجماعة .

منهجية العمل :

تقوم المجتمعات الريفية المعنية بعمل الصيانة والمحافظة على الغطاء النباتي ، وينقسم الترحال إلى قسمين رئيسيين يتمثل الأول في الترحال الدائم وطويل المسافة والذى كان سائداً في المناطق الرعوية وتقلص إلى حد كبير في الآونة الأخيرة . والنوع الثاني هو الترحال الموسمي، والذي يمكّن المجتمعات الريفية من الإستفادة من التكامل القائم بين الأنظمة البيئية في الجبال والسهوب .

وبالنسبة للمراعي في المناطق الجبلية ، فإن الترحال يمكن القطعان من الإستفادة من المراعي الجبلية في أواخر فصل الربيع وفصل الصيف قبل أن تعود إلى المراعي في السهول في فصلي الخريف والشتاء .

وفيما يتعلق بمراعي الهضاب خاصة في المناطق الشرقية من البلاد، فإن الترحال يمكن القطعان من الإستفادة من الحلفاء stipa tenacissima (نبات دائم منتشر على مساحات شاسعة في هذه المناطق) في فصل الخريف والشتاء ومراعي "الشيح" Artemisia herba alba (نبات دائم ويغطي مساحات هامة في هذه المناطق) في فصل الربيع والصيف . وتجدر الإشارة إلى أنه في فترات الجفاف يلجأ مربو الماشية إلى البحث عن الكلأ في عدة مناطق نائية، ويستأجرون الشاحنات لنقل القطعان .

ولاتزال المجتمعات الريفية تعتمد مبدأ التضامن في إستغلال المراعي مع القبائل القادمة في حالة الجفاف ، وتلعب دوراً أساسياً في تنظيم الترحال بين القبائل ، وتقوم

بأدوار مختلفة من بينها :

- إخبار ذوي الحقوق حول حالة المراعي .
- تحديد الممرات التي يجب سلوكها للتنقل .
- حل النزاعات حول المراعي وإيجاد سبل إستغلالها .
- تحديد المناطق القابلة للزراعة وتوزيعها على ذوي الحقوق .

5- 3-3 التجربة الجزائرية :

بالرغم من أن المشروع التالي لا تظهر علاقته المباشرة بالمراعي والغابات لكن يمكن إعتباره رائداً في مجال المشروعات الموازية للتنمية الريفية عموماً، وبالتالي التخفيف من حدة الضغط على الموارد الطبيعية .

مشروع دعم التشغيل في المناطق الريفية .

الموقع : ولايات (سيدي بلعباس ، سعيدة ، معسكر ، عين تموشنت) وتتكون من 105 بلدية ريفية تغطي مساحة 1350 ألف هكتار .

مدة التنفيذ : 1998-2002

الأهداف : تشجيع التشغيل وخلق ظروف إستقرار السكان في الأرياف .

الفئات المستهدفة : السكان الريفيون والمرأة الريفية .

منهجية العمل : إدماج السكان الريفيين بصفة دائمة وتحديد مهامهم في إختيار وتنفيذ وتسيير أشغال المشروع ، إضافة إلى دعم الأنشطة والحرف الإقتصادية وإنجاز الهياكل القاعدية الفلاحية وحماية المحيط الحيوي بصفة مستدامة .

وبعد إجراء الدراسات والمسوحات الدقيقة للمنطقة ومكوناتها من العناصر الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية ، تشرف مديرية الغابات عن طريق المحافظات الولائية على تنفيذ هذا المشروع بمراقبة تقنية من المكتب الوطني للتطوير الريفي وعدة خبراء من المنظمة العالمية للتغذية والزراعة .

ويتم الإتصال مباشرة بين المسؤولين التنفيذيين عن المشروع والمواطنين عبر مختلف البلديات المعنية إلى حين بداية تشكيل جمعيات المستفيدين والمنتجين بالمنطقة ، حيث يشترط أحياناً للإستفادة تكوين جمعيات منظمة - مثلاً في حالة بناء حاجز مائي يشترط تكوين جمعية للمستفيدين من مياه هذا الحاجز والمساهمة في تكلفة البناء ، مع

وضع نظام للإستفادة من هذه المياه وصيانتها وحمايتها لضمان إستمراريتها والإستغلال الأمثل لها.

أما في حالة غراسة الثمريات – فبعد التفاهم بين الفلاح (صاحب الأرض) والتقني عن المشروع حول نوع الأشجار أو طبيعة الإستثمار – يشترط على الفلاح تهيئة أرضه في حالة عدم صلاحيتها وحفر الحفر للغراسة وفق المعايير المحددة، ودفع نصف ثمن الأشجار، وتبقى العملية مستمرة في المراقبة التقنية وإستعمال الأسمدة حتى بعد الغراسة.

5- 3-4 التجربة الموريتانية :

مشروع التعاونية الغابية لكاني :

تاريخ الإنتهاء : عام 1992

الموقع : غابة كاني – ولاية الترارزة – مساحة الغابة 220 هكتار

الأهداف : حماية الغابة من القطع والحرائق

عدد المنتسبين : 120عضواً من أربع قرى متاخمة

منهجية العمل : تعتمد التعاونية في عملها على مشاركة المنتسبين وفي بداية تكوينها قامت التعاونية بتعيين أربعة حراس يسهرون على حماية الغابة من قطع الأشجار وحرقها وقامت بعد ذلك بجهود ذاتية لوضع سياج على الغابة يبلغ حوالي 20 كلم، إضافة إلى قيامها بوضع خطة لإستصلاح الغابة .

وبالرغم من أن هذه التجربة تعتبر بسيطة ، إلا أنها ذات أهمية كبيرة لتلاؤمها مع الوضع الراهن للمجتمعات الريفية في مثل هذه المناطق التي هي في حاجة ماسة لتنظيم بسيط واضح وغير مكلف يمكّن من خلق وتنمية العمل الجماعي المشترك، ومثل هذه التجارب يمكن تعميمها في المناطق النائية غير الآهلة بالسكان في الأرياف، وهو ما يساعد على خلق نواة لعمل المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات .

الباب السادس

خطة عمل مقترحة لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي

الباب السادس
خطة عمل مقترحة
لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية
في حماية وصيانة المراعي والغابات
في الوطن العربي

1-6 مبررات خطة العمل المقترحة :

تنطوي المراعي والغابات على أهمية بالغة إنطلاقاً من مساحاتها ودورها الفعال في حماية البيئة ، بجانب إستيعابها لنسبة من جملة القوى الزراعية العاملة في الوطن العربي. كما تشكل الموارد الرعوية والغابية أحد المصادر الرئيسية للدخل للمجتمعات الريفية وسد إحتياجاتها المختلفة الأمر الذى يحتم وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق التنمية الرعوية والغابية المستدامة والعمل على تعزيز دور هذه المجتمعات ولتحسين ظروفها المعيشية بصفة مستمرة في إطار من التوازن ما بين حماية الموارد الطبيعية من جهة ، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة من جهة أخرى . ومن بين المبررات العديدة لدعم وتعزيز دور المجتمعات الريفية في صيانة وحماية المراعي والغابات ما يلي :

* المحافظة على المراعي والغابات وتنميتها لمواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها والمساهمة في دعم الإنتاج الزراعي .
* تحسين مستويات دخل الأسر العاملة في مجال الإنتاج الغابي لتحقيق الإستقرار وللحد من الهجرة القروية .
* الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وضرورة إستدامته والعمل على تنمية المراعي والغابات المتدهورة، بالإضافة إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية تحقيقاً للأمن الغذائي وتخفيضاً للعجز الغذائي العربي .
* تعزيز الإستفادة من القدرات والمعرفة الهامة والإمكانات المتاحة لدى المجتمعات

الريفية لحماية المراعي والغابات عبر مشاركتهم الفعالة التي لا زالت في بدايتها.

* مواجهة الضغط المتواصل على المجالات الرعوية والغابية والذي أدى إلى تدهورها وازدياد رقعة الصحراء في العديد من أقطار الوطن العربي.

* تنمية صناعات المنتوجات الغابية والحيوانية محلياً على مستوى المناطق الرعوية والغابية والمجاوره لها بهدف تنشيط الحركة الإقتصادية والإجتماعية وتقوية القاعدة الإقتصادية في المناطق الريفية.

* مواكبة المستجدات على الصعيد الإقليمي والدولي وخاصة ما جاءت به الإتفاقيات الدولية التي تعنى بالموارد الطبيعية وضرورة صيانتها وتنميتها، كإتفاقيات مكافحة التصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، والتي تؤكد بصفة رئيسية على ضرورة إشراك المجتمعات الريفية في المراحل المختلفة لتنفيذ مشاريع الإنتاج المستدام المرتبط بالموارد الطبيعية خاصة الغابات والمراعي.

تحريك وتنشيط حركة التضامن الإجتماعي في المناطق الريفية وسد الفراغ
صل على مستوى التشريعات والقوانين وعلى المستوى المؤسسي والفني،
ة إلى توضيح العلاقات ما بين القبائل التي تستخدم الموارد الرعوية
جهة والجهات الحكومية الرسمية المسؤولة على هذه الموارد، من جهة

قترحة :

ة العمل فيما يلي :

معات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات
رسمية المسؤولة عن تنميتها في الوطن العربي.
طاع المراعي والغابات عبر تنظيم محكم

التنمية الريفية وبخاصة الرعوية

* إدخال أساليب تحسين الإستخدامات التقليدية للموارد الرعوية والغابية .
* رفع مستوى الوعي البيئي بدور الغابات والمراعي في التنمية الريفية المستدامة من جهة، وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات من جهة أخرى .
* توفير المعلومات الضرورية حول المجتمعات الريفية لتعزيز دور هذه المجتمعات في التنمية المستدامة للغابات والمراعي في الوطن العربي .

3-6 مجالات التطوير المقترحة :

تضمنت الخطة المقترحة لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي عدداً من المجالات يمكن حصرها في الآتي :

- مجال التشجير الغابي الزراعي والرعوي، بهدف تحسين إستثمار وإستغلال الموارد الرعوية والغابية ودعم الإنتاج الزراعي والحيواني .
- مجال التعاونيات والمشاركة الشعبية ، لتمكين هذه التعاونيات المهنية والمجتمعات الريفية في المشاركة الفعلية لتقوم بدورها إلى جانب الجهات الرسمية لحماية المراعى والغابات والإستفادة في نفس الوقت من نتائج هذا العمل التنموي وخاصة على مستوى تحسين ظروفهم المعيشية في المناطق الريفية .
- مجال المعلومات والبيانات الخاصة بالمجتمعات الصيفية ودورها في حماية المراعي والغابات في الوطن العربي .
- مجال الإرشاد والإعلام : رفع الوعي على مستوى المجتمعات الريفية فيما يتعلق بدورها والعمل الذي يجب أن تقوم به لحماية المراعي والغابات، وتكريس الجهود الرامية لنشر وإستخدام النظم الملائمة لتحقيق الإنتاج المتكامل والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية الغابية والرعوية في الوطن العربي.

4-6 مكونات الخطة :

بنيت هذه المكونات لمعالجة مجموعة من المشاكل التى تواجه تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعى والغابات في الوطن العربي وهي مكونات متسقة مع مجالات التطوير المقترحة . وفيما يلي بيان بهذه المكونات :

* **المكون الأول :** إدخال النظم الزراعية الغابية الرعوية لدعم وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني في المزارع الخاصة القابلة لتطبيق هذه النظم .
* **المكون الثاني :** تعزيز دور التعاونيات في تحقيق مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعي .
* **المكون الثالث :** مشروع بناء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمجتمعات الريفية وتطور وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات .
* **المكون الرابع :** برنامج عمل لتطوير العمل الإرشادي والإعلامي لرفع مستوى الوعي البيئي العام لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي .

ولمزيد من التوضيح فيما يلي عرض تفصيلي لمكونات وعناصر خطة العمل المقترحة لتطوير وتعزيز دور المجتمعات الريفية في مجال حماية وصيانة المراعى والغابات في الوطن العربي .

أولاً : مكون إدخال النظم الزراعية الغابية والرعوية لدعم وتنويع الإنتاج الزراعي والحيواني في المزارع الخاصة :

أدت الطرق التقليدية لإستغلال المراعي والغابات، من حيث الرعي وإستثمار الموارد الغابية إلى حدوث تدهور كبير في الموارد الطبيعية بفعل الرعي الجائر والقطع المفرط للغابات . ولتخفيف الضغط الحاصل على هذه الموارد على مستوى الأقطار العربية، يقترح هذا المكون إدخال أساليب مناسبة لترشيد الإستخدامات الموردية وبخاصة فيما يتصل بنظم الزراعة الغابية والرعوية دعماً للإنتاج الزراعي والحيواني وتفادياً لسلبيات النظام الزراعي غير المتكامل ، حيث تساعد هذه النظم المندمجة في تحقيق الزراعة المتكاملة بإعتمادها على تنويع المحصولات الزراعية وإدخال التشجير الغابي وزراعة الشجيرات والنباتات الرعوية في المزارع الخاصة ، إضافة إلى خلق حالة من التوازن مابين مختلف الإستخدامات الزراعية وحماية المزروعات عبر إنشاء مصدات شجرية للرياح ترفع من الإنتاج الزراعي . بالإضافة إلى تنويع المزروعات لمقاومة الآفات جزئياً حيث لاتؤثر كلياً على مدخول المزارعين كما يحدث في نظام الزراعة لمحصول واحد . كما تساعد نظم الزراعة الغابية الرعوية على إنتاج مواد غابية ووحدات علفية إضافية على مستوى الحقل

تمكن المزارعين من تغطية جزء مهم من إحتياجاتهم المختلفة كحطب الوقود والمواد العلفية في الأوقات الحرجة لاسيما خلال فترات الجفاف التى تقل فيها الأعلاف بالأسواق نتيجة لإرتفاع الطلب عليها .

هذا ولم يتم بعد تقدم موازنة لتنفيذ هذا المكون من خطة العمل المقترحة، لأن طبيعة الأنشطة التى يتضمنها هي تعتمد بالأساس على الجهود القطرية والإمكانات الذاتية للمزارعين المعنيين .

وتشمل الأنشطة المقترحة لهذا المكون مايلي :

أ- إنشاء الغابات المزرعية :

يهدف هذا العمل إلى زراعة الأشجار في الحيازات الصغيرة وحولها والتى سوف تغطي أغراض متعددة لخدمة الأسر الزراعية ، والحصول على المنتجات المختلفة اللازمة لها مثل حطب الوقود ومواد البناء والأعلاف للحيوانات دون الحاجة إلى مدخلات إنتاج مرتفعة في العمالة ورأس المال . وتدخل ضمن الغابات المزرعية الأحزمة الخضراء حول المزارع لحماية منتوجاتها ، بالإضافة إلى التكامل الزراعي الغابي الذى له فوائد عديدة على مستوى حماية البيئة الزراعية وتوفير منتوج مكمل ومتنوع محلياً في المزرعة ورفع إنتاجية المحاصيل نتيجة وجود مصدات شجرية تحد من أثر الرياح على المزروعات ، وكما أن هذا النظام يمكن من الحد من تدهور البيئة والمساهمة في دعم الإنتاج وتنويعه .

ب- توسيع إستخدام الزراعة الرعوية :

يلاحظ إنخفاض القيمة الغذائية لنباتات المراعي في معظم أقطار الوطن العربي مما يحتم إستكمال العليقة بأعلاف مركزة لاسيما حب الشعير والمخلفات الزراعية ، وزيادة إنتاج الأعلاف الخضراء والتركيز على زراعة أنواع الأشجار والشجيرات متعددة الأغراض. وهذا التكامل في إستغلال الأراضى بمشاركة المجتمعات الريفية منذ المراحل الأولية للمشاريع يعتبر البديل الأمثل في ظل شح الأراضى الخصبة ومصادر المياه ، ولابد أن يشمل هذا التكامل إنتاج المحاصيل الزراعية كما أشير له سابقاً وذلك بالتوسع في تطبيق نظام التشجير الزراعي الرعوي الذى يتيح فرصاً أفضل للتكامل في إستخدامات الأراضى لزراعة المحاصيل الغذائية والمواد العلفية .

ج – إنشاء الغابات الشعبية Community Forest :

يختلف نظام الغابات الشعبية عن الممارسة التقليدية في مجال الغابات وطرق إستغلالها ، ومن فوائده توفير الحطب والأخشاب والأعلاف وتحسين الظروف البيئية بمقربة التجمعات السكانية في الريف إضافة إلى توسيع رقعة الغابات والمراعي .

ومن المقترح حصر المساحات المتاحة في مختلف الدول العربية وبخاصة في ضواحي المراكز الريفية لإقامة غابات شعبية ، يتم تنفيذها وصيانتها وإستخدامها بإشراف تام من طرف المجتمعات الريفية المعنية وبمعونة فنية ومالية حكومية لمساعدة هذه المجتمعات على تحقيق إستقلاليتها في إنتاج المواد الغابية التى تحتاج إليها . هذا وتجدر الإشارة إلى أن المجهود المطلوب من الدولة في الحقيقة ليس عبئاً ثقيلاً ذلك أن الجدوى واضحة حيث تمثل إقامة الغابات الشعبية وسيلة غير مباشرة للمحافظة على الموارد الغابية والرعوية في أراضى الدولة وتخفيف الضغط وحماية البيئة على العموم والتى تتطلب أموالاً وموارداً بشرية ومادية كبيرة من المفترض أن تتحملها الحكومات لإعادة تأهيل المجالات الغابية والرعوية المتدهورة والتابعة لملكية الدولة .

د – الأنشطة الموازية والمساعدة لتنفيذ المكون :

يعتمد تنفيذ هذا المكون الخاص بإدخال النظم الزراعية الغابية والرعوية على إجراء مراجعة القوانين واللوائح التى تخلف آثاراً إجتماعية سالبة على المجتمعات الريفية ، على سبيل المثال كان لإلغاء نظام الحمي التقليدي لإستخدام المراعي الطبيعية أثراً سلبياً حاداً أدى إلى تدهورها وعدم الإهتمام بحالتها وحتى بإستدامتها، مما جعل المزارعين والرعاة على الخصوص يفقدون الرغبة في المشاركة في تطبيق أساليب تصحيح الأوضاع بالعمل على تنمية وتوسيع إستخدام النظم الزراعية الغابية والرعوية على مستوى المزارع الخاصة .

كما يتطلب تنفيذ هذا المكون الإرتقاء بأنشطة الإرشاد والتوعية حول أهمية النظم الزراعية الغابية الرعوية والمنافع التى تعود على المزارعين والرعاة ومربي الماشية، بجانب الإرتقاء بمستوى المشاركة الفعلية لأفراد المجتمعات الريفية ، أن سياسات الإصلاح الزراعي في الكثير من أقطار الوطن العربي أدت إلى إتساع دائرة السكان الذين لايملكون أراضي ولاحيوانات وتحولوا إلى العمل بالأجر، وأصبح السواد الأعظم من

سكان المجتمعات الريفية عبارة عن أجراء . ولابد من العمل على نقل المجتمعات الريفية من وضعية العمالة مدفوعة الأجر إلى إستقلالية ذاتية نسبية ومساعدتهم في الحصول على أراضي زراعية وإشراكهم في إستغلال الموارد الطبيعية وليس فقط كأجراء ، حتى يتوفر لهم الحافز للعمل على صيانة هذه الموارد وترشيد إستخدامها وتوسيع نطاق تطبيق النظم الزراعية الغابية الرعوية .

ثانياً : مكون تعزيز دور التعاونيات في تحقيق مشاركة المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات :

يتطلب تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة الغابات والمراعى وجود إطار مؤسسي ملائم لمفهوم المشاركة الشعبية وأساليبها وأهدافها . وهنا تظهر التعاونيات الحراجية والرعوية كمنظمات أهلية (غير حكومية)، ديمقراطية الأسلوب وإنسانية الأهداف، تتكون من أفراد المجتمع بإرادتهم ووفق مصالحهم وإحتياجاتهم، ويتمثل دور هذه المشاركة بشكل رئيسي في وقف تدهور الموارد الطبيعية خاصة الغابات والمراعي . ويضاعف من هذه التحديات معدلات النمو السكاني العالية في الوطن العربي ، إضافة إلى مجموعة من المشاكل والتحديات التى يعرفها قطاع الغابات والمراعي بصفة خاصة وقطاع الموارد الطبيعية بصفة عامة . ويتزايد الإهتمام بدور المنظمات المهنية – ومنها التعاونيات الزراعية والتعاونيات الغابية والرعوية – في مشاركة المجتمعات الريفية لتطوير خطط الإصلاح الإقتصادية والهيكلية، وفي وضع الحلول الممكنة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن الإستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية .

وكسابقه لم يتم وضع موازنة لهذا المكون ، لأن تنفيذه يعتمد على الجهود القطرية الذاتية من خلال البرامج الوطنية القائمة وتتطلب على الخصوص تعديلات لتوجيه أهدافها وعملها جزئياً إلى إعتماد الأنشطة المقترحة ضمن المكون وتتمثل في الآتي :

أ- التعديلات المؤسسية :

تتمثل أهم التعديلات المؤسسية أو الهيكلية التي يتطلبها إنتشار هذه التنظيمات بالريف في إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية والإقتصادية وإنشاء الوحدات الإقتصادية في مجال التمويل وتأمين مستلزمات الإنتاج والتسويق والتصنيع التقليدي والحديث ، بالإضافة إلى تشجيع تكوين تعاونيات خاصة بالمراعي والغابات .

ولابد من إجراء بعض التعديلات في الهياكل الوظيفية لإحداث التغييرات المؤسسية، وتحقيق المعالجات اللازمة والمستجدات الجارية على الساحة العربية . ويمكن تلخيص أهم التعديلات الوظيفية فيما يلي :

- تنظيم المجتمعات المحلية الريفية في تعاونيات وتجميعهم في كيان قوي يدرك مشاكله ويعمل على حلها بالمزيد من زيادة المشاركة الشعبية للمجتمعات الريفية، وإعطاء الأولوية لمشاركة المرأة والشباب الريفي وتعزيز دور هذه المجتمعات في حماية وصيانة المراعي والغابات .
- تحسين الوعي والمستوى المهاري والمعرفي بالموارد الطبيعية خاصة الغابات والمراعي ، لدى السكان الريفيين عامة والمرأة الريفية والشباب على وجه الخصوص .
- تسهيل مهام الجهات الإدارية والفنية في التعاونيات فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها خاصة في مجال الإرشاد وتنظيم الأسواق وغيرها .
- تنظيم القوى الإقتصادية العاملة في أسواق السلع الأولية والوسيطة والنهائية بالشكل الذي يقلل من فرص القوى الإحتكارية .
- خلق المزيد من فرص العمل لإستيعاب أكبر قدر ممكن من سكان المجتمعات الريفية ، وتنشيط العمل النسائي في المناطق الريفية وخاصة في المناطق الرعوية والغابية .

ب- إنشاء وحدات إقتصادية في مجال المشاريع الإنتاجية والنهوض بالمنتجات والصناعات التقليدية الغابية والرعوية:

ينطلق التغيير الذي يمكن أن تحدثه التعاونيات لتحقيق التنمية المستدامة في الريف من قيام التعاونيات بإنشاء المشاريع الإنتاجية المحلية، مثل مشاريع للري وإستخدامات التقانة الحديثة لترشيد إستخدام المياه ، وإقامة مشاريع الإنتاج الحيواني مثل الألبان واللحوم وتطوير الصناعات التقليدية المرتبطة بالغابات والمراعي .

ج- إنشاء البنيان الهرمي التعاوني :

لا بد أن يبدأ الهرم التعاوني من التعاونيات على مستوى التجمعات السكنية الريفية والقرى والمزارع ، مروراً بالتعاونيات النوعية والمتخصصة بمسمياتها المختلفة في الدول

العربية ، وإنتهاءاً بالإتحاد التعاوني الحراجي والرعوي على مستوى الدولة . و يساهم هذا التكوين الهرمي في تسريع الخطوات لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والمشاركة الفعلية للمجتمعات الريفية في بلوغ هذا الهدف .

ثالثاً : مشروع بناء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمجتمعات الريفية وتطور تعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات :

يتطلب إستنهاض همم المجتمعات الريفية بهدف تحسين إستفادتها من التنمية المستدامة الغابية والرعوية من جهة، وتعزيز دورها ومشاركتها الفعالة في تنمية وصيانة الموارد الطبيعية من جهة أخرى ، توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة عن هذه الموارد وتلك المجتمعات ، بإستخدام التقانات الحديثة والمناسبة . وتشمل هذه المعلومات كل ما يخص البيئة النباتية والحراجية والرعوية من طبوغرافيا ونبات وتربة وعوامل إحيائية وغير إحيائية، ومساحات وكثافة الغطاء النباتي بنوعيه الشجري وغير الشجري ، إضافة إلى الإنتاجية الخشبية وغير الخشبية والمياه والثروة الحيوانية وأثرها على البيئة .كما تشمل هذه المعلومات الجوانب التشريعية والقانونية والمعلومات الإجتماعية عن السكان وتأثيرهم على الغابات والمراعي وتأثرهم بها سلباً وإيجاباً، وكذا المعلومات الإقتصادية عن المنتجات الغابية والرعوية ومراكز تسويقها لتتمكن المجتمعات الريفية من إنتهاج أساليب إنتاجية وتسويقية تساعد على زيادة دخل أفرادها وتقوية قدراتها، ولتتمكن من القيام بدورها اللازم في حماية وصيانة الموارد الطبيعية الغابية والرعوية التي تستخدمها لأغراض متعددة .

ولابد من الإشارة إلى إهتمام معظم الدراسات القطرية في الدول العربية بهذه المعلومات في بناء الخطط المستقبلية لتنمية وتطوير الغابات والمراعي بمشاركة المجتمعات المحلية . ولسد هذا الفراغ، يقترح هذا المشروع بناء قاعدة معلومات تهدف إلى تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي ، إضافة إلى إعداد دليل عن المجتمعات الريفية المرتبطة بالتنمية المستدامة للغابات والمراعي في الأقطار العربية ، يستخرج من قاعدة المعلومات المقترحة في إطار هذه الخطة .

(1) أنشطة المشروع :

أ - إعداد إطار هيكلي لقاعدة المعلومات على المستوى القومي، يتضمن تحديد المعطيات العامة والمؤشرات والمدخلات والإختيارات وجداول مخرجات

القاعدة على مستوى الوطن العربي.

ب – إعداد إستمارة إستبيان لجمع المعلومات بما يستجيب لمتطلبات قاعدة المعلومات .

وبعد تصميم مشروع هذه الإستمارة يتم إرسالها مع الإطار الهيكلي للقاعدة للجهات المعنية في الأقطار العربية لدراستها وإقتراح التعديلات التى تتوافق مع أوضاع وخصوصية كل قطر عربي ، ويجرى بعد ذلك الإعداد النهائي لإطار قاعدة المعلومات وإستمارة الإستبيان .

ج – تعميم إستمارة الإستبيان المعدلة على الأقطار العربية لتعبئتها من طرف المختصين في الدول العربية ، ثم يتم تجميعها على المستوى المركزي للإستفادة منها في إعداد قاعدة المعلومات الخاصة بتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي .

د – وفي مرحلة لاحقة بعد توفر قاعدة المعلومات والبيانات مكتملة ، تقترح إعداد دليل عن هذه المجتمعات يتم إستخراج المعلومات والبيانات الضرورية له من هذه القاعدة .

(2) منهجية تنفيذ المشروع :

بعد الإنتهاء من المرحلة الأولى التى يتم خلالها وضع الإطار الهيكلي لقاعدة المعلومات والبيانات وإستمارة الإستبيان وتجميع المعلومات القطرية ، تنطلق المرحلة الثانية لإستغلال ومعالجة الإستمارات القطرية للإستفادة منها في بناء قاعدة المعلومات والبيانات القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي . ويتم تعميمها على الدول العربية ونشرها في مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي والنشرة الإخبارية للمنظمة ، لإطلاع الرأي العام والخاص بهذا العمل ووضعه رهن إشارة المهتمين.

وفي مرحلة ثالثة، يتم إستخراج دليل المجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي ، ويتم تعميمه بنفس الطريقة التى تم بها تعميم قاعدة المعلومات والبيانات القومية .

وبما أن تنفيذ هذا المكون هو في الحقيقة عمل دوري ومستمر لتحديث القاعدة

والدليل على أساس جمع المعلومات دورياً من الأقطار العربية، يفضل تحديد نقاط إرتكاز قطرية لضمان إستمرارية تحديث المعلومات وباداء وكفاءة عالية .

(3) متطلبات المشروع :

- تحديد الخبراء ونقاط الإرتكاز في الأقطار العربية .
- توفير الأدوات المكتبية والقرطاسية .
- إعداد وطباعة هيكل قاعدة المعلومات والإستمارة .
- إعداد وطباعة القاعدة مكتملة .
- إعداد وطباعة دليل المجتمعات الريفية وتعزيز دورها في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي .
- عقد ندوة قومية بعد آخر مرحلة وقبل مرحلة التحديث من تنفيذ المكون لدراسة ولمناقشة النتائج وبخاصة قاعدة المعلومات المكتملة والدليل بالإضافة إلى تقويم هذا العمل ووضع منهجية عمل المراجعة والتحديث للقاعدة والدليل، بعد الإصدار الأول .

(4) الفترة الزمنية :

تحدد هذه الفترة في 22 شهراً على النحو التالي :

* مرحلة الإعداد والتعميم للإستمارة وقاعدة المعلومات : 6 أشهر .
* مرحلة تجميع الإستمارات القطرية والإستفادة من معلوماتها وبناء قاعدة المعلومات : 6 أشهر .
* مرحلة تعميم قاعدة المعلومات على الأقطار العربية ونشرها في وسائل الإعلام للمنظمة : (2) شهرين .
* مرحلة إعداد وإصدار دليل المجتمعات الريفية : 6 أشهر .
* مرحلة تعميم الدليل على الأقطار العربية ونشره في وسائل الإعلام للمنظمة : (2) شهرين .
* عقد ندوة قومية : مابعد المدة الكلية لتنفيذ المكون .

(5) الموازنة المقترحة :

تقدر الموازنة بـ 80000 دولار أمريكي موزعة كالتالي :

* مكافآت الخبراء نقاط الإرتكاز	21000 دولار أمريكي
* اللوازم المكتبية والقرطاسية	5000 دولار أمريكي
* مكافآت خبير خارج المنظمة(حسب الحاجة) (45 يوماً)5000	دولارأمريكي
* الطباعة والنشر	4000 دولار أمريكي
* عقد ندوة قومية	40.000دولار أميريكي
* مصروفات طارئة	5000 دولار أمريكي
المجموع	80.000 دولارأمريكي

ويتم بعد هذه المراحل ، تخصيص موازنة جديدة لإستمرار عمل التحديث للقاعدة والدليل تقدر بحوالي 45٪ من المبلغ الكلي للموازنة المعتمدة لتنفيذ المشروع خلال المراحل ماقبل البدء في مرحلة التحديث .

رابعاً : برنامج تطوير العمل الإرشادي والإعلامي لتعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي :

يلعب الإرشاد دوراً هاماً في نشر الوعي البيئي بين عناصر المجتمعات الريفية لاسيما في عصر العولمة وثورة الإتصالات والمعلومات والوسائل العديدة المتاحة، التى يمكن أن تساهم في بث هذا الوعي وبخاصة في مجال الثروة الحراجية والمراعي . والإرشاد يدعم ويبعث الرغبة عند أفراد المجتمعات الريفية في تنمية وصيانة الغابات والمراعي على أساس التنمية المستدامة ، ويساعد على تعزيز إستفادة السكان الريفيين من هذه المشاركة . ويعطي بعداً هاماً ووافراً لمشاركة المرأة والشباب في المناطق الريفية، بإعتبارهم يمثلون نسبة كبيرة من السكان الريفيين ويساهمون بشكل فاعل في الإقتصاد الريفي .

- أهداف البرنامج :

يتركز الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في نشر النظم الخاصة بالإستخدام المتكامل

للموارد وبما يعزز المشاركة الفعالة للمجتمعات الريفية في تنمية وصيانة الغابات والمراعي في الوطن العربي ، بالإضافة إلى بث الوعي البيئي وتعزيز دور المجتمعات الريفية ومشاركة المرأة والشباب الريفي في حماية وصيانة هذه الموارد على أساس الإنتاج المستدام المتكامل الذي يضمن إستمرارية عطاء الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وإستفادة المجتمعات الريفية بصفة دائمة من نتائج جهودهم ودورهم في التنمية المستدامة لهذه الموارد .

وتشمل الأهداف المتفرعة عن الهدف الرئيسي لهذا المشروع ما يلي :

* خلق حس بيئي ورأي عام لمواجهة التدهور في الغابات والمراعي بمشاركة المجتمعات الريفية .

* توسيع نطاق إستخدام الأنظمة المتكاملة لإستغلال الأراضي لإنتاج الغذاء وحطب الوقود والأخشاب ومنتجات الغابات والعلف للحيوانات وخلق توازن بيئي مستمر ، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على الموارد الغابية والرعوية .

* توسيع نطاق إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في عمليات التشجير .

- **طرق وأساليب العمل الإرشادي لتبليغ رسالة الوعي :**

يتطلب نجاح الإرشاد في تبليغ رسالته وأداء دوره في بث الوعي البيئي للمجتمعات الريفية، مخاطبة الجماهير للتعبئة العامة لتنمية وصيانة الغابات والمراعي ونشر المعلومة اللازمة لخلق الحس البيئي ، بربطه بالتراث الإنساني والوطني والقومي والديني والتوعية بمنافع الغابات والمراعي ومكانتها في الناتج القومي المحلي . وذلك بتبسيط أسس حماية وصيانة الغابات والمراعي وعلومها وتقاناتها بما يتناسب وفهم الإنسان البسيط غير المتعلم .

كما يتطلب العمل الإرشادي الناجح، توجيه الخطاب الإرشادي التخصصي للعاملين على المستوى القطاعي والجهوي المحلي من الكوادر المتخصصة في مجالات السياسات والتشريع والإدارة والإستشعار عن بعد وغيرها، بدءاً بالعمال غير المهرة مروراً بالفنيين والتقنيين والمهنيين والإداريين ، خاصة العاملين في المشاريع ومدربي المدربين ، وصولاً

إلى صناع القرار وواضعي السياسات والتشريعات والميزانيات والإستراتيجيات. هذا بالاضافة إلى المزارعين والرعاة مع التركيز على المرأة والشباب . ويستهدف تدعيم الوعي بالضرورة مشاركة المجتمعات الريفية في إعداد وتنفيذ الخطط التنموية، والتي لن تتحقق أهدافها إلا إذا أتيح المجال للمشاركة الشعبية التي ترتكز أساساً على تعزيز دور المجتمعات الريفية والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وبخاصة الغابات والمراعي .

وتشمل الوسائل والطرق الممكنة لإيصال المعلومات ونقل التقانات والطرق العلمية الواجبة لتعزيز دور المجتمعات الريفية في تنمية وإستخدام وصيانة الغابات والمراعى ، مايلي :

* البرامج الإذاعية والتلفزيونية .
* الأفلام السينمائية الوثائقية، خاصة السينما المتنقلة والشرائح المصورة .
* الصحف والدوريات والمجلات العلمية والأدبية والثقافية والفنية ،
* المنشورات والمطويات والصور والملصقات .
* الكتب والكتيبات والمكتبات العامة .
* المقررات المدرسية والجامعية .
* المعارض وورش العمل والندوات والمؤتمرات والزيارات الميدانية على المستويين القومي والقطري .
* المناسبات العامة كالمعارض الزراعية والبستانية والحيوانية .
* الحدائق العامة والمدارس والأندية الثقافية .
* التدريب أثناء الخدمة في وحدات الغابات والمراعي المختلفة .
* الإحتفالات الوطنية القطرية والقومية .

- **المشروعات المقترحة في إطار برنامج تطوير العمل الإرشادي والإعلامي لخطة عمل تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي :**

المشروع الأول : نشر الوعي بأهمية الغابات والمراعي وسط المجتمعات الريفية، وتعزيز دور هذه المجتمعات في تنمية الموارد الطبيعية .

المشروع الثاني : تعميم نماذج الزراعة الغابية الرعوية Agricultural Sylvan) Pastoral Systems)

المشروع الثالث : إقامة غابات مروية بمياه الصرف الصحي .

المشروع الرابع : مشروع إستخدام التقانات المتقدمة في التخطيط للتنمية المستدامة للغابات والمراعي وفي الإحصاء السكاني ودراسة المجتمعات الريفية في الوطن العربي .

أولاً : مشروع : نشر الوعي بأهمية الغابات والمراعي وتعزيز دور المجتمعات الريفية في تنمية الموارد الطبيعية :

أ- المبررات :

للإنسان دوراً هاماً في تفاعلات الكائنات الحية والموارد الطبيعية ، فهو يؤثر ويتأثر بها سلباً وإيجاباً . لذلك ، فإن مشاركته تعتبر مؤثرة جداً على ضمان إستمرار فوائد الموارد الطبيعية لتلبية إحتياجات المجتمع . وقد ثبت فيما مضى أن الدولة لوحدها لاتستطيع أن تحقق إحتياجات المجتمعات الريفية من منتوجات الغابات والمراعي، ولابد من المشاركة الشعبية الواسعة والفعالة من كل قطاعات المجتمع وبشكل خاص الشباب والمرأة والمزارعين في المناطق الريفية .

ولقد أدت الكثير من ممارسات المجتمعات الريفية في إستغلال الغابات والمراعي إلى حدوث تدهور شديد في هذين المرفقين، وإنعكس ذلك بصفة خاصة في القطع الجائر وغير المنظم للأشجار والشجيرات والرعي الجائر .

ولما كانت المجتمعات الريفية هي الأكثر إرتباطاً بالغابات والمراعي والأكثر

إستخداماً لها ، كان لابد من توعية وإرشاد هذه المجتمعات نحو الإستخدام المتوازن لهذه الموارد الطبيعية لرفع كفاءة أدائها ومشاركتها الفعالة للإسهام الإيجابي في خلق التوازن المطلوب، الذي يحقق توفير إحتياجاتها الأساسية بطريقة مستدامة، وفي نفس الوقت العمل على صيانة الغابات والمراعي للحفاظ على الإنتاج المستدام . كما يتطلب الأمر تفهم الجهات الرسمية الفنية والإدارية بحتمية أخذ المجتمعات الريفية مكانتها كشريك فاعل .

ب- أهداف المشروع :

يهدف المشروع الإرشادي إلى تحقيق ما يلي :

* رفع الوعي البيئي بدور الغابات والمراعي في حماية البيئة عموماً، وفي مختلف المجهودات التي تبذل لتنمية القطاع الغابي والرعوي .

* تحسين إستجابة مجتمع المدارس والقرى والمرأة على وجه الخصوص، والعمل على مواجهة تدهور موارد الغابات والمراعى بغرس المزيد من الأشجار وبذر نباتات المرعى وإنشاء غابات متعددة الأغراض .

* خلق إرادة حقيقية لدى الجهات الرسمية لإشراك المجتمعات الريفية في جهود التنمية الريفية الغابية والرعوية .

ج - الأنشطة الرئيسية والمساندة لتحقيق أهداف المشروع :

*** نشر الوعي البيئي (نشاط رئيسي) :**

يتمثل نشر الوعي البيئي في تصميم برامج متنوعة لهذا الغرض عن طريق الإذاعة والتلفزيون لتوصيل المعرفة، مع مراعاة أن تكون هذه البرامج مفهومة وخفيفة وشيقة وجذابة ومناسبة لكل شرائح المجتمعات الريفية، من حيث مستوى التعليم والوعي والفئة العمرية والجنس ذكوراً وإناثاً. هذا بالإضافة إلى تقديم الشعارات والملصقات والنشرات في صورة مبسطة، تعكس المعنى المطلوب وتعميمها على المدارس والقرى والأندية والتجمعات السكنية والرعوية . مع العمل على تنظيم المحاضرات والندوات والإجتماعات بأماكن العبادة والمدارس والمراكز الثقافية والأندية الثقافية والإجتماعية والرياضية

لمختلف فئات المجتمع، بما فيها واضعي السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات والمراعى، يهدف التوجيه بالإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أرض ونبات وحيوان وماء .

* **تدريب الفنيين العاملين في مجال الغابات والمراعي (نشاط مساند) :**

يتم حصر برامج تدريبية تستهدف إعطاء المادة المناسبة في مجال علم الإجتماع وتنظيم المجتمعات الريفية ، للفنيين والمسؤولين على قطاع الغابات والمراعي ليتم العمل بقناعة في إطار المشاركة الحقيقية للمجتمعات الريفية في حماية الغابات والمراعي وتعزيز دورها في هذا المجال .

* **أنشطة مخصصة للمدارس والقرى والمرأة (نشاط مساند) :**

- **المدارس :**

من بين الأنشطةالتى يمكن أن تقوم المدارس بها عملياً والمؤسسات التعليمية المشاركة في تشجير وإقامة الأحزمة الخضراء ، وإنشاء المشاتل بالجهد الذاتي، على أن تقتصر مساهمة الدولة في تقديم الإمدادات المالية والعون الفني اللازم لهذا العمل .

- القرى :

وتتمثل الأنشطة حول القرى فيما يلي :

- التشجير في جوانب المساكن والمؤسسات والأزقة وإنشاء الأحزمة الخضراء حولها .
- إنشاء الغابات بالقرى في شكل أحزمة واقية حماية لهذه القرى من الرياح والأتربة ويكون الإشراف عليها في كل المراحل بواسطة المجتمعات الريفية
- ترشيد إستهلاك الحطب بإيجاد بدائل للطاقة مثل المواقد المحسنة ومواقد الطاقة الشمسية وإستخدام المخلفات الزراعية .

- المرأة :

تساهم المرأة إلى جانب فئات المجتمع الأخرى في إنجاز العمليات المتوافقه مع عملها على النحو التالي :

- غرس الأشجار المثمرة ومتعددة الأغراض وبما يناسب البيئة الريفية .
- غرس أشجار ذات أهمية إقتصادية ويمكن الإستفادة من منتجاتها في الصناعات الريفية البسيطة كالسلال والحبال والفرشات الأرضية والعسل .
- تشجير جوانب المنازل بأشجار الظل والزينة .

د- مراحل التنفيذ :

يتم تنفيذ هذا المشروع على مدى 40 شهراً من خلال أربعة مراحل - هي :

المرحلة الأولى (5 أشهر) :

يتم خلال هذه المرحلة تصميم وسائل التوعية وطرق بثها، وتصميم الملصقات والشعارات والنشرات للمجتمعات الريفية وحصر برامج التدريب للفنيين والمسؤولين عن قطاع الغابات والمراعي .

المرحلة الثانية :(12 شهراً) :

ويتم خلال هذه المرحلة إنجاز الأنشطة التالية :

* تحديد المدارس والقرى ومجتمعات المرأة المراد إشراكها في الأنشطة .
* تحديد التدخلات المناسبة وأنواع الأشجار والنباتات التى ستغرس وتحديد مواقعها .
* تحضير الشتول والمشاتل .
* تحديد طرق الغرس والحماية والرعاية وطرق الإستفادة من الإنتاج .
* تحديد البدائل المناسبة لحطب الوقود وأساليب إقتصاد الطاقة كمواقد الحطب والفحم المحسنة ومواقد الطاقة الشمسية والبيوغاز ... الخ .

المرحلة الثالثة :

تمثل مرحلة التنفيذ الفعلي وتستغرق نحو 20 شهراً .

المرحلة الرابعة :

وهي مرحلة يتم فيها تقويم الأنشطة المختلفة وتحديد السلبيات والإيجابيات لوضع

الحلول المناسبة للمعوقات . وتتم هذه الأنشطة بالمشاركة الفعلية للفئات المعنية وفي مدة 3 أشهر .

ثانياً : مشروع تصميم نماذج الزراعة الغابية الرعوية (Agricultural Syl-van Pastoral Systems)

* **المبررات :**

تتمثل أهم التحديات التى تواجه المجتمعات الريفية في مدى قدرتها على توفير إحتياجاتها الأساسية من منتجات الغابات والعلف والمرعى للحيوانات، وتوفير الغذاء للإنسان في ظل موارد محدودة من التربة والمياه والظروف المناخية القاسية ، بطريقة مستدامة تحافظ على التوازن البيئي وتقلل من النزاعات بين الأفراد والجماعات بمختلف فئاتهم من مزارعين ومحتطبين ورعاة . ولقد عجزت أنظمة إستغلال الأراضى التقليدية التى توزع النشاط بصورة إنفرادية للزراعة والغابات والرعي دون إعطاء أي إعتبار للنظرة التكاملية بين هذه القطاعات ، وعاجزة عن تحقيق الإنتاج المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية أصبحت غير مجدية . مما يسدعى وضع نماذج تحقق هذا التكامل وتكمن في تطبيق نظام الزراعة الغابية الرعوية بمختلف أنواعها .

وهنالك بعض المبررات الأخرى تتمثل في الجوانب التالية :

- النزاعات المستمرة حول الأراضى والتعديات على الغابات والمراعي، وعدم وعي المجتمعات الريفية بضرورة إستخدام الموارد الطبيعية بصورة متكاملة .
- محدودية الموارد الطبيعية من أراضي صالحة للزراعة ومياه .
- وضع وتطوير نماذج سهلة للتطبيق وغير معقدة لتفي بالأغراض المطلوبة، وتقود إلى إنتاج مستدام خاصة في الفترات التى تعقب حصاد المحصولات الزراعية ، حين تتوقف مصادر دخل المزارعين وتزيد حاجتهم لمصادر دخل أخرى . ويتم هذا بتنويع المنتجات والخروج من دائرة إنتاج المحاصيل الأحادية بما يتناسب مع المحاصيل الغابية (الحراجية) والأعلاف والمنتجات المناسبة للصناعات التقليدية .

- ضرورة تكامل إنتاج المحاصيل الزراعية مع المحاصيل الغابية والأعلاف ، بما يضمن إستمرار الإنتاج وحماية البيئة والموارد الطبيعية والتى يعتمد عليها إنتاج المحاصيل الزراعية بصورة أساسية .

* الأهداف :

يتمثل الهدف الأساسي في تطوير نماذج مختلفة من الزراعة الغابية الرعوية تناسب البيئات المختلفة ، وتكون سهلة التطبيق ومقبولة لدى المجتمعات الريفية وذات عائد إقتصادي مجزي ، بالإضافة الى التخفيف من الضغط على الغابات والمراعي الطبيعية بتوفير منتوجات غابية ورعوية داخل المزارع .

* الأنشطة الأساسية لمشروع تعميم نماذج الزراعة الغابية والرعوية :

- زراعة عدة أنواع من الأشجار المثمرة مع المحاصيل الزراعية .
- زراعة عدة أنواع من الأشجار التى تنتج العلف مع المحاصيل الزراعية الرئيسية.
- زراعة بعض أنواع الأشجار الغابية التى تحسن وتلطف بيئة الإنتاج الزراعي وتزيد من الإنتاجية بتأثيراتها الإيجابية على التربة والمياه ودرجة الرطوبة وغيرها ، بالاضافة الى إنتاج حطب الوقود وخشب العمل .
- زراعة الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح لحماية المزارع ، وبخاصة لحماية وزيادة إنتاجية أشجار الفاكهة .
- زراعة أنواع مختلفة من الأشجار مع المحاصيل الزراعية كمراعي للنحل لإنتاج العسل .
- زراعة أنواع مختلفة من الأشجار التى تنتج منتجات أخرى مثل المواد الطبية والعطرية مع المحاصيل الزراعية .

* إقامة إطار هيكلي للبحوث الزراعية الغابية الرعوية :

تتمثل هذه الأنشطة في إنشاء أربعة مراكز لأبحاث الزراعة الغابية الرعوية بمختلف أنواعها، موزعة على أربع مجموعات من المنطقة العربية وهي مجموعة دول المشرق العربي ، ومجموعة إتحاد المغرب العربي، ومجموعة شبه الجزيرة العربية، ومجموعة دول وادي النيل والقرن الإفريقي .

وتكون لهذه المراكز فروع قطرية ، على أن تتولى المراكز الإقليمية التنسيق اللازم وتصميم وتنفيذ وتقويم التجارب ، إضافة إلى وضع آلية التنسيق ما بين هذه المراكز على المستوى القومي العربي . كما تتضمن الأنشطة المقترحة ما يلي :

* إختيار التقانات والخبرات اللازمة ، ويشمل ذلك تشكيل فريق من الأخصائيين في زراعة المحاصيل والغابات والمراعي وعلم الإجتماع والإقتصاد ، على أن تكون مهمة الفريق تصميم نماذج الزراعة الغابية الرعوية وتعميم التجارب الحقلية بأراضي المزارعين ومحطات الأبحاث الزراعية ، بالإضافة إلى عقد ورش العمل للتنوير بهذه النماذج وتعديلها حسب الظروف السائدة في الأقطار العربية ، وتوفير البذور والمعدات لدعم المراكز البحثية القائمة للقيام بهذه المهمة ، والقيام بالحملات الإرشادية الشاملة وتطبيق النماذج الرائدة والناجحة بواسطة أقسام الإرشاد في الأقطار العربية ، ثم التقويم الشامل لهذه التجارب وتوثيق النتائج ونشرها .

* مراحل التنفيذ والموازنة التقديرية :

- المراحل :

المرحلة الأولى : إعداد نماذج للزراعة الغابية الرعوية ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الثانية : الحلقة الدراسية لإقرار النماذج وتعيين الجهات المنفذة ومدتها أربعة أشهر .

المرحلة الثالثة : تنفيذ التجارب ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الرابعة : تقويم التجارب وتوثيقها ونشرها ومدتها أربعة شهور .

– **الموازنة :**

وتقدر الموازنة اللازمة لإنجاز هذه المراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى :	200.000	دولار أمريكي
المرحلة الثانية :	100.000	دولار أمريكي
المرحلة الثالثة :	500.000	دولار أمريكي
المرحلة الرابعة :	200.000	دولار أمريكي
الجملة	1000.000	دولار أمريكي

ثالثاً : مشروع إقامة مشجرات مروية بمياه الصرف الصحي :

* **المبررات :**

تشكل مياه الصرف الصحي خطراً على البيئة وتلجأ العديد من الدول إلى توجيهها نحو الأنهار مما يؤدى إلى تلوثها ، يُضاف إلى ذلك شح المياه في العديد من أقطار الوطن العربي . وبالزيادة السكانية والهجرة من الريف للمدن ، أضحت كميات مياه الصرف الصحي في تزايد مستمر وأحدثت العديد من المشاكل في بعض الدول العربية ، ولذلك نبعت الحاجة للإستفادة الممكنة من هذه المياه لحل مشكلة تلوث الأنهار والإستفادة منها في ري مشجرات تفى بأغراض المجتمعات الريفية وتعمل على حماية البيئة والتخفيف من ستوى إستهلاك المواد المنتجة في الغابات الطبيعية .

* **الأهداف :**

* زيادة مصادر دخل المجتمعات الريفية بخلق مشجرات توفر الإحتياجات الأساسية وتزيد من دخل الفرد في هذه المجتمعات .

* ترقية العمليات الفلاحية اللازمة لتفي بأغراض حماية البيئة والإنتاج الزراعي .

* إجراء تقويم إجتماعي وإقتصادي شامل بغرض التوصل لنماذج مناسبة للأوضاع المختلفة للمجتمعات الريفية يمكن تطبيقها بالوطن العربي .

* تحديد الأنواع المناسبة للبيئات المختلفة التى تصلح لإقامة المشجرات المروية بمياه الصرف الصحي .

* **الأنشطة الرئيسية :**

تشمل هذه الأنشطة مايلي :

* إجراء دراسة شاملة، تضم النماذج الحالية في مجال الزراعة الغابية بمختلف فروعها .

* تحديد نماذج تلائم البيئات المختلفة للمجتمعات الريفية في الوطن العربي، وبحيث تشمل الجوانب التالية :
  - تحديد الأنواع المناسبة من الأشجار التى تصلح للري بمياه الصرف الصحي .
  - تحديد التقنيات الزراعية المناسبة .
  - تحديد المنتجات الصناعية المثلى التى توفرها هذه المشجرات ، وإمكانية قيام صناعات محلية تعتمد على المنتجات الخشبية وغير الخشبية لهذه المشجرات .
  - التقويم الإقتصادي والإجتماعي للمشروع .

* **المراحل والموازنة التقديرية :**

* **مراحل التنفيذ :**

المرحلة الأولي : تقويم الوضع الراهن للمشجرات المروية بمياه الصرف الصحي، ومدتها أربعة أشهر .

المرحلة الثانية : تطوير وخلق نماذج ملائمة للمشجرات تشمل طرق الإنشاء وإمكانية إستثمار منتجاتها، ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الثالثة : توثيق ونشر هذه الدراسات والقيام بحملة إرشادية لإستقطاب الدعم المالي، ولزيادة رقعة التشجير المروي بمياه الصرف الصحي ، ومدتها خمسة أشهر .

المرحلة الرابعة : التقويم الإقتصادي والإجتماعي ومدتها ثلاثة أشهر .

* **الموازنة التقديرية :**

تقدر الموازنة اللازمة لإنجاز هذه المراحل كما يلي :

المرحلة الأولى :	200.000	دولار أمريكي
المرحلة الثانية :	300.000	دولار أمريكي
المرحلة الثالثة :	150.000	دولار أمريكي
المرحلة الرابعة :	100.000	دولار أمريكي
الجملة	750.000	دولار أمريكي

رابعاً : مشروع إستخدام التقانات المتقدمة في التخطيط للتنمية المستدامة للغابات والمراعي وفي الإحصاء السكاني ودراسة المجتمعات الريفية في الوطن العربي :

* **المبررات :**

يتطلب التخطيط السليم لتعزيز دور المجتمعات الريفية في تنمية وصيانة الغابات والمراعى توفير المعلومات الدقيقة والحديثة عن كل مايتعلق بهذه الموارد من حيث أنواعها وكثافتها وتوزيعها ، إضافة إلى مراقبة تقدم أو تدهور هذه الموارد الطبيعية وكل مايتعلق بها ، والمعلومات الإحصائية حول المجتمعات الريفية نفسها كالتوزيع والتعداد والكثافة ومدى إستقرارها وإحتياجاتها الضرورية ، ليتسنى بناء الإطار وإتخاذ التدابير اللازمة لمشاركة هذه المجتمعات بجانب الجهات الرسمية في المجهودات التنموية الريفية والغابية والرعوية .

ولابد من الإستفادة من التقنيات الحديثة المناسبة لتوفير هذه المعلومات حول الغابات والمراعي ، لضمان التخطيط السليم لأي مشروعات تشارك فيها المجتمعات الريفية، والإستفادة من تقنيات الإحصاء وتطبيقها في دراسة المجتمعات الريفية .

وتتمثل مبررات هذا المشروع فيما يلي :

- أثبتت التجارب أن حصر مساحات الغابات والمراعي وتوزيع المجتمعات الريفية وطبوغرافية وظواهر تدهور الغابات والمراعى عن طريق الوسائل التقليدية، تقتضى جهوداً بشرية كبيرة وتكلفة مالية عالية، يمكن أن تنخفض بإستخدام التقنيات المتقدمة والمعروفة لدراسة الموارد الطبيعية كتقانات الإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية من جهة، وللتعرف على المكونات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات الريفية بإستخدام مختلف تقانات الإحصاء للسكان والأنشطة من جهة أخرى .
- سد النقص الحاصل في المعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والمجتمعات الريفية وذلك لإستخدامها في إعداد خطط ومشروعات التنمية الريفية المستدامة.
- الإستفادة من الخدمات التي تقدمها قاعدة المعلومات المقترح بناءها من خلال المشروع الثاني من البرنامج الإرشادي والإعلامي المقترح .

* **الأهداف :**

- التعرف على توزيع وكثافة المجتمعات الريفية .
- التعرف على توزيع وكثافة الحيوانات .
- التعرف على توزيع وأنواع وكثافة الغابات والمراعي ، بالإضافة إلى التكوينات النباتية وحصر مساحاتها وكمياتها .
- حصر مساحات الغابات والمراعى .
- حصر ظواهر تدهور الغابات والمراعى خاصة تعرية التربة وإزالة الغطاء النباتي وقطع الغابات وزحف الرمال والتصحر .

* **الأنشطة الرئيسية للمشروع :**

وتشمل الأنشطة التالية :

* إعداد برامج لتدريب الكوادر .
* تحضير مناهج وطرق التحقق من النتائج بواسطة العينات الأرضية .
* إختيار المناطق المناسبة للتدريب بالوطن العربي، ويمكن إنشاء مراكز أربعة إقليمية على النحو التالي :
  - المشرق العربي .
  - الجزيرة العربية .
  - المغرب العربي .
  - وادي النيل والقرن الإفريقي .
* مراقبة وحصر التدهور في الغابات والمراعي .
* مراقبة توزيع وحركة وكثافة المجتمعات الريفية وحيوانات المراعي .
* تقليل تكلفة المسوحات المطلوبة للموارد الطبيعية .

* **المراحل :**

المرحلة الأولى : إعداد المناهج والتطبيقات العملية ومدتها أربعة أشهر .

المرحلة الثانية : إختيار مواقع التدريب ويكون تكوين مراكز للتدريب على النحو التالي :

- مركز للمشرق العربي .
- مركز للجزيرة العربية .
- مركز المغرب العربي .
- مركز لوادى النيل والقرن الإفريقي .

المرحلة الثالثة :

تنفيذ برامج التدريب :

* **الموازنة التقديرية :**

تقدر الموازنة على النحو التالي :

المرحلة الأولى : 50.000 دولار

المرحلة الثانية : 100.000 دولار

المرحلة الثالثة :

- المدربين 60.000 دولار أمريكي
- المتدربين 200.000 دولار أمريكي
- الجملة 410.000 دولار أمريكي

المراجع

المراجع

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الخرطوم . 1994 .

2- المنظمة العربية لتنمية الزراعية ، دراسة التقانات الحديثة المطبقة في الدول المتقدمة في مجال حماية وتنمية الثروة الغابية ، الخرطوم ، 1998 .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة مساهمة التنظيمات النسوية في تنمية المرأة الريفية ووثيقة المشروع المتكامل لتطويرها ، الخرطوم ، 1997 .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حول المراعي المتدهورة في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير ، السودان ، 1995 .

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، واقع وآفاق تطويرالمراعي في الوطن العربي ، السودان ، 1995 .

6-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرئيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول المشاركة الشعبية في تنمية المراعي في الوطن العربي والدروس المستفادة ، السودان ، 1998 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي الحراجي الرعوي ، السودان، 1998 .

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات والتشريع الرعوي ودور الإرشاد في تطوير المراعي والثروة الحيوانية ، السودان ، 1998 .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (19) ، الخرطوم ، 1999 .

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة التقانات الحديثة الملائمة لتنمية الثروة الغابية في الوطن العربي ، والمشروعات المقترحة للتطوير ، الخرطوم ، 1998 .

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الثروة الحراجية في الوطن العربي ، الخرطوم ، 1991 .

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الوضع الراهن للثروة الحراجية وإمكانيات تطويرها ، الخرطوم ، 1995 .

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة قومية حول تعزيز دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ، 1998 .

14- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، دور الغابات في تنمية المجتمعات المحلية ، روما ، 1978.

15- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، غرس الأشجار بجهود سكان الريف ، سلسلة نشرة الغابات ، روما ، 1987 .

16- الصندوق الدولي للدمج المرأة الريفية في مشروعات الصندوق ، مفتاح التخفيف من وطأة الفقر ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، روما ، 1998 .

17- دكتور صمويل باسيليوس ، الإجتماع الريفي تحليل للحياة الإجتماعية الريفية المعاصرة ، مطبعة الأسكندرية 1967 .

18- دكتور حسين الخولي ، الإرشاد الزراعي ودوره في تطوير الريف ، دار المعارف بمصر 1968 .

19- دكتور محمود الأشرم ، محاضرات في المجتمع الريفي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1979-1980 .

20- دكتور غريب سيد أحمد ، علم الإجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية 1989 .

21- دكتور إبراهيم بيومي مرعي ، دكتور ملاك أحمد الرشيدي ، دكتور محمد عبد المنعم توفيق ، تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية 1983 .

22- دكتور عبد الله السامرائي ، دكتور عدناني الجادي ، علم الإرشاد الزراعي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 1990 .

الملخص الإنجليزي

Strengthening the Role of Rural Communities in Protection and Maintenance of Forests and Pasture Resources in Arab Region

Summary of the Study

This study,is prepared by AOAD as part of its work plan for the year 2000,it is an activity included in the project concerning the maintenance and conservation of natural resources, Under the principal program of environment protection and natural resources development in Arab Region.

The objective of the study is to contribute to improve the knowledge about the current status and experiences of the role of rural communities in the field of protection and maintenance of forests and pasture resources. In addition, the study presents a work plan to improve this role in the Arab countries.

The study comprises six chapters. **Chapter one** gives a global approach and reviews aspects of rural communities and sustainable development of natural, forests and pasture resources, the chapter assured that rural communities (rural population represents 51.3% of total of Arab population) are considered an important actor to realize objectives of the rural and agricultural development. It is also suggested that the

application of a sustainable development approach will allow for the conservation of the capacities of the natural resources base for the present and future uses in Arab countries.

Chapter two of the study describes the Arab rural communities, their characteristics, pattern of life, development stages, their distribution in each country and their settelement areas and differences between rural and urban communities, it also describes the various organizations within the rural communities.

This chapter also deals with the interacting relations between rural communities and natural resources, their rights in the matter of exploitation and uses of forests and pasture resources.

Chapter three of the study discuss the importance and necessity of strengthening the role of rural local communities in development of natural resources, particularly, forests and pasture, the study revealed that participation of those communities is crucial to support the Arab efforts to combat environment deterioration such as land degradation, particularly, desertification, soil and water pollution. Along the same lines of interest in conservation of the natural

resources, the study presents the policies and programs which would support the role of rural communities through their participation in the rural development process.

Chapter four explores the main, institutional, technical, economic and legislative problems and constraints, which influence the role of Arab rural communities in protection and maintenance of forests and pasture resources. The study further revealed that a combination of those problems and constraints are behind the weakness of rural communities to play more effective role in protection and maintenance of forests and pasture land .

Chapter five presents models, projects and programs which are considered succesful and pilot in involvement of rural communites leading to and realization of a sustainable forests and pasture development. The models presented as comparison from developed countries (Canada, Netherlands), non Arab developing countries (Indonisia, Keynia, Nepal), and from som Arab countries (Algeria, Sudan, Morocco, Mauritania).

Chapter six which is the last chapter presents the AOAD's proposal about outlook for a balanced relations between the

socio-economic needs of rural communities and a sustainable development of forests and pasture land in the arab region. The proposal consists of a plan of work to strengthening the role of rural local community in protection and preserving of the natural resources particularly forest and pasture in the Arab region.

الملخص الفرنسي

Résumé de l'Etude Régionale sur Le Renforcement du Rôle des Communautés Rurales dans la Protection et l'Entretien des Parcours et des Forêts dans le Monde Arabe

En exécution des prévisions de son plan d'action pour l'année 2000, l'Organisation Arabe pour le Développement Agricole a réalisé cette étude, qui constitue l'un des projets du sous programme relatif à la conservation des ressources naturelles faisant partie du programme principal de protection de l'environnement et du développement des ressources naturelles.

L'étude a pour **objectifs** la connaissance des situations actuelles du rôle des communautés rurales dans la protection et l'entretien des parcours et des forêts, la revue des expériences pilotes pour en tirer les leçons bénéfiques et proposer un plan d'action visant le renforcement et la dynamisation du rôle de ces communautés rurales dans la protection et l'entretien des parcours et des forêts dans le Monde Arabe.

L'étude comporte six parties, **la première partie** présente une approche générale du développement durable des ressources pastorales et forestières en relation avec les communautés rurales, qui constituent un acteur principal pour la réalisation du développement rural et agricole.

Au point de vue démographique, l'effectif des populations rurales a atteint en 1998, au niveau du monde arabe, plus de 135 millions d'habitants soit 51,3% de la population totale de la région arabe dont 66,5% des terres sont situées dans les étages bioclimatiques arides et sémi-arides avec une précipitation moyenne annuelle ne dépassant pas 100 mm. Cette région souffre du manque de ressources en eau, de l'irrégularité et de la mauvaise répartition des précipitations, en plus de sous équipement en infrastructures de base notamment hydro-agricoles et socio-économique.

Cette partie présente également les données générales sur les ressources pastorales et forestières, représentant les principales

ressources naturelles qui assurent le soutien à la production agricole destinée à la satisfaction des besoins alimentaires des populations rurales et urbaines.

Par ailleurs, au niveau régional, les superficies de forêts et des parcours s'élèvent respectivement à près de 93,9 millions d'hectares et 349.5 millions d'hectares, en état de dégradation continue du fait de la forte pression exercée sur ces ressources dont résultent l'extension rapide du phénomène de la désertification et la dégradation de l'environnement naturel et agricole.

Cette situation nécessite de grands efforts pour son inversion et la réhabilitation des espaces forestiers et pastoraux. La participation et le renforcement du rôle des communautés rurales dans le développement rural durable en général, forestier et pastoral en particulier, est incontournable.

De même que l'étude montre que les concepts, les objectifs et les mécanismes du développement ont connu durant les dernières décennies des changements profonds du fait de l'amélioration relative du niveau de développement économique et social d'une part, et d'autre part du fait des nouvelles orientations, notamment à partir de la décennie 80 et le début des années 90, relatives à l'importance et la priorité réservée aux dimensions et questions environnementales dans le cadre des projets de développement rural et global initié par les pays eux-mêmes et/ou avec les organismes internationaux et régionaux spécialisés dans le domaine de l'environnement et du financement des projets de développement économique et social.

De même que l'étude insiste sur l'approche du développement durable visant la nationalisation de l'utilisation et la gestion des ressources naturelles basée sur le choix des techniques appropriées et des cadres institutionnels adéquats pour la satisfaction continue des besoins des populations d'une part, et pour assurer l'équilibre entre la nécessité du développement économique global et la conservation des ressources naturelles et la protection de l'environnement d'autre part.

L'étude a également traité les conditions nécessaires pour le développement rural, pastoral et forestier notamment l'affirmation de

la volonté et l'engagement politiques, l'allégement de la pression exercée sur les ressources naturelles et le renforcement des infrastructures au niveau de l'espace rural. Ceci en plus de l'orientation des objectifs du développement rural vers le renforcement de la participation des communautés rurales, l'amélioration de l'efficacité des systèmes et cadres institutionnels, en vue de l'utilisation rationnelle des ressources pastorales et forestières ainsi que le renforcement de la planification stratégique des politiques forestières, pastorales et de recherches agro-sylvo-pastorales.

Egalement l'étude montre l'importance de l'effet des conventions internationales issues du sommet de la terre (1992 Brésil) sur l'amélioration du niveau de conscience au niveau mondial de la nécessité de protection de l'environnement et de la lutte contre la désertification et la pollution des espaces et des ressources naturelles en vue de réduire les effets des changements climatiques. De même le cadre international a permis de mettre en place de nouveaux concepts et méthodes pour traiter les questions et problèmes d'écologie et d'environnement sur la base d'approches intégrées pour créer les synergies nécessaires pour le développement durable d'une part et d'autre part de développer l'approche ascendante en faisant participer activement les communautés rurales et les populations concernées dans les phases d'élaboration, d'exécution et d'évaluation des programmes et projets de développement rural durable agricole, forestier et pastoral.

La deuxième partie de l'étude présente les spécificités des communautés rurales eu égard à l'évolution des systèmes d'organisation sociale et économique qui commandaient les relations entre les membres des groupements sociaux ainsi que les règles de gestion des terres des parcours, de l'eau et du reste des ressources naturelles (forêts, faune, flore…).

Ces formations sociales ont connu différentes étapes d'évolution, la première est caractérisée par l'individualisme, l'homme vivait isolé dans la nature à la recherche de nourriture, puis avec le regroupement induit par l'activité de la chasse et la pêche, apparaissent de petites agglomérations humaines et l'émergence des clans et des tribus répartis autour des espaces forestiers et plans d'eau, puis le

développement des activités d'élevage qui a renforcé les liens entre les membres de ces clans et tribus qui se sont regroupés et ont construit leurs maisons groupées et en voisinage. A partir de cette étape débute l'organisation des liens entre les membres des clans, familles et tribus sous la responsabilité du chef de chacun de ces groupements humains. A partir de cette étape s'est développée l'exploitation collective des ressources naturelles (forêts, parcours) et des terres agricoles. La propriété privée n'existait pas de ce temps mais, cela n'empêchait pas la possession privative des terres attribuées par consensus, dans la transparence et avec justice entre les membres des collectivités concernées.

Par ailleurs, **la troisième partie** traite le rôle des communautés rurales dans le développement des espaces forestiers et pastoraux et montre que l'action de ces collectivités est indispensable pour la réalisation des objectifs de développement rural, de protection des forêts et des parcours et d'amélioration du niveau de vie des populations concernées. De même, cette partie insiste sur la nécessité de la participation des communautés rurales dans l'élaboration et la mise en œuvre des politiques et programmes forestiers et d'amélioration des parcours. Cette participation n'a pas eu l'attention nécessaire de la plus part des pays arabes, et n'a été effective qu'à travers l'exécution de projets sous forme de prestations de service notamment par la main d'œuvre rurale qui travaille dans les chantiers de travaux. L'étude montre que globalement le rôle de ces communautés n'est pas encore suffisamment développé dans la plus part des pays arabes, voire même inexistant dans certains d'entre eux. En fait la mise en œuvre des actions de développement forestier et pastoral relève globalement de la responsabilité des structures administratives spécialisées qui dominent la gestion du secteur des forêts et des parcours.

De même que l'étude montre que les communautés rurales ne disposent pas de moyens propres et ne bénéficient pas de concours financiers et des subventions de l'Etat, pour pouvoir participer activement dans l'élaboration, la mise en œuvre et l'évaluation des projets forestiers et gestion des parcours.

Pour ce qui est de l'évaluation du rôle de ces communautés, l'étude montre que l'organisation communautaire autour des forêts et des parcours dans le milieu rural du monde arabe, reste encore rudimentaire et à ses débuts. Cependant, à travers les quelques expériences réussies en matière de participation des communautés rurales dans le développement et la protection des forêts et des parcours, il apparaît que chaque fois que ces communautés ont été pleinement impliquées et responsabilisées dans la gestion des projets et programmes, les résultats ont été bénéfiques, aussi bien pour le secteur des forêts et des parcours, que pour les communautés elles-mêmes.

En ce qui concerne les problèmes et les contraintes qu'affronte le renforcement du rôle des communautés rurales dans la protection des ressources forestières et pastorales, **la quatrième partie** les classes en quatre catégories à savoir les contraintes techniques, institutionnelles, financières et économiques, législatives et réglementaires. Les contraintes techniques sont dues essentiellement au manque de données et d'informations sur les collectivités locales en rapport avec les forêts et parcours et l'insuffisance des ressources humaines compétentes aussi bien au niveau des administrations qu'au niveau des communautés elles-mêmes. Les contraintes institutionnelles sont principalement dues à la multiplicité des organes officiels chargés du développement rural et au manque de coopération et de coordination entre eux. Cette situation complique la tâche des communautés rurales disposées à jouer un rôle dynamique dans la réalisation des objectifs de développement des forêts et des parcours.

Par ailleurs, les contraintes financières et économiques sont essentiellement induites par le manque des ressources propres des communautés rurales d'une part et d'autre part, par l'insuffisance de budgets publiques réservés au secteur des forêts et des parcours. Les contraintes d'ordre législatif et réglementaire sont dues à la quasi-inexistence d'un code global propre au secteur des parcours et des forêts et à l'absence relative, dans la plus part des pays arabes, de législation sur l'organisation des populations rurales en liaison avec l'utilisation des ressources forestières et pastorales ainsi que sur le cadre institutionnel de participation populaire pour le développement de ces ressources.

Par ailleurs dans **la cinquième partie** l'étude présente les leçons tirées de l'expérience passée en matière de participation des communautés rurales dans la protection des forêts et des parcours, qui montrent que le rôle de ces entités est encore à ses débuts et que les résultats ne sont pas au niveau requis.

De même que sont présentés, dans cette partie, des modèles pilotes relevés dans certains pays développés tels que le **Canada** et la **Hollande**, qui font une place importante aux populations locales concernées dans la gestion des forêts. D'autres expériences sont présentées dans le cas de pays sous développés non Arabes telle que **l'Indonésie** qui fait place à la participation populaire pour la lutte contre l'érosion, et en contrepartie de cet effort les populations locales reçoivent diverses aides à la production agricole. Dans le cas du **Kenya** les agriculteurs sont associés dans les actions de gestion forestière et bénéficient du droit de cultures sous forêts.

Pour le cas du **Népal** le projet pilote se rapporte au développement rural intégré et s'appuie sur la vulgarisation agricole et vise le développement forestier et agricole, le financement agricole par le crédit, et l'équipement des zones rurales.

Dans la zone arabe l'étude présente deux expériences modèles dans le domaine de la participation populaire dans le cas de **la République du Soudan** qui visent la gestion intégrée des ressources pour la lutte contre la désertification, la réhabilitation des parcours et la protection de la bio-diversité.

Pour le cas du **Royaume du Maroc** le premier modèle présente le système d'organisation des communautés ethniques pour la gestion des parcours, et le second se rapporte au système de transhumance à travers différents écosystèmes pastoraux.

Dans le cas de **l'Algérie**, le modèle présenté, bien qu'il intéresse le rôle de la femme en milieu rural, il constitue un exemple type à prendre en considération pour l'organisation des communautés rurales forestières.

De même que l'étude présente un modèle, en **République Islamique de Mauritanie**, il concerne la protection d'une forêt par les populations rurales et constitue un exemple de participation populaire pouvant être étendu au reste des écosystèmes forestiers et pastoraux.

En fin, dans la **sixième partie**, l'étude présente un plan d'action visant le renforcement du rôle des communautés rurales dans la protection des forêts et des parcours au niveau de la région Arabe. Ce plan s'appuie sur différentes composantes notamment dans le domaine de la vulgarisation et de sensibilisation, de formation, de développement et d'amélioration des techniques traditionnelles de gestion locale des ressources naturelles, et enfin l'introduction des actions de développement de l'agro-foresterie. L'objectif final cible étant l'amélioration des conditions de vie des communautés rurales comme résultat du renforcement de leur rôle dans le développement rural agro-sylvo-parstoral.

فريق الدراسة

فريق الدراسة

خبراء من خارج المنظمة :

- الدكتور هاشم علي العطا — عضواً
  جامعة الخرطوم – عميد كلية الغابات . خبير غابات

خبراء من داخل المنظمة :

- الدكتور وحيد على مجاهد — مستشاراً للفريق
  مدير إدارة الدراسات والبحوث

- المهندس باليس الحسين — عضواً ومنسقاً
  إدارة الدراسات والبحوث

- الدكتور الحاج عطيه الحبيب — عضواً
  إدارة الدراسات والبحوث

- الدكتور حسن شاكر — عضواً
  إدارة الدراسات والبحوث

- الدكتور محمد حمزة زين العابدين — عضواً
  إدارة التعاون الفني والعلمي

- السيدة منى عبدالرحمن — عضواً
  مساعد خبير بإدارة الدراسات والبحوث